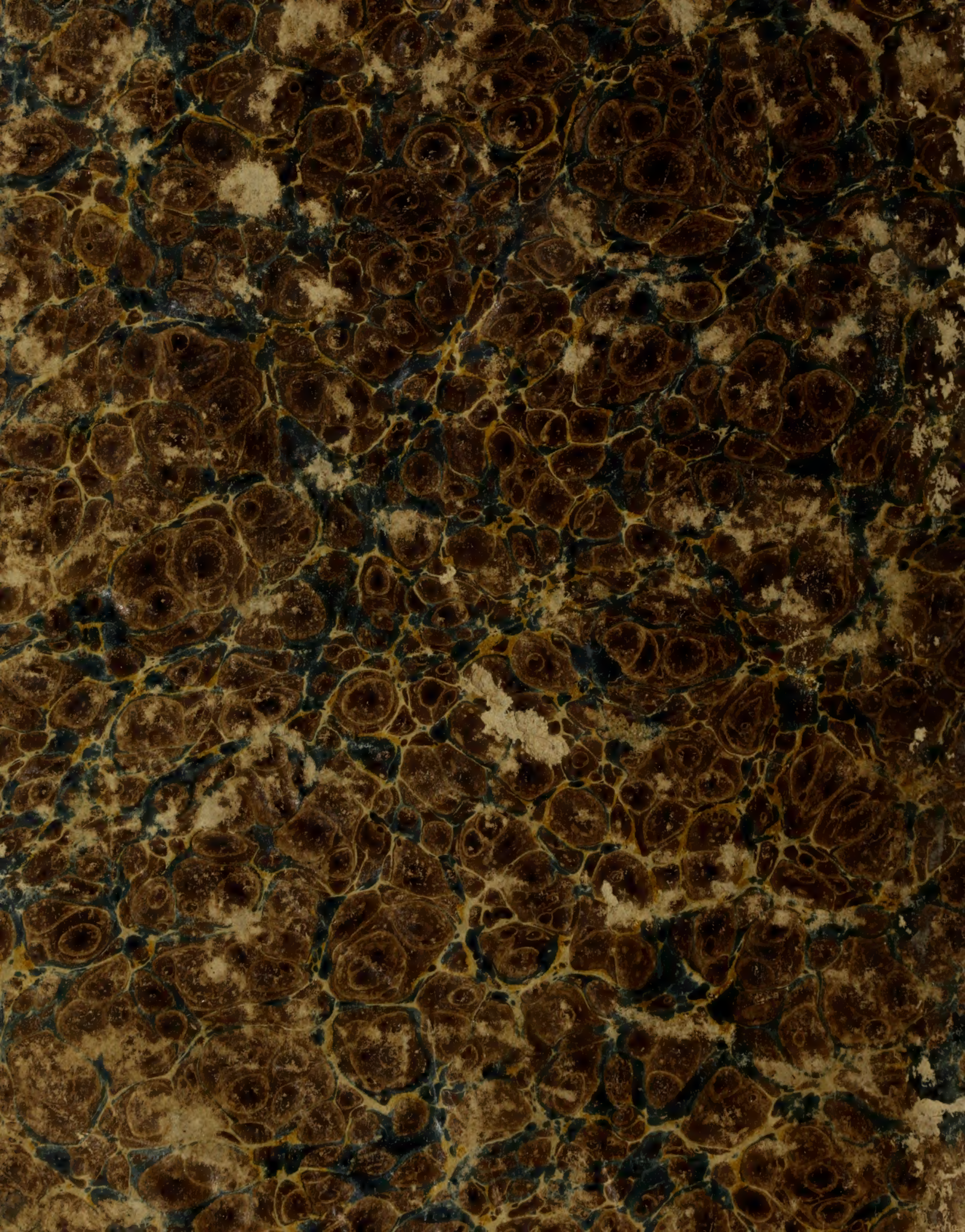


كشف الوافية
في شرح الكافية
للحلبي المتوفى ٨٥٠
كتب ٨٩٥

الاعلام ٧: ١٩٦
معجم المؤلفين ١١: ٨١

حلبي على شرح ...

موليه ... فان قلت ... اعلم ...

للجنس والفصل ... المعاني الموجودة في الخارج والكلية امر اعتباري

لا وجود لها في الخارج واغيار الجنس والفصل ... ومحله ...

للغير فان قلت ... الالفاظ موجودة في الخارج وهي الاعراض والاعراض

موجودة في الخارج للجواب ان الالفاظ لها وجود في الخارج لكن ليس لها وجود

مستمر في الخارج ... والمراد بالوجود الوجود المستمر والله اعلم بالصواب

للشيخ ... اللغز نحوي

سئلنا يا شيخ النحاة وقل له ... سؤال من يجيبه يعظم

انا ان شككت ... وادا جزمت فانى لم اجزم

للجواب للشيخ ...

ان الجواب بان ان شرطها ... ومعناها التردد فاعلم

واذا الجزم لحكم ان شرطية ... ولكن لفظها لم تجزم

لسيدي حسين ... بي

واني اذا ما الخل ابدى مودتي ... الاصابع

لاظهر جهلا بالذي انا عالم ... بمكنون ما اخفاه ... التقاطع

وله

تطلبت خلا في الزمان فلم اجد ... صديقا له في العالم ...

فاعرضت عن اهل الزمان تجنبا ... على كل ابناء الدهر ...

للشيخ شهاب الدين الهندي

ان الجهول اذا تصدر بالغنى ... في مجلس فوق العليم الناضر

هو الموخر في المجالس كلها ... كتقدم المفعول فوق الفاعل

هذه الحاشية ... للسيد احمد ... على المتوسط شرح كافية ابن الحاجب

... على شرح ...

... في نوبة ...

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

لك الحمد يا من صرف قلوبنا نحو المعاني والبيان ورصف في نفوسنا بدايع العلوم والتبيان رفع امل العلم ونصب الا ياته وجزم بخفض مذلته وزواله ولك الشكر يا من خلصنا عن محن الكفر والطغيان وخصنا بمنهج الدراية والايمان والصلوة على من بعث للاسود والاحمر وابل صناع العطوف الاكبر والاصغر محمد المقصود من خلق الموجودات المبعوث بالحجج والتبيانات وعلى آله الاطهار واصحابه الاخيار وبعد فيقول الحقير الفقير الى رحمة ربه الغني محمد بن عمر الحلبي لما كان علم النحو علما به يكشف القناع عن وجوه خزاين العلوم ومكنوناته ويعرض الجنايا من خبايا كنوزه ومكنوناته ويستخرج مزايا من زوايا نكاته ومرموزاته ومثوالكاقل للاطلاع الى علم المعاني والبيان الضامن لاثارة معادن الحديث والقران وكان كتاب الوافية في شرح الكافية للسيد العلامة قدوة العلماء المنحة زبدة المتقدمين والمتاخرين ركن الملة والدين اسكنه الله تعالى بحابيح جنانه وافاض عليه من شآبيب رضوانه دستورا في هذا الفن اذ به يعرف اكثر مسايله ومشهورا اذ كل احد يستضيء بنور معالمه مع ما للطلبة من الخوض على قراءته والشغف في مواظبته انتهزت فرصا من اوان التحصيل واوقاته والتقطت فوايد من الشروح لتذليل عويصاته وضممت اليها زوايد سنحت لي في حل مشكلاته وافيه وسميتها بكشف الوافية في شرح الكافية ولم يكن ذلك لان اعد من سلك المصنفين فحلا

لان انخرط في عقد المولفين لاني لقصور الباع في الصناعة عن المحترفين ولقلة
البراعة من المتنقبين بل لان يذكرني الاصحاب بالدعاء الصالح في الخلوات
ويرحمني الاحباب على ما قاسيت من توديع الدعة واللذات ومنع كريمتي
الليالي من الكرى وعند الصباح يحمد القوم السرى مع اني كنت في زمان
صار الفضول فيه فضلا والفضل فضولا والعلم انتكست اعلامه والجهل
انتصبت اقوامه والاذكياء انطمست معالمهم وعفت اثارها والاغبياء
ارتفعت منازلهم واخضرت ديارها فقربت شموس الفضل للغروب بل
غربت وتبعدت نجوم الجهل عن الغروب بل بهرت ولله در القائل الى الله
المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته شعر
الى ما اشتكي والى ما انتهي اري ما جني ولم طهوات السبعة الشهب يا امر
عتبني لا اشكو الا حد ما ظل منتهشا مشكوب من النوب فكم تجرعني
غيظا تغوزبة جوانح بتناطو بها على لهب ولله الحمد على ما يسرنا الى الاتمام
ووفقنا الى الاختتام انه ولي الارشاد الى طريق التوفيق ومالك الاملاء
الى التحقق للتحقيق اعلم ان لكل علم موضوعا وماهية وغاية لابد للخائض فيه
ان يطلع عليها ليتميز ذلك العلم عنده عن غيره ويكون على بصيرة ولا يكون
سعيه عبثا وله شرفا ومرتبة وواضعا فموضوع كل علم هو ما يبحث فيه
عن عوارضه اي احواله التي يلحقه لما هو هو وهو اما موضوع له على الاطلاق
اي بدون قيد الحيثية كالعدد للحساب او موضوع له مع قيد الحيثية كبدن
الانسان فانه موضوع للعلم الطب لان الطبيب يبحث عنه فيه من حيث المرض

والصحة واذا عرفت مطلق الموضوع فموضوع النحو الكلمة والكلام العربيات
لان النحوي يبحث عنهما فيه من حيث الاعراب والبناء اي من حيث انه يلحق
بعض الكلمات بالتركيب حالة مخصوصة فانه يلحق الكلمة بالتركيب ما يقتضي
اعرابا مخصوصا كالفاعلية وقد يلحقها قبل التركيب ما يعين بعض الحركات
الاعراب كاجتماع علتي منع الصرف في اسم فانه يوجب ان يجر بالفتحة اذا
ركب وعند عدمه يجب ان يكون جره بالكسرة فالبحث عن الفاعلية ونحوها
وعن المنصرف وغيره من حيث اقتضائها المذكورات في التركيب من النحو وحد
الاسم ليعرف ويعلم ان فيه معربا اذا لم يمنع مانع وان اعرابه رفع ونصب وجر
وحد الفعل ليعرف ان الماضي منه مبني مفتوح الاخر وان المضارع منه معرب
واعرابه رفع ونصب وجزم من النحو نعم اذا بحثنا عن الاسم والفعل من حيث
انهما مما لا يكون من النحو فاذا عرفت موضوع علم النحو امتاز عندك عن علم المنطق
وعلم الصرف وغيرهما لان تمايز العلوم بحسب تمايز موضوعاتها فان المنطقي
يبحث عن الكلم من حيث انها توصل الى معنى والنحوي يبحث عنها من حيث
انها تتغير بالتركيب وايضا النحوي يبحث عنها نظرا الى اصلها والمنطقي
يبحث عنها نظرا الى الحال الا يرى ان عبد الله علما ولم يضرب كلمة و
ماض عند المنطقيين وكلمتان ومضارع عند النحويين وغير ذلك وكذا
يبحث المنطقي عن الكلام من حيث استلزامه كلاما آخر والنحوي من
حيث انه متى يقع في موضع المفرد ليكون له موضع من الاعراب ومتى ينجزم
الشرط او جزاؤه لفظا او محلا والصرفي عنها من حيث الصيغة دون

متن

التأليف كالماضي والمضارع والتصغير والنسبة والحذف والادغام وغيرها
فضرب وضارب من التصريف باعتبار الصيغة ومن النحو باعتبار الاعراب
والعمل وتغيير الآخر حالة التركيب فموضوعها واحد لكن من جهات
ونحوه معنيان لغوي وصناعي فاللغوي سبعة اشياء القصد يقال
نحوت نحوك اي قصدت قصدك والمثل نحو مررت برجل نحوك اي مثلك و
الجهة كقولك زيد نحو البيت اي في جهته والنوع كقولك هذا ثلثة انحاء
اي ثلثة انواع والمقدار كقولهم هم نحو الف اي مقداره واسم موضع
واسم قبيلة وهم بنو نحو قوم من العرب والصناعي على ما ذكره السكاكي
في قسم النحو من المفتاح هو ان تنحو معرفة كيفية التركيب فيما قبل الكلام
لتادية اصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب و
قوانين مبنية عليها التحرز بها عن الخطا في التركيب من حيث تلك الكيفية
والمراد بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون
من الهيئات وبالكلم نوعا وبالكلم انواعها المقدرة المفردة وما هي في
حكمها كالمنسوب المضاف الى ياء المتكلم وبلفظ التركيب يخرج علم الصرف
واللغة وبلفظ مطلقا يخرج علم المعاني لانه لتادية لوازم اصل المعنى
مطلقا والمقاييس جمع مقياس وهو الآلة التي يحصل القياس وحقيقتها
ههنا ما ينقل من صور كلام العرب وتاليفاته اللغوية والمستنبطة المستخرجة
والاستقراء التتبع ويجوز ان يكون منقولا عن كل واحد من المعاني اللغوية
الا عن اسم الموضع والقبيلة لانه يقصد به صواب الكلام واذا عرفه المتكلم ما يل

عن الخطا

بجامع

فيتميز

كلامه بكلام العرب وغاية الفصاحة وهو ناحية من العلوم ونوع منها ومقدار
نوعه واذا اعرف المتكلم مايل كلامه بكلام العرب وغاية الفصاحة عن الخطاء
في التركيب والاستعانة على فهم كلام الله عز وجل وحديث رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم نقول شرف العلم اما بشرف المعلوم منه كعلم الالهي واما بحسب
براهينه القاطعة كعلم الهندسة واما الفوايد الاجلة والعاجلة كعلم
الفقه واما لكمال يحصل لصاحبه كعلم الاخلاق والنحو يجمع اكثرها فان كلام
الله تعالى وكلام الرسول عم الدالين على ذاته وصفاته وعلى علم الفقه النافع
في الدارين وعلى غيرها يعلمان حق علمهما به وقال النبي عم اعربوا في الكلام
لتعربوا في القران فان الله تعالى يحب ان تعرب اياته وقال عمر رضي الله عنه
تعلموا العربية فانها تزيد في العقل والمروة ولما كتب الى عمر كاتب ابي
موسى كتب اليه عمر اذا اتاك كتابي هذا فاضرب كاتبك سوطا واعزله عن
عملك وروي عن الحسن انه كان اذا غلط لسانه يقول استغفر الله فقيل له
لم تستغفر فقال من اخطاء فقد كذب على العرب ومن كذب على العرب فقد
عمل سوءا وقد قال الله تعالى ومن يعمل سوءا او يظلم نفسه ثم يستغفر الله
يجد الله غفورا رحيما وعن عبد الله بن المبارك انه قال مات ابي وخلف لي اربعين
الف درهم فانفقت منه ثلثين الفا في تعلم الفقه وعشرة الاف في تعلم
النحو والادب وليت الذي انفقته في تعلم الفقه انفقته في تعلم النحو
والادب فان النصارى كفروا بتحريف حرف من كتاب الله تعالى وجدوا في الانجيل
مكتوبا اني انا الله ولدتك عيسى من عذراء بتول اي منقطعة عن الازواج

الحسن

من ابو موسى

مهلب

بتشديد اللام فقرؤا بتخفيفها فكفروا فاذا كان يحصل الاقتدار في البيان
وبه يتقوى على التفسير والحديث والتاويلات كان تعلمه وتعليمه من
الواجبات لانا مكلفون بمعرفة الشرايع الواردة بلغة العرب ولا
سبيل الى معرفة دقايقهما من الكتاب والسنة الا به وما لا يتم الواجب
الا به كان مقدورا للمكلف فهو واجب لانه لو لم يكن واجبا كان جايز الترك و
تجويز ترك الشرط تجويز لترك المشروط ومرتبة النحو بعد اللغة والتصريف
وقبل الفقه والحديث والتفسير وغيرها واول من وضع النحو امير المومنين
علي بن ابي طالب رضي الله عنه وهو لا يعمل الى شيء الا وهو يتقرب الى الله تعالى
روي عن ابي الاسود الدؤلي استاذ الحسن والحسين انه قال دخلت على امير
المومنين فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تتفكر امير المومنين فقال اني سمعت
ببلدكم لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك فالقى
الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلثة اسم وفعل وحرف
فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف ما انبأ عن معنى
ليس باسم ولا فعل وجملة من باب التعجب وقال انح هذا وتتبعه وزد
فيه ما وقع واعلم يا ابا الاسود ان الاسماء ثلثة ظاهر ومضمر وشيء ليس
بظاهر ولا مضمر قال فجمعت اشياء وعرضتها عليه وكان في ذلك حروف النصب
ولم اذكر لكن فقال لم تركتها قلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها
وحكي ان امراة دخلت على معاوية في زمن عثمان رضي الله عنه وقالت ان ابوي مات
وترك لي مالا فاستقبح معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضي الله عنه فرسم لابي الاسود

اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان

جعفر الديلي

بوضع النحو فوضع اولا باب انّ وباب الاضافة ثم سمع رجلا يقرء انّ الله
بريءٌ من المشركين ورسولِه بالجر فصنف بابي العطف والنعت ثم قالت
له ابنته يوما يا ابت ما احسنُ السماءِ بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها
نجومها قالت انما اتعجب من حسنها فقال لها قولي ما احسنَ السماءَ وافتح فاك
فصنف بابي التعجب والاستفهام فاخذ منه النحو ابناؤه واخذ منهم ابو
اسحاق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ الخليل بن احمد
بن عيسى الثقفي واخذ منه سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي اخذ من ابي عمرو
بن العلاء ثم صار اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي اخذ منه الفراء ومنه
ابو العباس ومنه محمد بن الانباري كلهم كوفي وسيبويه اخذ منه الاخفش
وقطرب ومنه صالح الجرمي وبكر المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومنه ابو
اسحاق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان ومنه ابو علي الفسوي و
ابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي ومنه ابو
الفتح بن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم قيل لم يات بعله
من يجيء به ثم نقول لما لم يحصل تلك الحالات الا بالتركيب وهو لا يحصل
الا من كلمتين او اكثر قدم الامام الحاجبي الكلمة فقال الكلمة لفظ وضع
لمعنى مفرد الى آخره قوله والمعنى المفرد اعلم ان القيود المأخوذة في تعريف
الكلمة فيما بينهم اربعة اللفظ والوضع والمعنى المفرد ولاشترط به
فالاولى ان يقول والمعنى والمفرد ويذكر لكل واحد منها تعريفا كما ذكر
للفظ والوضع لكنه اهمله فلا علينا ان نذكره ونقول المعنى لغة اما

مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول من عنى يعني اذا قصد اي الكلمة لفظ وضع
لمقصود مفرد واما اسم مكان على مفعل اي المقصد فانه اذا وضع لفظ لمعنى
كان ذلك المعنى محل القصد واما مصدر وضع موضع المفعول كما وضع لفظ
موضع الملفوظ ونظيره هذا الدرهم ضرب الامير اي مضروبه وهذا الثوب
نسج اليمن اي منسوجه والبعد واني نفى كونه اسم مفعول بناء على انه ليس بمشدد
وهو ليس بقوي واضبط الاحكاما يقصد من اللفظ والفرق بينه وبين المفهوم
ان الصورة التي تحصل في العقل من حيث انها تقصد من اللفظ تسمى معنى
ومن حيث انها تحصل منه يسمى مفهوما والمفرد لغة الواحد الا انه اصل للجمع
والمفرد اصل للتركيب كما يجيء وبعضهم جعل اصلها المفرد واصطلاحا ما لا يراد
من جزء لفظه دلالة على جزء معناه والافراد والتركيب يتصف بهما اللفظ اما
والمعنى تبعا وذلك لان المفرد من اللفظ ما لا يراد من جزء به دلالة على جزء معناه
ومن المعنى ما يستفاد من اللفظ المفرد لاما يكون بسيطا لا جزء له فاللفظ المفرد
ما عرفت واللفظ المركب ما يراد جزؤه على جزء معناه والمعنى المفرد على ما ذكر والمعنى
المركب ما يستفاد من اللفظ المركب فافراد المعنى لا يستقل بدون اعتبار افراد
اللفظ وافراد اللفظ يستقل بدون اعتبار افراد المعنى واذا عرفت هذا فا
ومعناه اما مفردان او مركبان او اللفظ مركب ومعناه مفرد نحو عبد الله علما
او بالعكس ولم يوجد فان قلت انما اعتبر قوله المعنى مفرد جزء واحد الا ان
الصفة والموصوف في حكم الشيء الواحد قلت وكذلك لفظ وضع قوله فاللفظ
ما يتلفظ به الانسان الظاهر ان يقرأ يتلفظ على صيغة المبني للمفعول ويحتمل

مثال للمفعول ... [illegible]

حامل له للفرق ... عبد الله ... [illegible]

للفظ ... [illegible]

[illegible]

ذكر الانسان كما فعله ابن الحاجب وغيره لان الصوت المسموع من غيره من
الحيوانات وغيرها يسمى لفظا وان لم يسم نطقا ويمكن ان يجاب عنه بانه ليس
بقيد احترازي بل معناه ما يمكن ان يتلفظ به وحينئذ يشمل اصوات
الحيوانات والملك والجن وكلمات الله عز وجل لانها مما يمكن ان يتلفظ بها الانسان
وانما لا يقال الفاظ الله رعاية للادب ولقايل ان يقول لا نسلم انها مما يمكن ان
يتلفظ بها الانسان وذلك لانها اصوات والصوت عرض والعرض الواحد لا يقوم
بمحلين بل يمكن ان يتلفظ بمثله لا بعينه قوله او في حكمه الضمير عايد الى
ما اي اللفظ ما هو ما يتلفظ به الانسان او في حكم ما يتلفظ به كالضماير المستكنة
في الافعال والصفات فانها في حكم الالفاظ من حيث الحكم عليها والعطف و
التاكيد قوله والمراد من الوضع ههنا وانما قال ههنا لان الوضع بالاشتراك
اللفظي يطلق على معان ثلثة احدها كون الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية
بانه ههنا او هناك وثانيها كونه على هيئة تحصل للجسم بسبب نسبة اجزائه
بعضها الى بعض وثالثها ما ذكره الشارح والاولان يبحث عنهما في العلوم
الحكمية فلذا قال ههنا قوله والمراد من المعنى المفرد ان لا يدل
الى اخره وانما سمي عدم دلالة جزء اللفظ على جزء معناه مفردا مع ان المفرد
هو اللفظ لا عدم دلالته تسمية للصفة باسم موصوفها وهذا اولى من
تقدير المضاف حتى يكون تقديره والمراد من افراد المعنى قوله فقوله
لفظ بمنزلة الجنس والباقي كالفصل لان الجنس والفصل انما يستعملان
في الحقايق الموجودة كالانسان واما الاعتبارية اي التي اعتبروها واصطلحوا

عليها فلا قوله ولفظ احتراز به الخ قيل عليه ينبغي ان لا يحترز بالجنس عن
الشيء بالجنس لان اصل وضعه لان يشمل المحدود وغيره واصل وضع الفصل
ان يخرج الغير الداخل في الجنس واجيب بانا لا نسلم ان لا يحترز بالجنس عن
شيء وانما لا يحترز اذا كان الجنس اعم مطلقا من الفصل كالحيوان والناطق
في تعريف الانسان اما اذا كان اعم من وجه دون وجه فيجوز الاحتراز به
وههنا كذلك وما ذكره الشارح في شرحه الكبير من انه احترز بالحيوان
عن الملئكة فهو سهو ظاهر لانهم لم يقصدوا بالجنس الماهية الاحتراز عن
شيء قطعا والا فتخصيص الملئكة بالاحتراز تحكم قوله مفرد احتراز عن
المركبات قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع اعني الواحد فيقال
هذا مفرد اي ليس بمثنى ولا مجموع وذلك في بحث النعت وقد يطلق ويراد
به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد اي ليس بمضاف وذلك في بحث النداء
والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة فيقال
هذا مفرد اي ليس بجملة وذلك في بحث خبر المبتداء وقد يطلق ويراد به ما
يقابل المركب فيقال هذا مفرد اي يغير مراد من جزء لفظه دلالة على جزء معناه
والماخوذ في تعريف الكلمة هو المفرد بالمعنى الاخير فان قلت المثنى والمجموع
وغيرهما على هذا التقدير يلزم ان لا يكون كلمة لان جزء لفظ الواحد
منها يدل على جزء معناه مع انهم اتفقوا على انه كلمة قلت انما دلت المثنى
والمجموع وغيرهما على ذكر الانسان بجوهره ومادته وعلى آخر باعتبار حاله
اي بواسطة لحاق الالف واللفظ الدال على معنى بجوهره وعلى آخر بحاله

مفرد وان شئت كشف الحال لذلك فاستمع لما يتلو عليك فنقول تحقيق البحث ان دلالة اللفظ على المعنى اما باعتبار مادته وجوهره كالمصادر والاسماء المفردة المكبرة غير المنسوبة وبهذا الاعتبار انما يدل على معنى مفرد وهي الدلالة الاصلية واما باعتبار حاله كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب والفعل والى المفاعلة والاعراب ونحوها وبهذا الاعتبار يدل على معان بحسب تعدد الاحوال كضويربي فانه بجوهره يدل على الايلام وبالواو المبدلة من الالف وبضم اوله وفتح ثانيه وزيادة ياء بعده وبالياء المشددة على اسم الفاعل والتصغير والنسبة فذلك اللفظ انما يكون لفظا وكلمة باعتبار جوهره ومنه وهو مصدره لا باعتبار احواله والا يلزم ان يكون نحو ضويربي كلمات لتعدد معانيه وهو ممنوع وان قلت لم لا يجوز ان يراد بالمفرد في الحد ما يقابل الكلام كما صرح به المصنف في الامالي حيث قال قد يراد بالمفرد ضد المثنى والمجموع وضد المضاف وضد المركب اي الكلام وهو المراد في حد الكلمة وبهذا يشعر كلام شراح المفصل وشراح الكافية قلت لانه يلزم الدور لتوقف معرفة الكلمة على معرفة الكلام وبالعكس وهو ظاهر وايضا يلزم سائر المركبات غير الجملية كلمة وليس كذلك اذ لو كانت كلمة لبطل الحصر في الاسم واخويه فان قلت لم لا يجوز ان يحترز بالمفرد عن المركبات اسنادية كانت او اضافية بل عن المثنى والمجموع والمعرف وغيره لان الفصل يخرج ما يشمل الجنس اياه واللفظ ليس شاملا اياها لان صاحب الهادي قد صرح بتغليط من قال بان ضربا والرجل

كون ع

لم

لفظ

لفظ واحد وصرح بكونهما لفظين فيكون المركب الاسنادي داخلا في لفظين
اظهر قلت التغليط غلط لما عرفت من ان دلالة المثنى والمعرف على معنى
آخر بحسب الحال ومثل هذه الدلالة غير معتبرة فيسقط الاعتراض بهما
و التركيب الاسنادي قد يكون لفظا كاضرب اي نقول ليس المراد باللفظ لفظا
واحدا بل ما يتلفظ به مطلقا اعم من ان يكون لفظا او لفظين وح يدخل
الكل في الجنس فان قلت سلمنا انه داخل في اللفظ لكنه خرج بقوله وضع لان
المركب مثل قام زيد مثلا لم يضعه الواضع ليفهم منه قيام زيد قلت لا نسلم خروجه
بالوضع لانه وان لم يوضع قام زيد لشيء لكن وضع كل من جزئيه لمعنى الوضع
يصدق على ما وضع كل من اجزائه لمعنى فيكون المركبات داخلة في الجنس فيصح
الاحتراز عنها بالمفرد قوله ولا ينتقض الحد بالكلمات التي الخ هذا جواب
عن اعتراض اورد على قوله وضع لمعنى وتقديره ان يقال انتم قلتم الكلمة
لفظ وضع لمعنى فح ينتقض بالالفاظ التي وضعت للالفاظ كالاسم والفعل
والحرف فانها الفاظ وضعت لمثل زيد وضرب وقد فاجاب بقوله لان الالفاظ
اي زيد وضرب وقد التي وضعت الالفاظ اي الاسم والفعل والحرف لها هي
معان فيكون زيد وضرب وقد معانيا للاسم والفعل والحرف لان المراد بالمعنى
في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا وغيره فان المستفاد من
اللفظ اعم من ان يكون لفظا كزيد المستفاد من لفظ الاسم او معنى كالمستفاد
من سائر الالفاظ قيل التعبير عنها بالالفاظ وفي عبارته نظر لان المراد من الغير
في قولي اعم من ان يكون لفظا وغيره هو المعنى فيكون تقديره المعنى اعم من

زيد

ما

اللفظ والمعنى فيلزم ان يكون الشيء اعم من نفسه فالاولى ان يقول لان المراد
بالمعنى شيء يستفاد من اللفظ سواء كان لفظا او معنى واعلم ان اللفظ اعم
مطلقا من المعنى لان كل لفظ يمكن ان يتلفظ به دون العكس كالمهملات
مثلا قوله ولقايل ان يقول الخ اي حين اذا سلم ان المراد بالمعنى اعم من
ان يكون لفظا او غيره يشكل التعريف اي يرد عليه اعتراض آخر تقديره
ان يقال انتم قلتم ان الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فح يلزم ان يكون الالفاظ
التي وضعت لمعنى مركب غير كلمة وليس كذلك بل هي كلمة فيصدق المحدود على
شيء لا يصدق عليه الحد فلا يكون الحد جامعا كلفظة الخبر والجملة فان لفظة
الخبر موضوعة لمثل زيد قايم فيكون زيد قايم وامثاله معنى لفظة الخبر وليس
بمفرد فيلزم ان يكون لفظ الخبر والكلام والجملة مفردا لان معناه مركب وسبب
ورود هذا السوال هو قوله مفرد قوله ويمكن ان يجاب عنه وجواب الشارح قسمان
احدهما منعي والاخر تسليمي فالمنعي ان يقال لا نسلم ان لفظة الخبر موضوعة
لمثل قولنا زيد قايم بل هي موضوعة بمفهوم صدق على مثل زيد قايم وهو مركب
من نعته الخ اي ذلك المفهوم هو معنى قولنا مركب الخ وتحقيقه انا لا نسلم ان
معنى لفظ الخبر لمثل زيد قايم بل هو معنى قولنا مركب من نعته ان يحتمل الصدق
والكذب وزيد قايم مما يصدق عليه هذا المعنى فيكون زيد قايم مما يصدق
عليه معنى الخبر لا معنى الخبر والفرق بين المعنى وما يصدق عليه المعنى ظاهر فان
الانسان مثلا معناه الحيوان الناطق وما يصدق عليه هذا المعنى زيد وعمرو
وغيرهما فاندفع السوال بان لفظة الخبر موضوعة لمثل زيد قايم قوله وهذا

قولنا ع

المفهوم ليس بمركب اي معنى قولنا مركب من نعته الخ ليس بمركب بالنظر الى لفظ
الخبر لان جزءه لا يدل على جزء هذا المفهوم وان كان هذا المفهوم مركبا بالنسبة
الى قولنا مركب من نعته اذ يحتمل الصدق والكذب وكونه الشيء بالقياس الى
لفظ مفرد او الى لفظ آخر مركبا ليس ببعيد كمعنى الكلام فانه بالقياس الى لفظ
الكلام مفرد وبالقياس الى قولنا ما تضمن كلمتين بالاسناد مركب لان جزء
لفظ قولنا ما تضمن يدل على جزء معناه واعتبر هذا في امثاله كالانسان
مثلا فان معناه بالقياس الى هذا الانسان مفرد لانه لم يدل جزءه على جزء
معناه وبالقياس الى الحيوان الناطق مركب لان جزءه يدل على جزء معناه
فان قلت لو كان معنى الخبر والكلام مفردا لكان نحو قام زيد مفردا ايضا ح يكون
معناه كذلك لانه معنى لفظ مفرد فيدخل الكلام في حد الكلمة مع انهما حقيقتان
مختلفتان قلت هو مفرد من حيث انه مدلول لفظ من حيث ذاته كما عرفت
فان قلت ما يدل عليه الكلام بدل عليه قام زيد فيتحد مدلولاهما فكيف يكون
احدهما مفردا دون الاخر قلت لم يدل شيء منهما على ما يدل عليه الآخر لان الكلام
دال على نحو قام زيد لا على ما دل عليه قام زيد لان ما دل عليه قام زيد لم يتضمن
كلمتين بالاسناد وكذا لا يدل قام زيد على ما دل عليه الكلام لان الكلام يدل
على قام زيد وقعد عمرو ولا يدل قام زيد على شيء منهما اما على الثاني فظاهر
واما على الاول فلانه لم يوضع لفظ ليدل على نفسه قوله وهذا الجواب
بعينه جواب عن الاعتراض الاول وتقريره ان يقال لا نسلم ان لفظ الاسم
والفعل والحرف موضوع لمثل زيد وضرب وقد حتى يكون معناها بل هي

لا يذهب عليك ان في هذا المقام بحث يظهر بعد التامل الصادق لها هم فافهم

اي لفظا مركبا من الاسم الخبر

لفظ مفرد ح

موضوعة لمفهومات صادقة عليها مثل زيد وضرب وقد مثلاً الاسم موضوع لمفهوم قولنا ما دلت على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا يكون معنى الاسم زيد بل هو هذا المفهوم وهذا المفهوم معنى لا لفظ وقس عليها الفعل والحرف وهذا جواب لا ريب بخلاف السابق بل الجواب في الحقيقة هو هذا لما عرفت ما في الاول من الاشتباه الواردة فان قلت هب ان هذا المفهوم معنى لا لفظ لكن يلزم ان يكون لفظ الاسم مركبا لان ذلك المفهوم مركب قلت ذلك المفهوم مفرد بالنسبة الى لفظ الاسم لان جزءه لا يدل على جزء ذلك المفهوم ومركب بالنظر الى ذاته كما مر في الكلام قوله سلمنا ان مثل الخبر موضوع لمثل زيد قايم هذا الجواب تسليمي وتوضيحه ان يقال سلمنا ان مثل الخبر موضوع لمثل زيد قايم لكن لا نسلم انه يلزم منه ان يكون لفظ الخبر مركبا لان المراد باللفظ المركب ما دل جزء لفظه على جزء على معناه كرامي الحجارة مثلاً فان معناه ذات صدر عنه رمي الحجارة و جزء اللفظ دل على جزء هذا المعنى وجزء لفظ الخبر لا يدل على جزء معناه وان كان مثل زيد قايم لفظا مركبا بالقياس الى لفظ الخبر فيكون الشيء مركبا معناه اعني نسبة القيام الى زيد ومعنى مفردا بالقياس الى لفظ الخبر فيكون الشيء مفردا ومعناه مركبا وهو غير ممتنع قوله والذي يدل على انه لا يدل على انه لو دل عليه لزم اجتماع التذكير والتانيث و هو محال اجيب بانا لا نسلم انه لو دل على معنى لزم الاجتماع وانما يلزم ان لو كان ذلك المعنى مذكرا وليس كذلك بل انما يدل قايم وقائمة على ذات

موصوفة بالقيام فاذا تجرد عن علامة التانيث دل على التذكير ولم يتجرد مهنا فلم يدل على التذكير فلا يلزم اجتماع التذكير والتانيث دلة على التذكير والذي يحسم مادة الاشكال ما ذكره الامام ركن الدين الحديثي ان اللفظ الدال على معنى بجوهره وعلى آخر بحاله مفرد كدلالة على التثنية بواسطة الالف والنسبة بواسطة الياء والزمان بواسطة الصيغة والفاعلية واخويه بواسطة بواسطة الاعراب والتانيث بواسطة التاء والتعريف بواسطة حرفه وقد مر تحقيق هذا فافهمه فانه يعينك على رد اعتراضات كثيرة تورد في هذا المقام **قوله** وهي اسم وفعل وحرف الكناية للكلمة والواو بمعنى او او للانواع فالواو على بابها والضمير في نفسه عائد الى معنى وفي نفسه متعلق محذوف في محل الجر على انه صفة معنى اي على معنى حاصل باعتباره في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار تعلقه بالغير وكذا الضمير في غيره وسيجيء تحقيقه في بعض النسخ في نفسها وح الكناية للكلمة **فان قلت** كيف صح انقسام الكلمة الى الاسم واخويه وهي اسم **قلت** جهة كونها اسما باعتبار لفظها وهي بهذا الاعتبار غير منقسمة بل باعتبار مدلولها وهو القدر المشترك بين الثلثة المعبر عنه بلفظ وضع لمعنى مفرد وهو اعم من كل الثلثة قال الاندلسي والاشكال الصعب على الحصر الحركة الاعرابية فانها تدل على معنى مفرد دلالة وضعية لفظية وليست باسم ولا باخويه واجيب بان اللفظ ما يمكن النطق به مستقلا ويكون ذا اجزاء مسموعة ولا يكون ذلك في الحركة فلا يكون تعريف اللفظ شاملا لها او بان يلزم كونها حرفا وقد عرفت جوابا آخر عن امثال هذه الاشكالات **قوله**

ومنو منقوض بمثل ذو كالاسماء اللازمة للاضافة مثل فوق وتحت و
قدام وخلف وغيره تقرير النقض ان يقال ان ذو له معنى وهو الصاحب
ولذلك المعنى متعلق وهو المال نحو جاني رجل ذو مال لابد من ذكر ذلك المتعلق
عند ذكر ذو **قوله** لا لاجل دلالته على معنى اي ذكر المتعلق في ذو
لتحصيل الغاية ومن جعله صفة للشيء لا لاجل ان دلالته على معناه مشروطة
بذكر متعلقه وذكر المتعلق في الحرف لتحصيل الدلالة فيكون ذكر المتعلق
مشروطا ان دلالة الحرف على معناه **قوله** الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
ما عبارة عن اللفظ **فان قلت** التضمن يطلق ويراد به الملتزم لانه هو جزء
كذلك الملتزم كما يقال الانسان متضمن للحيوان ولا يقال الانسان متضمن للحيوان
الناطق لان الشيء لا يتضمن نفسه وفي الحد كذلك **قلت** المراد بالتضمن المشتمل
لا الاصطلاحي كما يقال فهمت ما تضمنه كتابك اي ما اشتمل عليه ولو اريد الاصطلاحي
فهو صحيح ايضا لان الكلام في مثل زيد قايم هو مجموع الكلمتين والربط بينهما
بالاسناد فدلالته على المجموع مطابقة وعلى الكلمتين تضمن فالمتضمن على
على صيغة اسم الفاعل هو مجموع الكلمتين بالاسناد والمتضمن على صيغة
المفعول هو الكلمتان فقط فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن **قوله**
ليفيد المخاطب فايدة يصح السكوت عليها اي سكوت المتكلم على تلك الفايدة اي
لا يعد المتلفظ به لاغيا عند الاقتصار عليه فانك اذا قلت زيد قايم مثلا
افدت المخاطب فايدة يصح سكوتك عليها بحيث لا ينتظر المخاطب للفظ
آخر اما اذا قلت غلام زيد مثلا من الالفاظ المحتملة لا يكون احد جزئي الكلام

يبقى منتظراً المسند اليه او مسند حتى يستفيد قوله ولذا قال تضمن ولم
يقل تركب واجيب عنه بان المستتر في حكم الملفوظ حقيقة والكلام يتحقق
بالمسند والمسند اليه فقط ومما اما كلمتان او ما يجري مجراهما وما عداهما من
العوارض وما ذكره الغجدواني في وجه العدول من ان تضمن متعد بدون
صلة من دون تركب ليس بقوي لان ذكر تركب مع صلتها ليس بتطويل مخل
حتى يعدل عنه فالاولى ان يقال عدوله ليس لاجل شموله لكون تركب مثل تضمن
في الشمول بل لاجل ان التركيب والتاليف مما يطلق على الاجسام حقيقة واما
على غيرها كالكلام ونحوه فبالمجاز من حيث التشبيه والاحتراز عن الالفاظ المجازية
في التعريفات واجب اعلم ان بين الكلم والكلام عموماً من وجه لانهما يتصادقان
في كلام ركب من اكثر من كلمتين ويصدق الكلم بدونه فيما بين الكلمات
ليس منها اسناد والكلام بدونه فيما ركب من كلمتين تحقيقاً او تقديراً
لان الكلم جمع واقل ما يطلق عليه الجمع ثلث قوله لان التركيب العقلي من الاسم
والفعل والحرف لا يزيد على ستة انواع قلت يمكن للعقل ان يعتبرها تسعة حاصلة
من ضرب الثلثة في الثلثة اسم اسم اسم فعل فعل اسم اسم حرف فعل فعل
فعل اسم فعل حرف حرف حرف اسم حرف فعل الا انهم لما لم يغايروا قولنا
بين الاسم والفعل والفعل والاسم وبين الاسم والحرف والحرف والاسم و
بين الفعل والحرف والحرف والفعل صارت الاقسام ستة قال الامام
عبد القاهر الجرجاني في بعض مصنفاته اعلم ان الواحد من الاسم والفعل والحرف
يسمى كلمة واذا ائتلف منها اثنان وافادا نحو خرج زيد يسمى كلاماً وجملة

وإلا يتأتى ان يكون بين الاسم والفعل كما ذكرنا وبين الاسمين كقولك زيد
منطلق وبين الحرف والاسم في النداء نحو يا زيد هذا كلامه فيتجه ثم حصره
بقوله ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم واجاب عنه الاندلسي
في المحصل بان الحرف هناك نائب عن الفعل او اسم وفعل على ما قيل فلذلك انتظم
منه ومن الاسم كلام قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه الى آخره ذكر الحاجبي
رحمه الله ان الكناية في نفسه ان عادت الى الدال على ان يكون الجار والمجرور
صفة معنى اي على معنى حاصل في نفسه يعني نفس الدال ففي ذلك ما لا فائدة
فيه لان حصول المدلول في الدال هو كون المدلول مدلولا لذلك الدال فيكون
المعنى الاسم شيء دال على معنى هو مدلوله وهذا بديهي الفساد مع انه
ينتقض بالحرف فانه يدل على معنى هو مدلوله فيجب ان يكون اسما وان عادت
الى المدلول وهو المعبر عنه بالمعنى ويكون ايضا صفة معنى فذلك ممتنع لامتناع
حصول الشيء في نفسه واجاب عنه بعض الائمة باختيار الثاني قوله فذلك ممتنع قلنا
لا نسلم بل معناه ما دل على معنى باعتباره في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كما
يقال الدار قيمتها في نفسها كذا اي لا باعتبار امر خارج من كونها في وسط
البلد وغير ذلك وقيل الضمير يرجع الى الدال وفي نفسه يتعلق بدل وح
يكون في بمعنى الباء اي دل على معنى بنفسه من غير ضميمة يحتاج اليها وفيه
نظر لان في لا يستعمل بهذا المعنى في الاكثر وفي مقابلة ومع الحرف لا يصح بهذا
المعنى لان المراد النص على ان الحرف يدل على معنى ثابت في لفظ يكون غيره
لانه دل بغيره اي باللفظ آخر معه على معنى فيصح التقابل ويروى في غيره

الاعراب الثلثة الجر على انه صفة المعنى والنصب على انه حال منه والرفع على انه خبر
مبتداء محذوف انما قدم الاسم على اخويه والفعل على الحرف لان الاسم يصلح
لجزئي الكلام بخلافهما فتقدم عليهما والفعل يصلح لاحدهما فتقدم على الحرف
لانه لا يصلح لهما وفي الاسم خمس لغات اسم واسم بضم الهمزة وكسرها و
الكسر اجود لان الاصل في همزات الوصل الكسر وسم وسم بضم السين
وكسرها وسمى كهدى وقد نظمتها بعضهم شعر في الاسم خمس لغات ليس
يعرفها. الا ذوو العلم والاداب فاستمعوا. اسم واسم مما اصلان وزن
افع وافع وهذا القول متبع. وبعد ذاك سم يا قوم ثم سم من بعد
ثم سمى هذا الذي وضعوا. وهو عند البصريين مشتق من السمو وهو
العلو لانه سما على الفعل والحرف لكونه مسندا ومسندا اليه واصله
عندهم سمو بكسر السين اوضمها كعضو وعضو فحذفت الواو اعتباطا
ونقل سكون الميم الى السين فجئ بالهمزة فوزنه افع وعند الكوفيين هو مشتق
من الوسم وهو العلامة لانه علامة يعرف بها المسمى واصله وسم فحذف
الواو اعتباطا وجئ مكانها الهمزة فوزنه اعل ولدلايل الطرفين ذات
ذيل ولا علينا ان نعرض لها قوله لكن يدخل فيها ليس مدلوله الزمان
الى يعني قولنا غير مقترن باحد الازمنة الثلثة يخرج الفعل لكنه يشمل الاسماء
التي لا يدل على الزمان اصلا كرجل وزيد وغيرهما وذلك ظاهر ولا سماء
التي معانيها الزمان فقط كيوم وامس وغدا والآن وغيرها لانه يصدق
على مثل الاسماء انها دالة على معنى غير مقترن باحد الازمنة لان ذلك المعنى

نهما.

الاعتباط هو الذبح بغير علة يقال اعتبطت الناقة اذا ذبحت من غير علة

بهم بهم بهم

كا

الدالة هي عليه هو الزمان والزمان يصدق عليه انه غير مقترن باحد الازمنة لان الزمان لا يقترن بالزمان وايضا يشمل ما دل على معنى مقترن بزمان غير الثلاثة كالاصطباح والاغتباق والقيل والجاشريه فان الاول دال على معنى وهو الشراب المقترن بزمان غير الثلثة وهو الصباح والثاني دال على معنى وهو الشرب المقترن بالماء وذلك المشروب يسمى صبوحا وغبوقا وانما ذكر قوله لكي تدخل الخ لان القسمين الاخيرين لما خالط مفهومهما الزمان كان مظنة ان يتوهم في بادي الراي انها افعال فاحتاج الى دفع هذا التوهم قوله لانه اولا لا يدل الا على سكت اعلم ان هذه الاسماء موضوعة بازاء لفظ الامر او لفظ الماضي فرويد مثلا موضوع للفظ امهل وهيهات موضع للفظ بعد فلا ترد هذه الاسماء نقضا على الافعال لانها تدل اولا على اللفظ ولا شيء من مفهوم الفعل يدل على لفظ اولا وثانيا على المعنى المقترن بالزمان بواسطة ذلك اللفظ وسيجيء تحقيقه قوله لانه يصدق على مجموع الحد انه دال الخ اي يصدق على مجموع هذا الحد معنى مجموع هذا الحد فان قلت لا نم صدقه لان دل يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة وهو الماضي قلت لا نم صدقه سلمنا ان دل يدل على مجموع الحد ما ذكرت لان اجزاء الحد لا يدل على معنى مقترن فيصدق ان الحد يصدق فان قلت احد الازمنة الثلثة يصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلثة قلت قد مر الجواب قوله لكنها ليست باسم

لانه

لانها ليست بكلمة الاولى ان يقتصر على قوله لكنها ليست باسم لان الجواب بكونها ليست بكلمة
لما سيجيء فلو اخذ في السؤال لم يبق للسائل مجال سؤال وهو ظاهر قوله ويمكن ان
يجاب عنه الى اعلم ان منشاء النقضين هو لفظ ما لانها تعم كل دال من لفظ وغيره
فلو قلنا ان لفظ ما عبارة عن الكلمة يسقط كل واحد من النقضين ولو قلنا انه
عبارة عن اللفظ يسقط الثاني ولو قلنا انه عبارة عن الشيء لم يسقطا معا قوله
ولقايل ان يقول الخ من ان يراد الخ وتحقيق السوال انه ان اريد بقولك الاسم هو الذي
يدل على معنا في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ان الاسم هو الذي يدل على
معنى في نفسه غير مقترن بزمان معين كالماضي مثلا يلزم ان يكون الذي اقترن بزمان
غير معين كالمستقبل مثلا اسما مع انه فعل لان حده صادق عليه فلا يكون حد الاسم
مانعا لدخول الفعل فيه ولا حد الفعل جامعا لان بعض افراده خرج منه ودخل في
حد الاسم خلف اي باطل وان اريد انه هو الذي دل على معنى غير مقترن بزمان
غير معين يلزم ان يكون اقترن بزمان معين كالماضي مثلا اسما لانه يصدق
عليه انه غير مقترن بزمان بزمان غير معين لان المفروض انه معين بل يلزم
منه خروج جميع الافعال عن حد الفعل ودخولها في حد الاسم لانه ما من فعل الا
وهو مقترن بزمان معين في اصل وضعه وعدم اقترانه انما هو بسبب العارض
فينتقض حد الاسم والفعل كذلك وفي قوله لانه يلزم منه ان الذي يقترن به غير
ذلك المعين اسما واما هذه العبارة الاتية تسامح لانه جعل الزمان
مقترنا بالمعنى والامر بالعكس والاولى ان يقال لانه يلزم منه ان يكون الذي يقترن
بغير ذلك المعين هذا وتحقيق الجواب ان يقال ان الاعتراض انما يرد اذا

خف هف اي بطل

يعني بحسب الصيغ الى اصل الوضع مقترن به

افرد الواحد مقيدا بالتعين او بعدم التعين اماد الاخذ مطلقا اي غير مقيد
بشيء منها فلا لان المقيد يصدق عليه المطلق فلما اقترن بالواحد المقيد بالتعين
صدق انه مقترن بالواحد المطلق وهو احد الازمنة الثلثة من غير تقييد بالتعين
او بعدمه قوله لانا نقول لا نسلم لزوم ذلك اي لا نسلم عدم كون المقترن بالزمان
المعين فعلا على ان يراد واحد مطلق لان الذي اقترن به الزمان المعين الخ
وهذا ليس بجيد لانه وان كان دافعا لعدم صدق الفعل على الذي اقترن بالزمان
المعين لكنه ليس بدافع لصدق الاسم على الذي اقترن بذلك الزمان قوله اعلم
ان الخواص جمع خاصة الخ الخواص جمع خاصة تانيث خاص ثم صارت اسما
للشيء الذي يختص بالشيء ويلازمه واما في قولك ا تلذذ بر وتيتك خاصة
فهي مصدر كباقية ومنه قوله تعالى فهل ترى لهم من باقية اي بقاء وكذلك فاضلة
الا ان مجيء المصدر على وزن اسم الفاعل المؤنث في غاية القلة يحفظ ولا يقاس
عليه يقال خصصت الشيء اخصه خاصة وخصيصى وخصوصية بفتح الخاء
وضمها لكن الفتح افصح قوله وهو ما يختص بالشيء سواء وجد في جميع افراده
ان كانت لازمة كالكاتب بالقوة اي بالامكان او في بعضها ان كانت مفارقة
كالكاتب بالفعل قوله والفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد الخ اعلم
ان الاطراد التلازم في الثبوت اي كلما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود
والانعكاس التلازم في الانتفاء اي كلما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه
المحدود والجامعية كون الحد متناولا لكل واحد من الافراد المحدود
وهو لازم للانعكاس لان الحد اذا كانت منعكسا كان جامعا الجميع

افراد

افراد المحدود والمانعية كون الحد بحيث لا يدخل فيه شيء من اغيار المحدود
وهو لازم للاطراد لان الحد اذا كان مطردا كان مانعا من دخول غير المحدود
فيه قوله وانما لم ينعكس الخاصة اي لم يجب انعكاسها لجواز كونها غير شامل
لجميع افراد ما هي خاصة له فان الخاصة الشاملة اي الموجودة في جميع الافراد
كالكاتب بالقوة منعكسة وغير الشاملة اي الموجودة في بعضها غير منعكسة
كالكاتب بالفعل قوله ثم نقول من خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم
لان من للتبعيض ولفظ الخاص للكثرة فعلم ان المذكور بعض وان خواصه
كثيرة ومنها التثنية والجمع والتصغير والنسبة والفاعلية والمفعولية
والمبتدئية والنداء والوصف والتاكيد المعنوي وعود الضمير اليه وكونه
ضميرا ولحوق تاء التانيث المتحركة ودليل اختصاص هذه الاشياء مذكورة في
المطولات فليطالع ثمه قوله فاللفظي دخول لام التعريف وفي المفصل اسم
حرف التعريف هذه العبارة اولى من عبارة الكافية لان عبارته تشتمل اللام و
الميم في قوله عم ليس من امبر امصيام في امسفر وعبارتها تشتمل اللام فقط
ولعل اعتبار الشيخ ابن الحاجب الميم لانها مبدلة من اللام في الحديث المذكور
واللام اكثر واشهر استعمالا قوله وانما لم يدخل لام التعريف هذا على
مذهب سيبويه واما عند الخليل فعلامة حرف التعريف هي الهمزة مع اللام وانما
لم يتعرض لعدم دخولها الحرف لانه لا يستقل بالمفهومية فهو كالجزء مما يدخل عليه
وجزء الكلمة لا يتحقق تعريفها حيالها واما قول الشاعر ويستخرج اليربوع
من نفقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع فشاذ والذي جراه على ادخاله

لان الحروف من خواص الكلم ولو كان بعضها لبعض لم يكن الكلم منه لان الاسم لا يستلزم الكلم العام لا يستلزم الخاص

خواص

اي الالف واللام

على تيقصّع ومتو فعل مضارع انه راه في الصفات بمعنى الذي فادخلها في
الفعل دخول الذي وقول ابي قيس اشد الهاء حين قاله الخليل هل لك في
زبية كان وذكا معيون الضياون محمول على انه اسم بدليل تشديده كما ان
الاسم المتمكن لم يوجد اقل من ثلثة احرف قوله وانما قال دخول الجر ولم يقل
دخول حرف الجر لان حرف الجر يدخل الفعل على سبيل الحكاية اذا اريد به لفظه وكذلك
يدخل الحرف كقولك زيد مرفوع بنام وبما في زيد قائما وفيه نظر لانه حينئذ يراد
به اللفظ وهو اسم ولهذا قال صاحب اللباب ومنها دخول حرف الجر وقال
صاحب الاقليد فان قلت لم جعل الحرف الجر خصيصة الاسم لا الجر نفسه قلت لان
الجر قد يدخل في غير الاسم كقولك يوم يقوم زيد فيقوم مجرور وليس باسم وفيه ايضا
نظر لان يقوم زيد في تقدير الاسم فالاولى ان يقال ان كل واحدة من عبارتي
الكافية واللباب ليست للاحتراز لانه لما دل الدليل على اختصاص الجر علم
ان الجار ايضا مخصوص لانه لما اختص الاثر بالشيء اختص المؤثر به وبالعكس
واما قول الشاعر والله ما ليلي بنام صاحبه فمتاول وتاويله ما ليلي
بليل نام صاحبه فحذف الموصوف وادخل الجار الصفة وقيل نام صاحبه علم
شخص كتابط شرا قوله ولا امكنية للفعل في الاسم فان قلت لم لا يكون
ان يدخل الفعل دليلا على امكنية الفعل في الفعلية وكذا في الحرف قلت لان
معنى الامكنية كون الاسم باقيا على اصله غير مشابه للفعل والحرف ومما
عاريان عن هذا المعنى قوله فانه مقابل وعوض عن النون الذي في مسلمين
اشارة الى ان تنوين المقابلة داخلة في تنوين العوض ولذا لم يذكرها

بعض النحويين قوله واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم المعرف كقوله جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن والفعل كقوله فقولي ان اصبت فقد اصابن واما قول الشاعر الام على لو ولوكنت عالما باذناب لو لم تفتني اوايله فعلى جعل لو اسما ولذا شدد لامه قوله لزم ان يكون مسندا او مسندا اليه في حالة واحدة وهو غير جايز وفيه نظر لانه يشكل بمثل اعجبني ضرب زيد فان الضرب مسند الى زيد مع انه مسند اليه لاعجبني ويمكن ان يجاب بان عدم اجتماع الاسناد والاسناد اليه انما هو في الفعل واما في الاسم فيجوز اجتماعهما كما رايت ولو قال انما اختص الاسناد اليه بالاسم لانه بالاسناد اليه يصير محكوما عليه وانه خلاف وضع الافعال لاندفع الشغب واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فمحمول على حذف ان قوله والاضافة اي كونه مضافا فسر الاضافة بكونه مضافا ونفى كونه مضافا اليه من خواصه في شرح الكبير وفيه نظر لانه كما ان كونه مضافا من خواصه كذلك كونه مضافا اليه من خواصه اما اختصاص كونه مضافا فلما ذكره الشارح واما اختصاص كونه مضافا اليه فلانه محكوم عليه في المعنى بما نسب اليه والا فعال لا يحكم عليها صرح به الامام ركن الدين الحديثي وغيره والشارح ايضا معترف به كما سياتي في باب الاضافة فان قلت قد يقع الفعل مضافا اليه كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين قلت المضاف اليه في الحقيقة هو الاسم المخرج من الجملة قوله فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر قلنا لا نم ان مررت مضاف الى زيد باحدى الاضافتين اللتين البحث

والحرف كقوله تقشع وجهها كالبدر لما تحقق شوقها قلبي وانا صح

وقيل لجواز ان يكون مسندا او مسندا اليه لكن من جهة متغايرة

الشغب بالتسكين تهييج الشر

عنه وهي المعنوية واللفظية والا لكان انجرار زيد به لان العامل في المضاف
اليه هو المضاف على الاصح وكانت اضافة مررت الى زيد اما معنوية او
لفظية وكلاهما ممتنع ثم وان اريد بالاضافة المعنى اللغوي وهو الاسناد
من قولهم اضفت ظهري الى الحائط اذا اسندته اليه فهو خارج عن المبحث لان
الاضافة التي قيدها بقوله بتقدير حرف الجر هو الاضافة الاصطلاحية
فكيف يصح الاحتراز عن غير المبحوث قوله وهو معرب ومبني اعلم انه
لا واسطة بين الاعراب والبناء وقال قوم المضاف الى ياء المتكلم ليس بمبني اذ لا علة
لبنائه ولا معرب اذ لا ظهور للاعراب فيه وسموها خصيا وقال ابو البقا كان
الاليق بمذهبهم ان يسموه خنثى وسيجئ البحث عنه قوله المعرب المركب الذي
لم يشبه مبني الاصل اي لم يناسبه بدليل قوله في تسمية المبني ما ناسب مبني الاصل
وح يندفع الاشكال الذي اورده الغجدواني وجعل التفصي عن عهدة جوابه
مشكلا والحق بعضهم الجملة بمبني الاصل لان الجملة من حيث انها لم تقع
موقع المفرد مبنية لا محل لها من الاعراب اصلا قوله لئلا يتوجه عليه النقض
بمثل غلام زيد اي بمثل المضاف فانه ليس بمعرب فلم يرد بالتركيب الا التركيب الاسنادي
لا ينتقض به لانه يصدق عليه انه مركب مع عامله لم يشبه مبني الاصل مع انه ليس بمعرب
فان قلت لا فائدة في هذا الايراد لان زيدا في غلام زيد معرب بلا ريب مع
ان غلام زيد ليس بتركيب اسنادي قلت لا نخلص عن هذا الاشكال اذ لم يقع
في التركيب الاسنادي اما اذا وقع فيه فيدفعه ظ مع ان استعمال المضاف والمضاف
اليه بدون التركيب الاسنادي متم على ما صرح في شرحه الكبير وفيه نظر لانه اذا استعمل

صح

في التركيب الاسنادي لم يتوجه عليه النقض بمثل الغلام ايضا فان قلت اذا ثبت
ان الغلام في غلام زيد مبني فبناؤه لازم ام عارض قلت بناؤه وعلة بنائه
عدم وقوعه مركبا تركيبا اسناديا فان قلت اذا اريد بالتركيب التركيب الاسنادي
لم يدخل في حد المعرب الا المسند والمسند اليه وحينئذ يخرج المضاف اليه والمفاعيل
وملحقاتها قلت المراد بالتركيب تركيب اسنادي وهو مقيد فيدخل ما ذكره
ومكمل احد طرفيه كالصفة ونحوها قوله اولا يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه
مشابها للفعل الماضي وامر المخاطب قلنا لا نسلم انه مشابه لهما بل مشابه بمطلق الفعل
ومشابهة العام لا يوجب مشابهة الخاص ومطلق الفعل ليس بمبني الاصل قوله
فان قيل التعريف المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لانه يصدق عليه انه مركب
لم يشبه مبني الاصل قلنا لا نم صدق هذا عليه لانك قلت المراد بالتركيب تركيب اسنادي
ولا يصدق على زيد انه مركب بالتركيب المذكور قوله فانه مشابه للكاف الذي في اذ
قيل عليه كيف يكون المنادى كالكاف في الصورتين وقد تقرر عندهم ان الاسم
الظاهر لان الاسم الظاهر في حكم الغيبة هو غير المنادى قلت كما تقرر هنا تقرر
ان المنادى مخاطب ويرد الايقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين فالمراد
بقولهم ان الاسم الظاهر في حكم الغيبة هو غير المنادى قوله فلو عرف به لزم
تعريف الشيء بما هو اخفى منه وانه غير جائز لان اختلاف الاخر باختلاف العوامل
متوقف على فهم كونه معربا واذا عرف المعرب بالاختلاف المذكور يكون فهمه موقوفا
على فهم الاختلاف وتعريف الشيء بالمتوقف عليه دور قوله لجواز ان يعرف
له هذا الحكم باستعمال العرب وح لا يكون معرفة الاختلاف موقوفة على معرفة

المعرب بل معرفة استعمال المعرب فلا دور قوله بل الغرض من تعريفه
ان يعرف ان المعرب على اي نوع من انواع الاسماء يطلق فقيل عليه من
لم يعلم ان المعرب على اي نوع من انواع الاسماء يطلق لا يفيد التعريف قلت
مع ان العالم باحكام الاسماء مستغن عن التعريف بل عن النحو ولا فايدة
له في معرفة اصطلاحاتهم بل المقصود من تعريف المعرب ان يعلم من لم يعرف
ان المعرب على اي نوع من انواع الاسماء يطلق ان المعرب يطلق على المختلف
اخره قوله واما تقييده بغير التام فلان الاختلاف لا يوجد مع كل
واحد من الضم والفتح والكسر يعني اذا قلت جاءني زيد لا يوجد الاختلاف
ما لم تات بصورة النصب والكسر او الجر وفيه نظر لانا لا نسلم ان تقييد
السبب بغير التام لاجل عدم وجود الاختلاف مع عدم كل واحد منها
وقوله ولو حمل السبب على السبب التام لكان اوجه لان الاختلاف يوجد
مع كل واحد منها ايضا مع ان وجود الاختلاف مع كل واحد منها لا يدل
على انها اسباب تامة والحاصل ان السبب التام هو الذي يوجد الشيء
به لا معه بل السبب التام للاختلاف اخر المعرب هو العامل واحد المعاني
المعاني المقتضية واحد الحركات فثبت ان الاعراب سبب غير تام لانه
جزء من السبب التام وعدم وجاهة حمله على التام واما قربه فظاهر
لان المقتضي بعيد بواسطة واحدة والعامل بواسطتين قوله
متعلق باختلف في قوله ما اختلف وفاعل يدل هو الضمير الراجع
الى ما كما في به لا الى الاختلاف الدال عليه اختلف لان الاختلاف ليس

باعرابه

باعراب عند المصنف قوله بل علم للفاعل والاشياء المنسوبة الى الفاعل بنبئ

عن ان الباء في الفاعلية والمفعولية للنسبة وهو مما لا يجوز ان يكون

للمصدر ويكون معنى الكلام فالرفع علم كون الفاعل فاعلا والنصب علم كون

المفعول مفعولا اي الرفع علم صفة الفاعل وهو كونه فاعلا لا علم الفاعل وكذا

النصب وانما لم يقل علم الاضافة لان الاضافة بدون الباء فلا يحتاج

اليها اي الجر علم كونه مضافا اليه وعد اسم كان من الاشياء المنسوبة الى

الفاعل وليس كذلك بل هو فاعل عند المصنف ولذا لم يذكره في المرفوعات

قوله لان عامله ليس بسبب لمقتضى اعرابه قال الامام ركن الدين الحديثي اعلم ان

اعراب الفعل غير داخل في قوله الاعراب ما اختلف اخره به لان الفعل لم يعتور

عليه معان حتى يدل عليها الاعراب فالاعراب فيه دخيل لمشابهته الاسم وغير

اصيل فالاعراب في الاسم غير الاعراب في الفعل وان اشتركا اسما خلافا

للكوفيين والمالكي فانه عندهم يعتور على الفعل معان من العلة والاستيناف

والعطف على الاسم ثم قال وجعل هذا وجها لكون المضارع معربا اولى من

جعل مشابهة الاسم من حيث الابهام والتخصيص بالحرف وجها له قوله كل

قسم منها يشترك في نوع واحد من الاعراب ظاهر فاسد لان كل قسم من الاقسام

يختص بنوع واحد من الاعراب لا انه يشترك غيره الا اسم اللهم الا ان يراد كل

قسم منها يشترك افراده في نوع واحد من الاعراب وليس لعبارته دلالة عليه

قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف تقديره اما بعد علمك بالاعراب وانواعه

فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف وانما حذفت لدلالة الفاء عليها قوله والقائل

ان يقول في العبارة نظر الظاهر ان وجه النظر فهم المغايرة بين الاعراب والضمة لانك اذا قلت اعراب المفرد المنصرف ملتبس بالضمة رفعا يتوهم ان الاعراب الذي يكون بالضمة الرفع غير الضمة وليس كذلك لان الاعراب هو الضمة واخواتها وقيل وجه النظر انه عطف الشيئان على معمولي عاملين مختلفين لانه عطف الفتحة على الضمة والعامل فيه الباء ونصبا على رفعا والعامل هو الظرف وهو ضعيف لان المصنف يجوز مثل هذا العطف اذا كان المجرور مقدما ومثنا كذلك قوله فان قيل المراد هو الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها بعد اقول خروج الاسماء الستة لا لكون احكامها مذكورة بل لان قوله فالمفرد المنصرف قضية مهملة كقولنا الانسان كاتب اي متروكة السور لانه لا يعلم ان كل المفرد المنصرف حكمه كذا او بعضه وقد تقرر في موضعه ان المهملة في قوة الجزئية فيكون معنى قوله فالمفرد المنصرف بعض المفرد المنصرف فلا يبالي بخروج اسماء الستة لان الحكم لا يشمل جميع المفردات فان قلت ينبغي ان لا يذكر قيد المنصرف بمقابل لاخراج غير المنصرف لانه كما لا يبالي بخروج الاسماء الستة لا يبالي بخروج غير المنصرف لان الحكم لا يشمل جميع المفردات قلت مسلم الا ان غير المنصرف اكثر من الاسماء الستة وهو ظاهر فلهذا احتيج الى اخراج هذا ولي فيه نظر لانهم صرحوا ان كل ما يفهم بحسب لغة من اللغات ان الحكم على الكل او على البعض فهو مسور كلام الاستغراق والنكرة في سياق النفي والتنوين في الاثبات ولفظ اثنان وثلثة ونحو ذلك مما يفهم منه الكلية او البعضية

جاز صح

يتغير خ

فح يكون قوله فالمفرد المنصرف موجبة كلية لان اللام للاستغراق لانه في
حكم قولنا كل مفرد منصرف اعرابه بالضمة الى اخره ولهذا لم يلتفت اليه الشارح
حيث لم يجب القايل بل دفعه بالعناية حيث قال فالمراد بالمفرد غير
المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة والا فهو متن لم يجمع عليه امثال هذا
قوله لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل فان قلت المزية باقية لانه قد علم
من مقدمتك ان الاعراب بالحركات اصل للاعراب بالحرف وقد اعطى الاصل للفرع
مع ان الاصل الذي هو جمع المذكر السالم معرب بالفرع قلت قد ارتكب تلك
المزية لعذر وهو ان آخر جمع المذكر السالم حروف يصلح للاعراب مع كونها علامة
للجمعية مع انه لو جعل بالحركات يلزم تحميل الضعيف ولما كان آخر جمع المو
حروفا صحيحة غير صالحة للاعراب جعل اعرابه بالحركات ولذا اقدم على جمع
المذكر وقيل كان حق العبارة ان يقول لئلا يكون الفرع علو بين الاصل و
ينبغي ان يذكر الات كما ذكر الو بعد جمع المذكر بمعنى صاحبات فان
اعرابها كاعراب هندات وليس الالف والتاء في آخرها للجمع اذ لا مفرد لها
من لفظها قوله اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما فانه غير منصرف الح ويمكن
ان يجاب عنه بان جر غير المنصرف انما يكون بالفتح اذا كان مخصوصا بالجر وهذا
منتف في مسلمات فيعدم امتناع الكسر لانه علامة للنصب ايضا والتنوين للمقابلة
والشارح ايضا معترف به كما سيجيء اعلم ان في هذا الجمع اذا سمي به وجعل
غير منصرف ثلثة اقوال اصحها ان يكون رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة
مع التنوين كما كان قبل العلمية واليه ذهب الشيخ ابن الحاجب والتنوين عندهم

ويمكن ان يقال ان اللام في المنصرف للجنس ليست خارجة بقوله المنصرف لانها ليست منصرفة كما انها ليست غير منصرفة كما سيجيء فافهم فانه دقيق

للقابلة لا للتمكن وانما دخلت الكسرة اما لانه لو لم يدخل بل كان في موضع الجر
مفتوحا لكان الجر تابعا للنصب وهو خلاف ما عليه جمع المذكر السالم واما لان
المقصود بالمنع هو التنوين التمكن عند الاكثر والجر انما يمنع بالتبعية و
ولم يوجد تنوين التمكن ليحذف فيتبعه الجر واما على حكاية اعراب الجمع
والقول الثاني حذف التنوين وفتح اخره في موضع الجر والنصب نظرا الى ان
التنوين عنده للتمكن والقول الثالث وهو مذهب المبرد انه بكسر بلا تنوين
واما عند الزمخشري فهو منصرف قال فان قلت هلا قال منعت عرفات الصرف
وفيها سببان التعريف والتانيث قلت لا يخ اما ان يكون تانيثه بالتاء التي
في لفظها واما بتاء مقدرة كما في سعاد فالتي في لفظها ليست للتانيث و
انما هي مع الالف التي قبلها علامة جمع المونث ولا يصح تقدير التاء فيها لان
هذه التاء لاختصاصها بجمع المونث مانعة من تقديرها فبان انه لا تانيث
فيها فيصرف والذي يختلج في ذهن هذا الفقير انه لا مانع من ان يكون هذه
التاء علامة للتانيث ايضا كما انها مع ما قبلها علامة للجمع الا يرى ان الواو والنون
في مسلمون علامة للاعراب كما انها مع النون علامة لكونه جمعا مذكرا فبان
التانيث فيها فيمتنع من الصرف قوله والا لكان مفتوحا لخفة الفتحة
قلنا لا نم ان الفتحة خفيفة مطلقا بل الخفيفة هي التي جعلت علامة
للنصب والفتحة التي في مررت بجوار قايمة مقام الكسرة التي هي
علامة للمضاف اليه فيكون ثقيلة وعدم الظهور بها لاجل هذا الثقل فاذا
اقيمت مقام الكسرة فكما ان الكسرة تعذر في مثل هذه المواضع تعذر هي

ايضا

ايضا وقيل انه خارج من هذا الحكم لانه يذكر بعد قوله وكان من الواجب عليه
ذكر شرط آخر وهو مكبرة اجيب عنه بان عدم ذكره لاكتفائه بالتمثيل وقيل
عليه ما ذكرتم ينتقض بالاستغناء عن ذكر قوله مضافة الى غير ياء المتكلم
اكتفاء بالتمثيل واجيب عنه بانه لا سبيل الى ترك قوله مضافة وهو ظ ولا الى
ترك قوله الى غير ياء المتكلم لانه لو اقتصر على لفظة ابوك لتوهم انه اذا كان
مضافا الى اسم آخر نحو ابي زيد لا يكون اعرابه بالحروف بل يتوهم ان شرط الاعراب
بالحروف كونها مضافة الى الضمير المخاطب وكذا الجواب عن قولهم وكان ينبغي
ان يذكر مفردة وبقي شيء وهو ان قوله مضافة يؤذن بان هذه الاسماء قد
يستعمل غير مضافة وهو باطل في ذو لان منها ما لا ينفك عن الاضافة وهو
ذو قوله وانما جعل اعرابه بالحروف الى آخره اعلم ان كون اعرابها بالحروف من حيث
الصورة واما ما هي هذه الحروف ففيه خلاف فذهب سيبويه واصحابه الى ان حروف
اعراب اصول والعلامات فيها مقدرة كعصا كما في التثنية والجمع وستسمع فيها
كلاما شافيا ثم اختلف اصحاب سيبويه في الحركات التي قبل هذه الحروف فقال
الربعي الضمة والكسرة هما المنقولتان من الواو والياء والفتحة اصلية
اذ لا حاجة الى النقل وهو ضعيف لم يلزم منه ان يكون حركة الاعراب في
وسط الكلمة ولانه يبطل التقدير اذ المقدر ملفوظ به فلا يقدر وقال
آخرون هي اتباعات وذهب الاخفش الى ان هذه الحروف دوال على الاعراب
كالحركات فان الاعراب عنده هو الخلاف وذهب الجرمي الى ان انقلابها
هو الاعراب وذهب المازني الى ان هذه الحروف نشأت من اشباع الحركات

والاعراب ما قبلها كما في الافراد وذهب الفراء الى انها معربة من مكانين
فالضمة والواو اعرابان وذهب قطرب وابو اسحاق الزيادي الى انها
اعراب كالحركة وذهب ابو علي الى انها حروف اعراب ودوال على الاعراب
فجمع بين قول سيبويه والاخفش وانما سمى النحويون هذه الحروف اعرابا
لانها بتقلب وبتغير كما يتغير الحركات وبعضهم يجعلها بالالف في الاحوال
الثلثة وعليه قول ابي حنيفة رضي الله عنه حين سئل عن شخص قتل رجلا
بالحجر هل يجب عليه القود قال لا ولو رماه بابا قبيس والدلايل من
كل طرف مذكورة في المطولات تركناها مخافة التطويل والحم قريب الزوج
فينكسر كاف حمول والختن قريب المراة والضمير يجمعهما هذا ما يسر الله
لنا الاطلاع عليه من الاختلاف في هذه الحروف انه هو المسئول ليتيسر كل
صعب وخلول **قوله** اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر الح كلا عند
الافراد ينوته من يعتقد انه مفرد والفه منقلبة عن الواو لقولهم
في المونث كلتا فالالف في كلتا للتانيث والتاء بدل مثل تراث و
تجاه وقيل من الياء وقال المازني وزن كلتا فعتل نجعل التاء
زائدة قال ولو كان الالف للتانيث لم تقلب في النصب والجر ثم الصحيح
ان كلا مفرد اللفظ ومثنى المعنى والدليل على الافراد لفظا انه لا يطلق
بواحدة فلا يقال كل وانه يضاف الى المثنى ولو كان المثنى لكان
فيه اضافة الشيء الى نفسه خلافا للكوفيين فانه عندهم مثنى وانما
جعل اعرابها كالمثنى مضافة الى مضمر وبالحركات تقديرا مضافا الى

المشهور الكسوان
[illegible]
ظاهر ٥

منظم

مظهر لان الحركات اصل والاظهار اصل والحروف فرع والاضمار فرع فاعطي الاصل
للاصل والفرع للفرع وعند بعضهم اعرابه بالحركات عند تقديرا عند الاضافة الى
المضمر ايضا قوله اعلم ان جمع المذكر لم اختلفوا في حروف التثنية والجمع
فذهب سيبويه الى انها حروف الاعراب واختلف اصحابه فقال بعضهم فيها
اعراب مقدر كما سمعت من الاسماء الستة وقال آخرون ليس اعراب
مقدر بل هي بانفسها حروف اعراب وعلامات اعراب وذهب الاخفش
والمازني والمبرد الى انها ليست حروف اعراب بل دال على الاعراب وذهب الجرمي
الى ان انقلابها هو الاعراب وذهب القطرب والفراء الى انها نفس الاعراب
وبعض العرب يعربه بالالف في الاحوال الثلث وهو لغة للحارث بين
كعب وقيل لغة كنانة وعليه قوله تعالى ان هذان لساحران وفيه اربعة اقوال
احدها انه على هذه اللغة وثانيها ان ان بمعنى نعم ودخول اللام نظرا الى
لفظ ان او الى ان اللام زائدة وثالثها ان اسمها محذوف اي انه ورابعها
انها صيغة موضوعة للتثنية وليست صيغة صناعية كمسلمان فمن قال
انها صناعية ذهب الى ان النون عوض عن الحركة والتنوين وان كان الواحد
مبنيا لا حركة فيه ولا تنوين وروي عن بعضهم ان النون فيه عوض من
الالف الاصلية حين حذف في التثنية لالتقاء الساكنين ومن قال انها
موضوعة للتثنية وهو الشيخ عبد القاهر قال ان الاسماء الاشارة لا يصح
تثنية شيء منها لان التثنية انما يأتي في الاسماء النكرة واسماء الاشارة
لا يصح تنكيرها ولو التزم ملتزم تنكيرها لزمه تعرف المثنى بالالف واللام

كالعلم اذا ثني او جمع لزم ان يعرف بالالف واللام قوله بغلبت بعضها
الى بعض قال الرضي جعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما
ولم يبق من حروف اللين الا ما هي اولى بالقيام مقام الحركات سوى الياء للجر
والنصب فيهما والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم
يبق للنصب حرف فاتبع النصب الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات
بخلاف الرفع انتهى كلامه وكان ما ذكره الشارح اشارة الى هذا وان لم
يكن في بعض النسخ موجوده اقوله لا التبس المثنى والمجموع اي في حال الاضافه
وانما مثل حالة النصب لانه لا التباس في الرفع والجر لان ما قبل الواو والياء
مضموم ومكسور في المجموع ومفتوح في التثنية فلا يكون قوله لا التبس
المثنى والمجموع كليًا قوله وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فان
قلت لم يكتفوا بفتح ما قبل الياء في المثنى وكسره في الجمع قلت لانه
قد يفتح ما قبل الياء فيهما نحو مصطفين فلو لم يفرق بالنون لا التبس
في هذه الصورة قوله وفي غيرها للعلامة فقط اي لعلامة المثنى
والمجموع مع الالف والواو ليست للاعراب وقوله ليس النون عوضًا
من الحركة هذا عند المصنف لان الحروف عنده نفس الاعراب واما عند
غيره فلها حالتان هي في احديها عوض عن الحركة والتنوين وفي الثانية
عوض عن الحركة وحدها دون التنوين فالحالة الاولى في نحو رجلان
ومسلمان والحالة الثانية في نحو الرجلان وكذا يا رجلان ولا رجلين
واذا قلت احمران واحدان فالنون عوض عن الحركة والتنوين

معا عند الاخفش لان التثنية تزيل التعريف وعن الحركة عند سيبويه
لاعتبار الوصف الاصلي وذكر بعضهم ان النون في عصوان وحيان
بدل من التنوين فقط اذ ليس فيهما حركة والصواب انها عوض عنهما لانهما
وان لم يظهر فيهما الحركة صورة الا انها مقدرة **قوله** ومن اسماء في
آخرها الف مفردة احتراز عن الممدودة فان اعرابها بالحركات لفظا **قوله**
فصار مسلمي فيكون اعرابه بالواو تقديرا في الرفع لان الياء يدل على
الجمعية دون الرفع لان الدال عليه هي الواو وقد عدمت فيكون الرفع
تقديرا مع ثبوت علامة الجمع **قوله** فما سواه لفظي ضابطة الاعراب
اما ان يكون بالحركات وهو الاصل او بالحروف والاعراب بالحركات اما
ان يكون بتمامها لفظا في الاحوال الثلث وهو الاصل كزيد او بتمامها
تقديرا فيها كعصا او بتمامها بعضها لفظي وبعضها تقديري كقاضي
او ببعضها لفظا في الاحوال الثلث كاحمد ومسلمات او ببعضها تقديرا
في الاحوال الثلث كحبلى او ببعضها لفظي وبعضها تقديري كجوار والاعراب
بالحروف اما ان يكون بتمامها لفظا في الاحوال الثلث كالاسماء الستة
او بتمامها تقديريا فيها كالاسماء الستة اذا اضيفت والاقاها ساكن
بعدها يحذف عنها حروف الاعراب لالتقاء الساكنين نحو هذا ابو البشر ومررت
بابي البشر ورايت ابا البشر او بتمامها بعضها لفظي وبعضها تقديري
اذا اضيف بعضها الى المعرف باللام وبعضها الى غيره وهو ضعيف نحو
هذا ابو البشر ورايت اباه ومررت بابيه او بعضها لفظا في الاحوال الثلث

في الاحوال الثلث

كالتثنية والجمع او بعضها تقديرا في الاحوال الثلث كالجمع اذا اضيف ولاقاه
ساكن بعده نحو جاني صالحو القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي
القوم او بعضها لفظي وبعضها تقديري كالجمع المصحح المضاف الى ياء
المتكلم نحو جاني مسلمي ومررت بمسلمي فافهم فانه جيد ومما اعرب
بالحركة تقديرا في الاحوال الثلث ما فيه اعراب محكي جملة منقولة كانت
او مفردا نحو تابط شرا وقول اهل الحجاز من زيدا في استعلام من يقول
رايت زيدا او التميمي يقول زيد بالرفع قوله غير المنصرف يسمى المنصرف
به لان التنوين يشبه الصريف وهو الصوت الضعيف كصوت
البكرة فسمي ما قامت به منصرفا وما لم يقم به غير منصرف قال الاندلسي
ظاهر كلام النحويين ان هذه القسمة منحصرة في الاسم اما منصرف واما
غير منصرف وفي تفسيرهم كل واحد من القسمين مما ينفي الحصر وذلك
انهم فسروا المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم
شبه الفعل وفسروا غير المنصرف بانه الذي يختزل منه الجر والتنوين
لشبه الفعل ويحرك بالفتح في موضع الجر وعلى هذا يبقى اسماء كثيرة لا تدخل
تحت واحد منها نحو جمع المذكر لانه لا تدخله الحركات فلا يكون غير منصرف
ولا يختزل منه الجر ولا يحرك بالفتح فلا يكون غير منصرف وهكذا جميع ما
اعرب بالحروف وجمع المونث لا يدخل فيهما فيحمل كلامهم على انهم لم يريدوا
الحصر وانما اوردوا ان من الاسماء ما هو حكمه كذلك ومنها ما ليس كذلك
غير معترضين للحصر هذا كلامه وقال ابو البقاء ينبغي ان يحمل قول النحويين

[margin: ورايت مسلمي وبعض نسخ]
[margin: ينبغي شرح]
[margin: الا ينحط]

المعرب

المعرب على نوعين منصرف وغير منصرف على المعرب بالحركات لفظا او تقديرا وهو
بعض اقسام المعرب ليخرج عنه المعرب بالحروف الذي لا يوصف باحدهما قوله
ما فيه علتان فيه نظر لانه قد يجتمع علتان وينصرف كالتانيث مع الصفة
ووزن الفعل مع العجمة كبقم والجواب ان ليس كل اثنين منهما يمنع الصرف
كيف كان بل لذلك ترتيب خاص وشرط الا يرى ان قائمة فيها التانيث
والصفة ومع ذلك لا يمنع الصرف فلنبين خصوصية ذلك الترتيب فنقول
العدل يؤثر مع العلمية ومع الوصف والوصف يؤثر مع وزن الفعل ومع
العدل والتانيث يؤثر مع العلمية فقط والمعرفة يؤثر مع سبعة اشياء
وهي التانيث والتركيب ووزن الفعل والعدل والعجمة وشبه التانيث و
الزيادتان المضارعتان والعجمة يؤثر مع العلمية فقط والجمع تؤثر مع
كونه على صيغة منتهى الجموع والتركيب يؤثر مع العلمية فقط والزيادتان
تاثيرهما مع الصفة والعلمية والوزن يؤثر مع العلمية ومع الوصف ومع
مراعات الاصل هذا هو الترتيب المعتبر في التاثير عرفناه باستقراء كلام
العرب وما سوى هذا الترتيب مما يمكن اجتماعه فلا يؤثر اصلا واما الشروط
فستذكر عند ذكر كل سبب قوله والعلل التسع ما ذكر في البيتين واول
البيت موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب
عدل ووصف الخ قوله وانما قال وهذا القول تقريب لان في عدد
العلل خلافا وقيل هذا اشارة الى كون كل واحدة منها علة على سبيل
التقريب والمجاز لا على سبيل الحقيقة لان العلة في الحقيقة هي الاثنان

منها لا كل واحد منها قوله وقال بعضهم انه اثنان قال الخوارزمي
شارح المفصل مدار الامر في علل ما لا ينصرف على ضربين الحكاية
والتركيب اما سبب الحكاية ففي موضعين الاول وزن الفعل مع الوصف
نحو اعلم واجهل الثاني وزن الفعل مع العلمية نحو يزيد ويشكر
فامتناع الصرف في هذين الموضعين بطريق حكاية الفعلية بيان
ذلك ان هذه الالفاظ في هذين الموضعين في الاصل فعال ثم استعملت
استعملت مفارقة للفعلية اما الى الوصفية واما الى العلمية فما
فيهما من امتناع الصرف حكاية فعلية يعني ان هذه الاسماء حين كانت افعال
كان يمتنع دخول الكسر والتنوين فيها فلما صارت اسماء بقيت على ما
كانت عليه من امتناع دخول الكسر والتنوين لان معنى الحكاية في اللفظ
هو ان ياتي به على نحو ما لفظه به اولا من غير تغيير واما التركيب
ففي البواقي ووجه التركيب في العدل في نحو عمر انه بمنزلة علمين تقديرا
وذلك لان الواضع قصد تسميته بعامر اولا الا ان عامرا لما كان
من اجناس خاف اللبس فعدل عن تلك الصيغة الى هذه لان عمر غير موجود
في الاجناس فكانه سماه اولا عامرا ثم سماه عمر ثانيا وفي العدل
في نحو ثلث ظاهر فانه في الاصل ثلثة ثلثة مركب من لفظين والصفة في نحو
احمر لا ينصرف للحكاية ووجه التركيب في التانيث بالتاء ظاهرة او
مقدرة انه ركب مع العلمية او ركب علامته مع الاسم والعلمية لا ينصرف
للحكاية وفي العجمة اما تنكرها في العجمي والعربي او بتركيبها مع العلمية

وفي العجم

وفي الجمع انه بمنزلة اجمعين وفي الالف والنون الزائدتين انه مركب اتماع

الاسم اومع العلمية اومع الوصف ووزن الفعل لابد فيه للحكاية وكله

ضعيف وان اشتغلنا بابطاله يطول الكتاب ويورث الملال وقد

يلحق بعض ما ذكرنا ببعض النسخ المتوسط والحق انه اتبعه الشارح في الحاشية

وليس من الشرح **قوله** وقال بعضهم انه احد عشر وهي تسع المذكورة وشبه

الف التانيث كالف ارطى الشبيهة بالف التانيث يعني اذا سمي بما فيه الف

الالحاق كارطى فانه لا ينصرف للتعريف وشبه الف التانيث فهذه ايضا علة

فرعية لان التانيث فرع التذكير والمشبه به اولى بالفرعية ومراعاة

الاصل في نحو احمر اذا سمي ثم نكر وهذه ايضا علة فرعية لان الاصل اذا كان

فرعا فالملحق به اولى بالفرعية والف الالحاق الف يلحق الآخر وحدها

اي بلا همزة وشرطها العلمية ويدل على انها ليست للتانيث مجيء ارطاة

قال في الصحاح ارطى شجر من شجر الرمل يصبغ بورقه الاديم وهو افعل

من وجه وفعلى من وجه والواحدة ارطاة ولحوق تاء التانيث به يدل

على ان الالف ليست للتانيث وانما هي للالحاق او بني الاسم عليها وعند

صاحب اللباب هي اي اسباب منع الصرف عشر التسعة وشبه الف التانيث

وعند بعضهم ثلث عشرة هي احدى عشرة المذكورة والشبه بالاسماء الاعجمية

كماجد علما لكونه على وزن لا يكون عليه احاد وانما احتاج الى هذا التاويل

لانه خرج بالتسمية عن الجمع والحمل على الموازن كما قال ابو علي في سراويل

انه لا ينصرف لانه مفرد اعجمي حمل على موازنه في العربية كمصابيح فعلى هذا تصير

العلل ثلث عشرة علة **قوله** اذ لا عامل ههنا ينصبها على الحال فيه نظر
لانه يجوز ان يكون حالا موكدة عاملها محذوف من قبيل انا فلان كريما
جوادا فانه لما كان مشهورا بالكرم تضمنت الجملة معنى الكرم والجود
وههنا لما كانت النون مشهورة بكونها مزيدة تضمن قولنا وهي النون
معنى الزيادة فيكون حالا موكدة لمضمون تلك الجملة وعاملها محذوف
وهذا اولى مما تكلف الشارح **قوله** اللهم الا اذ يحكم بزيادة الالف و
اللام في النون كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تو كمثل الحار يحمل اسفارا
وكما في قول الشاعر امرت على اللهم ينبغي **قوله** والعدل فرع المعدول
عنه اذ لولا المعدول لما كان العدل اذ العدل تغيير الاسم عن صيغته
الاولى والوصف فرع الموصوف لاحتياجه اليه وتبعيته له لفظا او معنى
قوله والعجمة فرع العربي لان لغة كل قوم اصل بالنسبة الى لغتهم
اي لان العجمة دخيلة في كلام العرب وتكلم العربي بها مسبوق لتكلمه
بلغته ولذلك يثقل على العربي التكلم بها اذ ليست من طبعه والجمع فرع
على الواحد لان الجمع انما يكون من ضم الاحاد بعضها الى بعض فهو متاخر
عنها والتركيب فرع الافراد لانه ايضا عبارة عن ضم مفرد الى مفرد ليجعلا
اسما واحدا **قوله** وح لم يقل انه فرع لشيء وفيه نظر لانهما ح فرع
الفي التانيث مع انه يصدق عليها ح انهما فرعان على ما زيدتا عليه
وبعضهم قال اذا كانتا مشابهتين لالفي التانيث والتانيث فرع
التذكير في ح يكونان فرع الفرع **قوله** وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اي

ولفظ

حكم غير المنصرف

اي حكم غير المنصرف ان لا كسر فيه ولا تنوين وانما جعل تعريف المعلوم حكما لغير المنصرف لان عدم دخول الكسر والتنوين يتوقف على معرفة كونه غير منصرف فلو توقف معرفة كونه غير منصرف عليه لزم الدور كما عرفت في المعرب وانت خبير بانه يمكن ان يجاب عنه نصرة لهم كما نونا هنالك فان قلت لم اختص الكسر والتنوين بالمنع من بين خواص الاسم قلت اما التنوين فلان لها مزية لاختصاص بالاسم من بين ساير الخواص لانها للقطع وهو لا يوجد اصلا الا في الاسم لان الفعل متصل بفاعله دائما فلهذا اختصت بالمنع من بين ساير اخواتها واما الكسر فلما بينها وبين التنوين من الموافات من حيث ان المجرور يقوم مقام التنوين دون اخواته قوله ويجوز صرفه للضرورة الخ فان قلت اذا وجدت الضرورة يجب الصرف قلت مم الا يرى انه اذا اضطر الى عدم صرف المنصرف لا يجوز له ان يجعله غير منصرف بالاتفاق لانه عدول عن الاصل وانما جاز عكسه لانه رجوع اليه وايضا لا يجوز له ان ينون الفعل والحرف وان يدخل عليها ساير علامات الاسم ضرورة وحكى الاخفش ان من العرب من يصرف جميع الاسماء المعربة الممنوعة من الصرف واعلم ان في قوله ويجوز صرفه للضرورة بحثا اما اولا فلان دخول الكسر للضرورة لا يدل على صرفه بل فيه ثلثة اقوال واما ثانيا فلانه ليس على اطلاقه بل هو على ثلثة اضرب الاول ما لا يجوز صرفه البتة بالاجماع وهو كل ما كان في آخره الف التانيث

مم

مم

[illegible]

[illegible]

المقصورة اذ لا فايدة للشاعر في صرفه اذ وزنه مصروفا مثل وزنه
غير مصروف والثاني ما يجوز صرفه بالاتفاق وهو ما عدا افعل من
كذا الثالث ما فيه خلاف وهو افعل منك فذهب الفراء والكسائي
الى امتناع صرفه وان اضطر الشاعر وذهب البصريون الى انه ينصرف
لان المانع هو الصفة ووزن الفعل فانصرف للضرورة كاحمر واصفر
قوله ومما له اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره الخ نعمان بضم النون علم
ابي حنيفة رضي الله عنه وهو المراد في البيت وبفتحها واد في طريق الطايف
يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك وضاع المسك وتضوع وتضيع
اي تحرك فانتشرت رايحته قال النميري شعر تضوع مسكا بطن
نعمان ام مشت به زينب في نسوة عطرات اعد امر حاضر من اعاد يعيد
اصله اعود استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما قبلها فالتقى الساكنان
فحذفت الواو فصار اعد وفاعله مستتر وذكر مفعوله مضاف الى نعمان
لنا متعلق باعد وان يتعلق بذكر فلانه وان مكسورة لانها تبتدا الامر كان
قايلا يقول ما فايدة الاعادة فقال ان ذكره هو المسك الخ ويجوز ان
تفتح ويكون التقدير لان ذكره الخ لان حروف الجر يحذف من ان وان
سماعا وذكره اسمها وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب والمسك
خبر ان والجملة الاسمية في محل الرفع خبر ان وما دوامية وهي في
الحقيقة مصدرية وكررته صلته والجملة في تاويل المصدر ظرف يتضوع
اي يتضوع وقت تكريرته فحذف الظرف واقيم المصدر مقامه كما في

بيان مصروف

الاوراك

اذ

ويجوز ان يكون هو مبتداء والمسك خبره صح

انتك

اتيك خفوق النجم وتضوع مع ظرفه فى محل الرفع خبر ثان لهو اولان

والاستشهاد ان نعمان غير منصرف للعلمية والالف والنون مع ان

الشاعر صرفه لضرورة الوزن وفيه نظر لانه بدون التنوين يستقيم

الوزن ايضا لان تقطيعه ح اعدى كر فعولن نعمان مفاعيل وهو

موزون لان اجزاء الطويل يلحقها الكف كما فى قول الشاعر شاقتك

احداج سليمى بعاقل فعيناك للبين تجودان بالدمع ؛ فلا يصح

ما اورده للاستشهاد بل المستشهد هو ما اسلفناه لانه لو قال زينب

فى نسوة بدون التنوين لكان وزنه نب فى نس فعلاتن وهى ليست

من اجزاء بحر الطويل قوله لانه لما كان ما قبله وما بعده منونا فيه نظر لان

ما قبله ليست منونا واجيب بان المراد بما قبله قوله تع اما شاكرا واما كفورا

وقيل ان نون الكافرين بمنزلة التنوين وليس بقوي اذ يكفي التناسب

لما بعده ولذا اكتفى عليه شراح الكافية وبعضهم على ان التنوين تنوين ترنم وبعضهم

على انه للتمكن على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف على ما سمعه الاخفش اعلم انه

لا يجوز منع صرف المنصرف للضرورة لما مر خلافا للكوفيين اذا كان فيه سبب

من الاسباب كقول العباس بن مرداس ؛ فما كان حصن ولا حابس يفوقان

مرداس فى مجمع واجيب بان الرواية يفوقان شيخى فى مجمع قوله لجواز

ان يكون الجمع مع صيغة الجموع علة تامة بمنع الصرف ولا يكون مع الصفة

كذلك لان بعض العلل لا تؤثر الا مع علة مخصوصة بدليل ان فى يعم العجمة و

وزن الفعل وهو منصرف وفى ضاربة الصفة والتانيث وهى مصروف قوله

اي العدل خروج الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى فيه مناقشة لان
الاسم بعد الخروج عن صيغته لا يبقى فكيف ينتقل الى صيغة اخرى وتحقيقه
ان يقال ان للاسم مادة وهي الحروف الاصلية وصورة وهي الهيئة الحاصلة
لتلك الحروف وهي المراد بالصيغة فخروج مادة عن صورة كانت لها
في الاصل الى صورة اخرى مع بقاء المعنى هو العدل فح يكون المضاف مقدرا
اي العدل خروج مادة الاسم فيصح قوله فهي غير منصرف للعدل والصفة
كما في قوله تعالى اولى اجنحة مثنى مشعر بان كونه صفة انما هو لوقوعه صفة في التركيب
وهو غير مؤثر في منع الصرف لعروضه لوقوعه خبرا ايضا كقوله عم صلوة
الليل مثنى مثنى وتاكيدا لمثنى الثاني في الحديث وحالا كقوله تعالى فانكحوا
ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ولهذا ذهب كثير من النحويين
الى ان منع صرف ثلث ونحوه لتكرار العدل فيه في اللفظ والمعنى لانه عدل
عن اللفظ اثنين الى لفظ مثنى وعن معنى اثنين الى معنى اثنين اثنين و
اجابه عنه الحديثة بان وصفية ثلث ليست بطارية لانه عن ثلثة ثلثة
باعتبار وقوعه صفة لا باعتبار وقوعه عددا الا انه يستعمل هكذا اعدادا
اصلا فيكون ثلثة وصفا في اصل الوضع فلا يحتاج الى تقدير عدل ثان فيه
فح لا يكون قوله كما قوله تعالى اولى اجنحة مثنى لاثبات صفتيته لوقوعه صفة
في التركيب وان اتفق وقوعها فيه نقل عن ابراهيم النخعي انه يجوز الجمع
بين تسع نسوة بهذه الاية وليس الامر على ما توهمه بل معنى الاية و
اعلم اثنين اثنين ان شئتم وثلاثا ثلاثا ان شئتم ولو كان المعنى على ما ذهب

اليه لقيل بلفظ التسعة لانه اوضح واخصر قوله والاصح انه لا يقال الضعف الرواية والمرجع في ذلك الى اللغة قوله وههنا آخر ليس مع لام التعريف ولا مع الاضافة فوجب ان يكون على صيغة آخر من هذا مذهب ابي علي فان قلت لا يلزم من عدم كونه مستعملا باحد الامور الثلثة ان يكون معدولا من آخر من ولم لا يجوز ان يكون معدولا من المعرف باللام او المضاف قلت اما الاضافة فلم يعهد العدل عنها لانه يستلزم البناء كقبل واما المعرف باللام فلا يصح العدل عنه لانه لو كان معدولا عنه لوجب ان يكون معرفة كسحر وهو محال لانه يقع صفة للنكرة وان سبقت عليه الظفر فعدة من ايام اخر واختلف في سبب منع صرفه والاصح انه امتنع للصفة والعدل قوله اعلم انه معدول عن جامع او جمعاوات وقيل هو معدول عن جمع واعترض عليه الفارسي وقال انما يجمع فعلاء على فعل اذا كان من الالوان الممتنع مذكره من الجمع بالواو والنون واما ما جمع مذكره بالواو والنون فليس قياسه ان يجمع على جمع قال الحديثي الحق انه ان يجعل المانع في جمع وبابه العلم ان يكون جمع عدل عن جمعاوات لانه قياس فعلاء العلم نحو الخضراوات جمع الخضراء اي اسماء وان جعل الصفة فعن جمع قوله وامتناع تقدير غيره اما الصفة فلانه من اول الامر علم ولذا لم يدخل فيه اللام والصفة لا يجامع العلمية واما التانيث والعجمة والجمع والتركيب والالف والنون فظاهر واما وزن الفعل فلما بينه وبين اوزان العدل من التضاد قوله ان فعال مبني عند اهل الحجاز وعلة بنائه ما ذهب اليه

المبرّد وابن كيسان ان فاعلة التي عدلت فعال عنها لا ينصرف للتعريف
والتانيث فلما عدل عنها الى فعال زادها العدل ثقلاً وليس بعد منع
الصرف الّا البناء وقدح ابو اسحاق في هذه اللغة لان زيادة العلل
ليست مما يوجب البناء بدليل اذربيجان فالاولى ما ذكره الحديثي حيث
قال ولا علة لبناء قطام الا تشبيهه بنزال في الزنة وقد كان العدل
في نزال مقدارا فيجب تقديره فيه قوله وان كان في آخره راء نحو حضار
وبوار حضار اسم للكوكب وبوار الهلاك قال في الصحاح البوار الهلاك
وحكي الاحمر نزلت بوار على الكفار مثل قطام ووبار ايضا مثل قطام
ارض كانت لعاد قوله فالاولى ان يقدر فيه العدل للضرورة ليحصل
موجب البناء ليس على ما ينبغي بل بسبب تقدير العدل هو ما ذكرناه
عند اهل الحجاز لان العلمية والتانيث لا يوجبان البناء فيقدر في المبني
وجب ان يقدر في الممتنع من الصرف وان وجد فيه العلمية والتانيث ليطرد
بل لانه قطام ولذا لا يقدر فيما اعرب عند الجميع كدلال اسم امراة قوله فان
قلت يلزم مما ذكر ان يكون المقدرون منهم الحجازيين فلم يبق لقول المصنف
وباب قطام في تميم معنى قلت نعم فان الحجازيين انما يقدرونه للبناء و
بنو تميم للاعراب قوله وضعف هذا ظاهر لعدم الاحتياج الى تقدير
العدل فيه مثل هذا التضعيف ضعيف لما عرفت ان المعرب متوقع بعينه المبني
المقدر فيه العدل ولما فيه من التشابه وهو من اسباب الترجيح وذلك
لان التانيث في قطام انما كان لانه علم للمونث ولا شك ان ذلك بعد ما عدل

اذربيجان خ

عن

عن فاطمة ووضع علماً للمونث قوله الوصف شرطه ان يكون الى آخره الوصفية
كون الاسم موضوعاً لذات باعتبار معنى هو المقصود قوله ولا يضر انه شرط
الوصف المانع من الصرف الخ فان قلت هذا دور لان شرط كونه في الاصل
يتوقف على صرف اربع وكون اربع منصرفا يتوقف على شرط كونه في الاصل
فشرط كونه في الاصل يتوقف على شرط كونه في الاصل لان المتوقف على الشيء
المتوقف على الشيء متوقف على ذلك الشيء فيلزم الدور المصرح قلت لا نسلم
ان صرف اربع يتوقف على شرط كونه في الاصل ودليل له بل انما جعل صرف
اربع دليلاً ليعلم منه المتعلم انهم يشترطون ذلك وان خفي سبب اشتراطهم عندنا
فيكون اشتراطهم سبباً لصرف اربع ولا يكون صرف اربع سبباً لاشتراطهم
بل سبباً ليعلم المتعلم انهم يشترطون ذلك فلا دور قوله ولا يضر غلبة
الاسمية على الوصفية الخ جعل الشارح صرف اربع اشارة الى قوله الوصف
شرطه ان يكون في الاصل وامتناع اسود وارقم اشارة الى قوله فلا
تضر الغلبة على الاسمية ويمكن ان يكون اشارة الى قوله شرطه ان يكون
في الاصل وملوظا منه قوله وبيانه ان اسود صفة في الاصل الى آخره لم يرد
بقوله ثم جعل اسماً للحية انه جعل علماً لهذا الجنس والا لكان عدم
انصرافه للعلمية ووزن الفعل لان اعلام الاجناس موثرة في منع الصرف
كاسامة كالاعلام الاشخاص بل اراد ان اصل وضع هذه الاسماء للصفة
بالغلبة يعني استغني عن ذكر موصوفاتها معاً واريد بها الاسم ولذا
قيل لانثاها اسودة لا سوداء وارقم حية منقوطة قوله وعليه

ان تمنعك كان ان... فعلى ما قال فاعل
وان عطفك ان جعل ... فعل الاشتمال
الاسم على ... ه
الشي

قول حسان بن ثابت الخ ذريني اي اتركيني وهو من الافعال المتروكة الماضي والنشيمة الخلق والاخيل طاير قال الفرّاء هو الشقراق عند العرب يتشائم به يقول مخاطبا لعشيقته او زوجته اتركيني مع علمي بالامور وطبيعتي فما طاير فيها اي في الامور بطاير يتشائم به عليك اي يكون شؤما لك قوله ذريني فعل وفاعل ومفعول الواو بمعنى مع علمي مفعول معه بالامور متعلق بالعلم وشيمتي على علمي ويحتمل ان يكون واوه ايضا بمعنى مع في الفاء للتعليل وما بمعنى ليس وطاير اسمها فيها الضمير عايد الى الامور والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف في محل النصب حال عن الامور عليك متعلق باخيل وهو في محل النصب خبر ما **قوله** لكان ابتاء في معرض الزوال المعرض بفتح الميم اسم موضع من عرض يعرض اي ظهر وهو باب من ضرب اي في موضع ظهور الزوال وبكسرها ثياب مجالي فيها الجوار وهو غير مناسب هنا **قوله** وماه وجور وجب منع صرفهما لوجود العلتين مع وجود شرط منع صرفهما وهو العجمة واذا وجد شرط الوجود فلا يكون فيهما خفة **فان قلت** لانم وجود العجمة مع تلك العلتين لان وجود الشيء يتفرع على وجود شرايطه كلها والعجمة وان كان احد شرايطها موجودا وهو العلمية لكن الشرط الاخير وهو اما تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة غير موجودة واذا كان كذلك فالخفة المقاومة لاحد السببين متحققة في ماه وجور فيتم ما لبقائهما بلا علة ان قاومت العلمية او بواحدة ان قاومت التانيث واذا امتنع الجواز فالوجوب ابلغ في المنع **قلت**

معطوف عليه

ي

لك

ان العجمة مع المثالين ليست سببا مستقلا كما هو عند الجمهور حتى يكون فيهما
ثلث علل بل مقوية للتانيث ولا يلزم من كون شرطها احد الامرين اذا
كانت مستقلة ان يكون شرطا لها اذا كانت مقوية وقد اعترض على ماه
وجور بوجه اخر بانكم قلتم لم يجئ فيهما الا منع الصرف لان الخفة وان
قاومت احد الاسباب لكنه يبقى اثنان وليس كذلك لانها متى قاومت
العلمية لم يبق شيء من التانيث والعجمة لانها شرط لهما وانتفاء الشرط
يوجب انتفاء المشروط فلا يصح الحكم على ماه وجور بانهما لم يجيئا الا
ممتنعين من الصرف واجاب بعضهم بان الخفة وان قاومت العلمية
لكنه يبقى اثنان لان الخفة يقاوم العلمية بنفسها لا اثرها وهو ليس
بشيء بل الامر بالعكس لان شرط التانيث مثلا العلمية بنفسها و
الاثر ليس امرا محصلا في الاشتراط وهو ايضا ليس بشيء لانه يستلزم
ان لا يجيء في نحو هند الا منع الصرف وهو خلاف ما عليه الجمهور واذا
تحققت الاعتراض ورد جوابه فافرغ سمعك كيلا يفوتك شيء مما اوتى
اليك اعلم ان بعض النحويين ذهبوا الى ان العجمة في ماه وجور علة
مستقلة واليه ذهب صاحب الكشاف والفاضل الاسفرائني وميل الاالله
ايضا اليه حيث قال ثمه هنا دقيقة وهي ان السبب الذي يجعله ملغى
بخفة الاسم ليس العلمية بل غيرها لان الخفة لو قاومت العلمية لانصرف
قولا واحدا بدليل اذ بيجان فان فيه خمسة اسباب ولو تنكر انصرف
ولان التانيث والعجمة لا تاثير لهما الا مع العلمية فاذا لم يعتبر العلمية فلا

لسي

يبقي

لها تاثير اصلاً هذا كلامه وليس بصواب لان العجمة ولو كانت مستقلة
في الصرف لوجب وجود شرايطها ومي تحرك الاوسط والزيادة على الثلثة
وهو اعتبار لتاثيرها العلمية فقط وذهب بعضهم الى انها مقوية ومعينة
للتانيث وليس شرطا مستقلا وعلى كلا التقديرين فالخفة عند وجودها
منتفية وليست بموجودة حتى تقاوم احد الاسباب على المذهب الاول
او السببين على المذهب الثاني فلا يوجد ماه وجور وبلخ وحمص في
امثالها الا مانعة من الصرف لوجود التاثير المعنوي والعلمية وتحقق
شرط وجوبه وهو العجمة واعلم ان العلمية كما هي شرط لجواز منع صرف
التانيث المعنوي كذا هي شرط لوجوب منع صرفه للتوقف الوجوب على
الجواز قوله ويلزم منه انه ان يسمى بشات وذات مذكر وجب منع صرفه
لانه متحرك الاوسط تقديرا اقول وفيه نظر اي في وجوب منع صرفه بل في
جوازه قوله والذي يحسم مادة الاشكال الخ وانت خبير بانه زاد
في مادة الاشكال لان قوله لانها بدل عن شيء ان كان المراد به الهاء فمم
لانها لو كانت بدلا عن الهاء لما جيئت عند الاتيان بالهاء بل قيل شوة ارفمنوع
لانه يلزم اجتماع البدل والمبدل منه وهو غير جايز وان كان المراد به غير
الهاء فعليه البيان على ان هذا انما هو في شاة دون ذات لان كون
اصله ذاهة ليس بثبت عندي في كتب اللغة ولهذا اثبتي اصل شاة
ولم يبين اصلها والصواب ان يقول والتاء في شاة وذات ليست كالكل
لانها غير موقوفة عليها هاء وتاء التانيث هي التي توقف عليها هاء

قوله وثلث من نسوة ثلث اذا سمي به مذكر لم ينصرف لتحقق العلتين وهي العلمية والتانيث مع تحقق شرط منع صرفها وهو الزيادة وانما قال وثلث من نسوة ثلث اي ثلث التي هي مؤنث لو قوعها صفة للمؤنث لانه لو لم يكن مؤنثة لانصرفت بالعلمية قال الاندلسي لو سميت بمثنى وثلث صرفته على قول سيبويه وابي علي والاخفش وجمهور البصريين خلافا للجرمي وانما انصرف لان الوصف زال بالتسمية وبزواله يزول العدل لتلازمهما في حالة التنكير ولانه عند العلمية لا يلاحظ عدليته وهذه من مسائل العديمة النظير في هذا الباب والجرمي نظر الى الصيغة وهي باقية فاعتبر العدل مع التعريف وهذا ضعيف لان العدل المصاحب للتنكير غير العدل المصاحب للتعريف فتاثير المصاحب للتنكير يزول بزوال لازمه ولا يوجد تاثيره مع التعريف فان نكر رجع الى الحالة التي كانت عليها كاحمر خلافا للاخفش قوله ولهذا كان كراع غير منصرف مع كونه اسما لفخذ لتحقق العلتين وهي العلمية والتانيث المعنوي سماعا وتحقق شرط وجوبه وهي الزيادة وفيه نظر لانه ليس اسما لفخذ قال في الصحاح الكراع اسم لجميع الخيل وفي بعض النسخ المتوسط اسما لخيل اللهم الا يقال انه علم جنس كاسامة وثعالبة قوله هذا اذا لم يعتبر تعريف التواكيد اعلم انهم اتفقوا على امتناع من صرف اجمع وعلى ان احد سببيه وزن الفعل ثم اختلفوا في السبب الآخر فقال ابن الحاجب هو الوصف الاصلي المقدر كان اصله معنى مجتمع وان صار علما في باب التاكيد ولا يجري على موصوف جري احمر

صح

فهو عنده كاسود وقال الخليل هو معرفة بمنزلة كلهم يعني ان الاضافة في
المعنى المقدرة فان قلت جاءني القوم اجمع فالمعنى جميعهم وقال بعضهم انها
معدولة عن صيغة فيها لام التعريف يعني ان اللام فيها مقدرة وقال بعضهم
السبب الآخر التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيد للمعارف فمن قال
ان التواكيد صفة في الاصل فلا بحث فيه ومن قال انها معرفة وتعريفها إمّا
بالاضافة او اللام المقدرتين فقد حصل الجواب عنها ومن قال انها صيغ
مرتجلة وضعت لتاكيد المعارف التحقت بالمعارف واذا عرفت هذا فعلى
تقدير اعتبار تعريف التاكيد بتقدير اللام او الاضافة ايضا لا يحتاج الى شرط
احد الامرين لان اللام والاضافة يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف
كما لا يحتاج الى احد الامرين على تقدير اعتبار تعريفها تعريف العلمية فافهم قوله
اي شرط العجمة في منع الصرف امران اعلم ان العجمة كل لغة خالفت لغة العرب
من روم ويونان وفرس وغيرهم واختلف في وزن الاسماء العجمية
فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصل والزوائد
وانما يعلم ذلك بالاشتقاق وهو منتف فيها وذهب قوم الى
انها توزن ولا يخفى ضعفه فلا يمكن معرفتها بالاوزان بل تعرف
بامور منها مخالفة ابنية كلام العرب ومنها ترك الصرف في اعلامها
ومنها جهل اشتقاقها ومنها اجتماع الصاد والجيم في كلمة واحدة
كالصولجان وهو ما يجتمع فيه الصاد والجيم ومنها تبع الراء للنون
نحو نرجس ومنها اجتماع القاف والجيم فانهما لم يجتمعا في العربية الا في



المقبيح وهو الحمل في الصحاح وهو فارسي معرب لان القاف والجيم لا
يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب ومنها تبع الزاء المعجمة للدال
المهملة نحو مهندز قال في الصحاح المهنداز معرب واصله بالفارسية
اندازة يقال اعطاه بلا حساب ولا هنداز ومنه المهندز وهو
الذي يقدر الابنية الا انهم صيروا الزاء سينا فقالوا مهندس
لانه ليس في كلام العرب زاء قبلها دال ومنها ان يكون فيها غير حروف
العربية كالكاف والباء والجيم والزاء قوله والشرط الثاني احد الامرين
وهو اما تحرك الوسط او زيادة على ثلثة احرف والاكثر اعتبروا الزيادة
فقط لحصول الثقل بها والثلاثي مصروف عند هولاء سواء كان تحرك وسطه
او سكن كشيث ونوح وذهب قوم منهم ابن الحاجب الى ان متحرك الاوسط
لا ينصرف وساكن الاوسط ينصرف حتما اليه مال الجوهري حيث قال
ولوط اسم ينصرف مع العجمة والتعريف وكذلك نوح وانما التزموا
الصرف لان الاسم على ثلثة احرف اوسطه ساكن وهو في غاية الخفة فقاومت
خفته احد السببين وكذلك القياس في هند ودعد الا انهم لم يلتزموا
الصرف في المونث وخيروا بين الصرف وتركه ونقل عن عبد القاهر
ان ساكن الاوسط منع الصرف والصرف فيه افصح لوروده في التنزيل به وتبعه
صاحب الكشاف وصاحب الضوء قوله فيكون في غاية الخفة ولا يلزم
من وجود العجمة الثقل بخلافها في التانيث المعنوي لانها هناك زائدة
على السببين متمحضة للثقل بخلافها ههنا لانها غير زائدة ولا يلزم من

تثقيلها غير زايدة قوله وشتر بفتح الشين المعجمة والتاء اسم قلعة
اعلم ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلام وكذلك جميع اسماء الملئكة عليهم السلام
لا ينصرف الا سبعة ثلث منها عربية محمد صالح شعيب عليهم السلام واربعة
العجمية وهي نوح ولوط وهود وشيث لكونها سابقة على العرب واما موسى
فان كان اسما للنبي عم فغير منصرف للتعريف والعجمة وان كان للحديدة
التي يحلق بها فان سمي بها لم ينصرف للتعريف وشبه الف التانيث و
نكرت صرفت ووزنها مفعل من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى
وقال الكسائي هي فعلى من ماس يميس اذا تبختر وعيسى في العربية
فعلى من العيس وهو البياض فيكون الفه للتانيث فلا ينصرف معرفة
ونكرة او للالحاق فينصرف نكرة فلا ينصرف معرفة ويحتمل ان يكون
اعجميا فلا ينصرف للتعريف والعجمة قال الجوهري عيسى اسم عبراني
او سرياني والجمع العيسون بفتح السين ومررت بالعيسين ورايت
العيسين واجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل
الياء ولم يجزه البصريون وياجوج وماجوج ان اخذا من اجت
النار اي التهبت صرفا ومن لم يشتقه لم يصرف وزكريا من جعله
اعجميا فظاهر ومن اشتقه من تذكر بطن الصبي اذا امتلاء فهمزته
للتانيث ولا ينصرف معرفة ونكرة قوله والمراد بمنتهى الجموع الخ اختلفوا
في نهاية الجمع فمنهم من قال هي عدم النظير في الاحاد واليه مال الزمخشري
حيث قال في المفصل والزنة التي لا واحد لها بمنزلة جمع ثان ومنهم

من قال

من قال في عدم احتماله للجمع مرة اخرى فاشبه الفعل في انه لا يجمع
ففيه الجمع وشبه الفعل وقيل لما لم يكن له نظير في الاحاد اشبه
الاعجمي فلا ينصرف للجمع وشبه الاعجمي وقال الاخرون معنى تكرار
الجمع ان فيه جمعية تعلقها باللفظ واخرى تعلقها بالمعنى فاللفظ
في انها صيغة لم يرد على مثالها واحد والمعنوية في انها جمع مسجد
مثلا ومنهم من قال لما لم يكن جمعه مرة اخرى صار بمنزلة ما جمع
مرتين يعني انك لا تزال تجمع ان ينتهي الى هذا المثال فيمتنع جمعه
جمع تكسير فلما انتهى الجمع عنده سمي نهاية الجمع وميل الشارح اليه قوله
وانما قلنا جمع التكسير لانه يجوز ان يجمع جمع السلامة نحو الصواحبات
قال الاندلسي من العرب من يجمع الجمع للمبالغة في الكثرة نحو صواحبات
لتنزيله منزلة الواحد تقديرا وقال ابو علي من العرب من يصرفه
على كل حال نظرا الى انه قد يجمع وعلى هذا قوله دينا امنونا فعلم من هذا
امتناع الجمع تكسيرا او تصحيحا وان ما جمع منه اما للقصد للمبالغة
او لصرفه قوله فلو قال بغير ها وياء النسبة لكان اصوب واجيب
بانه لا ينتقض بمثل مدائني لان ياء النسبة يجري مجرى تاء التانيث
ولذلك فرقوا بالياء بين الواحد والجمع في نحو رومي وروم كما فرقوا
بالهاء نحو تمرة وتمر واذا كانت الياء بمنزلة التاء فيكون قوله بغير هاء
مشعرا بان يكون بغير ما يجري مجراها ايضا فلا ورود للسؤال قوله
ولقائل ان يقول ح يلزمه ان يقول شرطه ان يكون جمعا في الاصل كما قال

في الوصف يمكن ان يجاب عنه بانه انما لم يشترط ان يكون جمعا في الاصل كما
اشترطوا في الوصف لانه يمكنه هنا ارادة جمع مطلق الجمع بمعنى
ان الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع يمنع من الصرف سواء كان جمعا
الآن او في الاصل بخلاف الوصف لانه لا يمكنه ارادة مطلق الوصف
بمعنى ان الوصف يمنع من الصرف سواء كان عارضا او اصليا لان العارض
غير مؤثر فافتقنا قوله اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم
ان يكون عشرة وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي وتقديري قلنا
احترزنا ان سراويل عنده غير منصرف لكونه جمع سروالة تقديرا قوله
يلزم ان يكون الجمع المانع من الصرف ان يكون تحقيقيا او تقديريا لانه
لا فرق بينهما في منع الصرف بخلاف العدل لان الفرق بين التحقيق و
التقدير ظاهر وفيه نظر بقي شيء وهو ان كلام الحاجبي مشعر بان
بعضا يصرف سراويل وهو معرب سروال وقيل قطعة خرقة وقد نقل
الحديثي عن المالكي انه ممنوع من الصرف بالاتفاق قوله لان اصل هؤلاء
جوار الى آخره بيان التنوين عوض من الياء او الحركة لا على التعيين و
كيفية اعلاله واما اذا كانت عوضا من الحركة ينبغي ان يقال اسكنت
الياء ثم عوض التنوين من الاعلال فالتقى ساكنان فحذفت الياء وهو
اولى من تقرير الشارح لما فيه من التكلف قوله ولو قيل مررت بجواري
بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة على الياء فيه
بحث لانه لا خلاف في لفظه في الرفع والنصب واما في الخفض فاكثر

بناء على الجواب الاول

العرب

العرب والنحويين على ذلك ايضا بل هو معترف بانه لا خلاف بين النحاة
المحققين فيه والجواب عن البيت انه وارد على اللغة الضعيفة و
يدل على ضعفه قول الاندلسي ومن العرب من يقول مررت بجواري
بفتح الياء لخفة الفتحة وهي لغة ضعيفة لان الفتحة في تقدير
الكسرة بخلافها في موضع النصب فيكون قوله وخفة الفتحة على
الياء ممنوعا وكون غير المنصرف مفتوحا في موضع الجر انما هو فيما يتعين
سقوط الكسرة لعدم الانصراف لتعوض عنها الفتحة وههنا حين
سقطت الكسرة فانما سقطت لاستثقالها على الياء لا لعدم الصرف
والكسرة التي سقطت لذلك لا يعوض عنها الفتحة فلا يكون قوله لكونه
غير منصرف كليا وقد مر هذا البحث فيذكر وجه هذه اللغة الضعيفة
انه قدر في اول امره غير منصرف فوقعت حركته فتحة فاحتملها كما
احتملها في حالة النصب قوله كقوله لو كان عبد الله مولى هجوته الى البيت
للفرزدق قيل انه لما قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال
الا مسحتا او مجلف بلغ الشعر الى عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي
فقال لابي فراس لحنت حين عطفت المرفوع على المنصوب فهجاه وقال
فلو ان عبد الله مولى هجوته الخ فقال فو لو اله لحنت في هذا البيت
ايضا حين قلت مواليا في الخفض وهذا الكلام ايضا يدل على ضعفه
الهجو ضد المدح والمولى الحليف وهو المخالف من الحلف بالكسر وهو
العهد على التناصر ومعنى قوله مولى مواليا انه حليف لقوم هم حلفاء لقوم

آخر فلا شرف له بنفسه لانه مولى ولا للذين هم مواليه لانهم خالفوا
قوما آخر ليشتغلوا بهم وفي الصحاح وقول الفرزدق فلو كان عبد الله
مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا لان عبد الله بن ابي اسحاق
مولى الحضرمي وهم حلفاء بني عبد الشمس بن عبد مناف والحليف
عند العرب مولى قوله تابط شرا وشاب قرناها وذري حبا
تابط شرا لقب ثابت بن جابر الفهمي سمي به لانه كان قد اخذ سيفا
تحت ابطه وخرج لشر اراده فقيل اين هو فقيل قد تابط شرا وخرج
فسمي بذلك فشاب قرناها لقب امراة يقال للمراة قرنان اي ظفيرتا
وشاب قرناها اي ابيضت ظفرتاها سميت به لانها كانت كذلك
وذري حبا اسم شخص كان يذري الحب اي ينشر قوله واعلم انه
لا بان يكون الثاني صوتا ولا بان يكون متضمنا للحرف الخ اجيب عنه
بانه لم يحترز صريحا عن تركيب يكون الثاني فيه صوتا كسيبويه او
متضمنا للحرف كخمسة عشر لان الاحتراز عن الاسنادي احتراز عنهما
من حيث الدليل قوله بمثل سيبويه ونفطويه سيبويه ونفطويه شطر اسما
اعجميان قال البارق ان اصله سيب بويه ومعناه رايحة التفاح لقب
بذلك لذكاوته وكنيته ابو بشر واسمه عمرو بن قنبر الحارثي كان
ابوه مولى لبني الحارث والنفط الدهن المعروف والكسر افصح
في نونه ولبعضهم شعر لا خير في النحو وفي اهله اذ كان منسوبا
الى نفطويه احرقه الله بنصف اسمه وصير الباقي صراخا عليه

قوله في المذهب الاصح وانما قال في المذهب الاصح لان في نحو سيبويه
ونفطويه مذهبين اكثرهما استعمالاً بناء الاول والثاني والمذهب
الثاني اعراب الثاني وجعله غير منصرف للعلمية والتركيب نحو هذا
سيبويه ورايت سيبويه ومررت بسيبويه وح يثنى ويجمع فيقال
سيبويهان وسيبويهون بخلاف اللغة الاولى فانه يقال فيها ذوا سيبويه
وذووا سيبويه وفي خمسة عشر ايضاً مذهبان احدهما بناؤهما على الفتح
والآخر اعراب الثاني وجعله غير منصرف واذا عرفت هذا فمح يكون
الضمير في جعل كل واحد من المذكورات لا بخمسة عشر فقط كما جعله
بعضهم قوله نحو عمران وفعلان وسبحان مثل بثلثة امثلة لان
الاول مكسور الاول علم الشخص والثاني مفتوحة علم الوزن و
الثالث مضمومة علم التسبيح ومما راجعان الى علم الجنس كاسامة
لانه علم الجنس هذا الوزن والثاني الجنس على التسبيح قوله ولم يختلف
في سكران وندمان الندمان المنصرف وهو من النديم وهو المعاشر
يقال رجل ندمان اي نادم وامراة ندمانة لا من ندم بالكسر ندامة
فانه غير منصرف كعطشان ومؤنثه ندمى كعطشى وجمع الاول ندام وجمع
الثاني ندامى قوله الا منقولاً من الاعجمي الى العربي كبقم قال الجوهري
قلت لابي علي الفارسي اعربي هو فقال معرب قال وليس في
كلامهم اسم على فعّل الا خمسة نحو خضم اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وهو
من خضمت الشيء بالكسر اخضمه خضماً فقال الاصمعي هو الاكل

ندمانة
عـ
الندمان منصرف فان هذا من النديم لا من الندم ... صح

بجميع الفم وبقم اسم نبت يصبغ به وشلم اسم بيت المقدس ومما
اعجميان وبذر اسم ماء من مياه العرب وعثر موضع وزاد
الحديثي عثل اسم موضع وزاد بعضهم شمر قوله وح لا يتوجه
الاشكال بنرجس الى آخره اي حين حصل الجواب عن نرجس بكونه
غير قابل للتاء حال كونه علما وعن اسود بان قبوله التاء طار
بعد استعماله اسما لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود
اسما للحية لان الجواب الثاني جواب عنهما لانه لا يتمشى بنرجس
قوله تقول هذا اجمل يعمل اي نجيب مطبوع على العمل وناقة
كذلك قوله وكذلك حكم ارمل بانه غير مخصوص بالفعل وهو قابل
للتاء يقال رجل ارمل اي لا زوجة له وامراة ارملة اي لا زوج
لها اعلم ان وزن الفعل انما يؤثر مع الصفة كاحمر ومع العلمية
كاحمد ولذا انصرف ارنب وفيه وزن الفعل والتانيث واقسام
الاوزان على اربعة اقسام احدها مختص بالاسم كفلس وتفعل
وضلع وجمل وعنق وابل وجرد والرباعي ما عدا افعللا و
الخماسي باجمعه والتسمية به لا يؤثر الثاني ان يكون مشتركا بين
الاسم والفعل من غير ترجيح لاحدهما على الآخر نحو ضرب وعلم وظرف
ودحرج وضارب وضارب امرا وهذا القسم ايضا لا يؤثر التسمية
به الا عند عيسى بن عمر ويونس والثالث المختص بالفعل نحو
شمر وضرب وضورب وانطلق واحمر واحمار واستخرج واقتطع

داخشوني

واخشوشن واجلوذ واسلنقى واحرنجم واخلنفق ولا عبرة لدؤل الدوبية

شبيهة بابن عرس شذوذة والرابع ما في اوله احدى الزوائد الاربع

نحو احمد واعصر ويزيد ويغلب وحكم هذا القسم حكم المختص في منع الصرف

قوله وما فيه علمية مؤثرة الخ وقوله الا ما هي شرطية مستثنى مفرغ

مفعول لتجامع اي لا تجامع علمية مؤثرة حال من فاعل تجامع وقوله الا

العدل ووزن الفعل مستثنى من المستثنى المفرغ قوله اي لا يجتمعان

معًا بالاستقراء لان اوزان العدل فعل وفعال ومفعل وفعال

ولا شيء من اوزان الفعل يوافق هذه الاوزان حتى يتوهم متوهم

انه قد يجتمع في اسم العدل ووزن الفعل قوله فالقول بمؤثرية الا

دون الثالث مع تساويهما ترجيح بلا مرجح وللقايل ان يقول انهما سا

بقان عليهما والسبق كاف للترجيح قوله وخالف سيبويه الاخفش

صحح بعضهم الاخفش بالنصب والظاهر رفعه لانهم صرحوا بان

المراد بالاخفش في هذه المسئلة هو ابو الحسن اما ابو الحسن سعيد بن

مسعدة تلميذ سيبويه واما ابو الحسن علي بن سليمان تلميذ المبرد لا

الاخفش الذي هو ابو الخطاب استاذ سيبويه وح فالظاهر ان

ما عدا ابا الخطاب لا يقصد الامام مخالفته لان الاستاذ لا يقصد

مخالفة التلميذ غالبا بل الامر بالعكس فان قلت ان كان المخالف الاخفش

فلا يستقيم قوله اعتبارا للصفة لان المعتبر للصفة ليس هو الاخفش

قلت قوله اعتبارا بدل اشتمال من سيبويه على معنى ان الاخفش خالف

ذلك الاعتبار اي اعتبر اعتبارًا يخالف ذلك الاعتبار وصح ويصح
المعنى قوله وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة حال
السوال ان احمر بعد التنكير وخاتمًا وامثاله عند العلمية شيئان
في عدم كونهما وصفين في الحال فلم يعتبر الوصف الاصلي في احمر و
لم يعتبر في خاتم وفي بعض النسخ الكافية لما يلزم من اعتبار
المتضادين والصواب لما يلزم من ايهام اعتبار المتضادين كما وقع
في بعضها لانه لم يعتبر الصفة تحقيقًا حتى يلزم تحقق اعتبار
المتضادين بل يعتبرها تقديرًا فلا يلزم الا الايهام قوله كقوله
اتاني وعبد الحوص من آل جعفر الخ الوعيد التخويف والحوص بضم
الحاء وسكون الواو جمع الاحوص وكذا الاحاويص والحوص بالتحريك
ضيق في موخر العين واراد بعبد عمر وعبد عمر بن شريح بن احوص وعلى
بالحوص والاحاوص اولاد الاحوص بن جعفر بن كلاب واسمه ربيعة
وكان صغير العينين منهم عوف بن الاحوص وعمرو بن الاحوص
وشريح بن الاحوص وكان علقمة بن علاثة بن عوف بن الاحوص نافر
عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر فجاء الاعشى ومدح عامرًا واوعده
بالقتل فانشد الاعشى قصيدة منها هذا البيت تقول لعبد بن
عمرو بن شريح بن الاحوص لو دفعت عنه شر الاحاوص لكان اولى
اتاني فعل وفاعله وعبد الحوص من الجعفر في محل النصب بانه حال
من الحوص والفاء للعطف ونهيت الاحاوصا فعل شرط والجواب

جمع

المحذوف

محذوف وهو لكان اولى والاستشهاد انه اعتبر المتضادين ومما العلمية والوصفية في جمعه على الحمر لان فعلاء انما يجي جمع افعل اذا كان صفة قوله وقال قوم انه منصرف وقال قوم ان بقي علتان منع والا صرف وللاشارة لهذا الى هذا الاختلاف قال وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر دون ينصرف لان دخول الكسر متفق عليه دون الانصراف فان قلت لم اختص اللام والاضافة دون غيرهما قلت لانهما يغيران المدلول بنقله عن العموم الى الخصوص فلذا قوي امرهما ولانهما يقومان مقام التنوين وتضادا نها والمتضادان يتساويان في القوة فكما كان التنوين دليلاً على كمال قوة الاسمية فكذلك اللام والاضافة والله اعلم قوله

المرفوعات

انما قدم المرفوعات لان الرفع مستغن عن النصب والجر فان الكلام يتم به دونهما قوله ولم يرجع الضمير الى المرفوعات الخ يحتمل ايضاً ان يكون الضمير راجعاً الى المرفوعات قال الحديثي وانما قال هو وان كان راجعاً الى المرفوعات لانه يجوز التذكير والتانيث في ضمير يقع بين لفظين وضعتا لشيء واحد احدهما مؤنثة والاخرى مذكرة و اعتبار الاخيرة اولى او لان الجمع المحلى باللام يراد به الحقيقة لا الافراد كما تقرر في اصول الفقه الا يرى انه اذا قال والله لا اتزوج نساء لا يحنث حتى تصرن ثلثة ولو قال والله لا تزوج

البناء يعني بواحدة فلا حاجة الى ارجاع الضمير الى المرفوع كما قال الشارح قوله لان الرفع للفاعل في الاصل الخ هذا عند الخليل وذهب سيبويه الى ان المبتداء هو الاصل والفاعل محمول عليه وذهب الاخفش وابن السراج الى ان كل واحد منهما اصل بنفسه ولهم حجج مذكورة في المطولات قوله لا كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله فيه نظر لانه وان لم يكن فاعلا عنده الا انه لا يخرج بهذا القيد اي بقوله او شبهه بل بقوله على جهة قيامه به لان اسم المفعول مسند اليه وليس جهة قيام به قال الزوزني وعن شبه الفعل واسمي الفاعل والمفعول وغيرهما والعجب انه اخرج اسم المفعول وادخل الظرف مع انه لا يقال له شبه الفعل بل معنى الفعل حتى ان الامام نجم الدين الرضي في شرح الكافية اعتذر عنه وقال ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف المرتفع بعده الضمير في نحو زيد في الدار والظاهر في نحو زيد اما مك ابوه لان الرافع في الحقيقة الفعل المقدر او اسم الفاعل قوله اي وقدم الفعل او شبهه على الفاعل الاولى طرح هذا القيد قال المصنف في شرح المفصل لا احتياج الى هذا القيد وهو قوله وقدم عليه لان زيدا لم يسند اليه قام بل قام اسند الى ضمير فيه وهو وضميره جميعا مسندان الى زيد الا اذا تفق ان الضمير هو زيد فيتوهم انه وارد وليس بوارد قوله على جهة قيامه به متعلق باسند والضمير في قيامه للفعل او شبهه وفي به لما قوله ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم به الفعل حقيقة وهو ان يكون الفعل امرا وجوديا

محقق

محققًا كالعلم بخلاف القرب والبعد فانهما لا يقومان بالفاعل على الحقيقة
بل هما نسبتان قايمتان بالمتنسبين وبخلاف مات زيد ولم يقم زيد
فانهما عدميان قوله والفاعل عنده وفي قوله عنده نظر لانه خلاف
في منع الشروط تنبيه ان الكوفيين ذهبوا الى جواز تقديمه على الفعل
واستدلوا بما انشد سيبويه صددت فاطولت الصدود وقلما
وصال على طول الصدود يدوم فان الوصال فاعل يدوم واجيب بانه
من قبيل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك قوله ولم ينتقض الحد
بمثل زيد الخ وسبب وروده قوله ما اسند اليه الفعل فان قام في قولنا
ان قام زيد فحينئذ لم يسند الى زيد بل هو على شرف الاسناد وعدمه قوله
غير قايم بالفاعل كما انه غير قايم بالمفعول فيكون قايمًا بالمتكلم قوله
فلانه لا حاجة الى قوله او شبهه لان الفعل الحقيقي الذي هو المصدر موجود
في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما فيكون قوله ما اسند اليه الفعل شاملاً
لها ويستغنى عن قوله او شبهه قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد
به مدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه اي مدلول شبه الفعل الاصطلاحي
قوله اعني الحدث تفسير لمدلول الفعل الاصطلاحي ومدلول شبهه اي
المراد بالفعل مدلول الفعل الاصطلاحي اعني الحدث دون الزمان و
مدلول الفعل الحقيقي وهو الحدث ايضًا قوله لجواز عود الضمير الى
بعض مدلول المذكور جواب سوال يرد على قوله اعني والضمير في قيامه
يعود الى ذلك المدلول وتقديره ان يقال مدلول الفعل الاصطلاحي هو الحدث

مع الزمان لا الحدث فقط فكيف يصح رجوع الضمير الى بعض المدلول فاجاب عنه بانه جايز كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب **قوله** وفيه نظر لان الحكم بجواز ان يعود الضمير الى بعض مدلول المذكور قطعا من غير دليل تحكم ولو سلم جواز عود الضمير الى بعض المدلول فمدلول الفعل الحقيقي ايضا هو الحدث فلم لا يجوز ان يراد مفهومه وح يرد قوله فلانه لا حاجة الى آخره ولو سلم فالقيام بالفاعل ليس ذلك المدلول لانه لا حصول له في الخارج بل في الذهن بل القيام به هو ما صدق عليه ذلك المدلول في الخارج **قوله** انما هو المسند اليه اولا وفيه نظر لان انتصاب عمل العامل على المتبوع والتابع ليس هو التعاقب بل ينصب عليهما دفعة واحدة قال صاحب الكشاف في المفصل واما التوابع فهي رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت احكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة **قوله** ولكونه موجودا للفعل غالبا احتراز عن مات زيد وقرب زيد ولم يقم زيد **قوله** ولهذا جاز ان يقال ظننتهما الزيدان منطلقين فان الضمير المتصل بالماضي عايد الى الفاعل وهو الزيدان والتقدير ظن الزيدان اياهما منطلقين **قوله** مع وجود المفسر بعده في الموضعين اي ضرب غلامه زيدا واكرمني وضربت زيد او اعلم ان الاخفش وابن جني ذهبا الى جواز عود الضمير الى المفعول وان تاخر لانه ينوي به التقديم قياسا على الفاعل **قوله** والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ والصواب ان يقول اعلم ان المفعول الاول والثاني من باب اعطيت بمنزلة الفاعل والمفعول

قايم خ

القايم خ

في

ضرب غلامه زيد

في مثل اخذ والحاجة الى اتيان اخذ مبنيًا للمفعول **قوله** ومن كان يعطي
حقهن القصايد فان القصايد مفعول اول وحقهن مفعول ثان تعدد
ومن كان يعطي القصايد حقهن **قوله** وان كان الثاني كان القول
بما ضرب الا عمرًا زيد ممتنعًا اي وان كان جواز ما ضرب الا عمرًا زيد
مع عدم تعدد المستثنى المفرغ بل كان المستثنى المفرغ هو الاول فقط دون
الثاني بمعنى ما ضرب احدًا الا عمرًا زيد يكون الآخر معمول مقدر وهو ضرب
لانه يمتنع ان يكون فاعلًا لما ضرب ح لان المفروض ان تفريغ في الاول
فقط لان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها
فيكون التقدير ما ضرب احد الا عمرًا ضرب زيد فيكونان معمولي فعلين
فلا يكون تقديم ويبقى ضرب الاول بلا فاعل **قوله** مع ان الاخفش اجازه
اي اجاز كون زيد المؤخر لفظا المقدم رتبة فاعلًا لا انه اجاز بقاء الفعل
بلا فاعل وهو صريح في عبارة النجد واين فافهم فاذا عرفت ما ذكرنا فالنظر
باق ويمكن ان يجاب بان يحمل قوله او وقع مفعوله بعد الا على ان
وقع المفعول وحده بعد الا تصحيحًا للكلام او نقول لما كان الثاني
فيما قدم المفعول مع الا فاعلًا للمقدر عند غير الاخفش وعبد القاهر
متوهم بقاء الفعل الاول بلا فاعل فلم تتخير المسئلة وان فرضت لا مع
تعدد المستثنى او نقول اذا جوزت ما ضرب الا عمرًا زيد مع عدم تعدد
المستثنى منه وجعلت زيدًا فاعلًا لضرب المذكور فقد وقعت فيما
فررت منه وهو احتمال كون الحصر فيهما والمقصود كون الحصر في احد منهما

لانه على تقدير كون فاعلاً لضرب لا يتعين ان يكون الحصر فيها احد مما
لاحتماله ان يكون فيهما واجاب عنه صاحب المفتاح بان تقديم المفعول
مع الا على الفاعل قليل الدور لانه يستلزم قصر الصفة قبل تمامها
على الموصوف لان الصفة المقصورة على عمرو هي الضرب المسند الى
زيد لا مطلق الضرب قوله وليبك يزيد ضارع لخصومة الخ الواو
ليست من البيت وهو لضرار النهشلي برثي يزيد بن نهشل وقبله
سقى جدثاً امسى براممة ثاوياً من الدلو والجوزاء غاد ورائح قوله
ليبك يزيد ضارع لخصومة الخ الجدث القبر ورامة اسم موضع بالبادية
ويروى برومة ثاوياً من ثوى بالمكان اقام به يثوي ثواء و
الدلو والجوزاء برجان من اثنى عشر برجاً والغادي والرائح السحاب
الذي ينشاء صباحاً ومساء وليبك من البكاء ويزيد علم شخص
وضارع من ضرع الرجل ضراعة اي خضع وذل ومختبط من اختبط
فلان اذا جاءك يطلب معروفاً من غير اصرة وتطيح من طاح يطوح
هلك وسقط والطوائح جمع المطيحة والقياس مطاوح فالطوائح
بمعنى المطيحات اي المهلكات يقول سقى الغادي والرائح قبراً امسى
مقيماً بذلك المكان وليبك يزيد رجلان خاضع لخصومة وطالب معروف
لانه هو المغيث لمن اغاثه والغايض للمعروف على من طلبه وفاعل
سقى غاد ورائح وجدثاً مفعوله وامسى فعل من افعال الناقصة
مع اسمها وخبرها وهو ثاوياً في محل النصب بانه صفة جدثاً ومن

الدلو متعلق بسقي ويجوز ان يكون بالمحذوف في محل النصب حال من
غاد ويزيد مفعول اقيم مقام فاعل ليبك وهو من بكاء لامن بكا
عليه وضارع فاعل فعل محذوف اي يبكيه ضارع ولخصومة متعلق
بضارع ومختبط معطوف عليه ومن حرف جر وما مصدرية والجار
والمجرور متعلق بمختبط والاستشهاد على ان الشاعر حذف الفعل
لقيام القرينة لانه لما قال ليبك يزيد كان سايلا قال من يبكيه
فقال ضارع اي يبكيه ضارع وقد يروى ليبك على صيغة المبني
للفاعل ويزيد بالنصب وح لا استشهاد فيه **قوله** واذا تنازع
الفعلان لما تكلم في الفاعل المضمر وكان باب اعمال الفعلين مما يضمر
فيه الفاعل عقبه بقوله واذا تنازع الى آخره واعلم ان المصنف استعمل
في هذه المسئلة مجازا او مسامحة حيث اراد بالفعلين العاملين وحيث
اراد بهما العاملين او اكثر وحكي العبدي عن البغداديين اشتراط حرف
العطف وليس بشيء لان مجيئه بغير حرف العطف كثير كقوله تعالى آتوني افرغ
عليه قطرا **قوله** او اكثر كقولنا اللهم صل على محمد كما صليت وباركت ورحمت
وترحمت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم **قوله** وهو حال عن الفعلين بعد قوله
فقد يكون في الفاعلية الصواب ان يقول عن الفعلين المقدر لان المراد
لفظ الفعلين وهو مفرد وقيل الاولى ان يقول قبل قوله فقد يكون
الخ وهو ليس بشيء لان تغيير وهو قوله اي فقد يكون تنازع
الفعلين بعد قول المصنف فقد يكون في الفاعلية وهو ظاهر **قوله**

العبدري

الدينوري

لاستوآء الفعلين اراد بالاستواء انه يجب لكل منهما ما يجب للآخر
اذ يستحيل التنازع في المضمر المتصل لان معنى التنازع ان كلاً منهما
يصلح ان يكون عاملاً في المتنازع فيه والمتصل بعامل لا يعمل فيه غيره
قوله فلدفع الالتباس يعني اما استواء الفعلين في الاضمار اذا
تنازعا مضمراً مخاطباً او متكلماً فلدفع الالتباس المخاطب او المتكلم بغيره
لانك اذا قلت ضربت واكرمت واضمرت الفاعل المخاطب والمتكلم التبس
بغيره لانه لا يعلم ان فاعل ضربت مخاطب او متكلم لضمير فيه او غايب
وهو ظاهر في بعض النسخ وانما قال ظاهر ابعد مما الامتناع تنازعهما
مضمر ابعد مما الاستواء الفعلين في الاضمار سوآء كان غايباً او مخاطباً
او متكلماً لدفع الالتباس فعلى هذا يتعلق قوله لدفع الالتباس بالا
ويكون علة تنازعهما في الغايب والمخاطب والمتكلم مطلقاً لان المخاطب
والمتكلم على ما في النسخ الاولى فح يكون معنى قوله لدفع الالتباس لعدم
تعلق كل من العاملين لمعمول الآخر وفي عبارة الركني اشارة اليه حيث
قال لانه اذا وجها الى مضمر استويا في صحة اتصاله بهما اذ تقول للتكلم
قلت وضربت وللمخاطب ضربك واكرمك وللغايب زيد ضرب وقام
فان كلاً من الفعلين اتصل به ما يقتضيه ولا يمكن اعمال احد فيما اتصل
بالآخر لان شرط التنازع توجههما الى شيء واحد وهو ههنا منتف
قوله وكذا في غيره اي في التثنية والجمع نحو قمنا وضربنا وقمتما و
ضربتما وقاما وضربا قوله والايجاب عنه بان معمول احدهما محذوف

لعدم ح

ستوآ

٧ مرهن

لا مضمر قال ابن الحاجب ذكر بعض المتأخرين انه من هذا الباب وهو غلط اذ
لو كان منه فاذا اعملت واحداً اوجب ان يضمر في الآخر فاعل او حذفه
على مذهب الكسائي فنقول على تقدير اعمال الثاني ما ضربت وما اكرم الا انا
ح يفسد المعنى لانه يصير المعنى سلب الضرب عنه والمقصود حصول الضرب
وحصره فيه وعلى تقدير اعمال الاول بالعكس واذا حذف فلا بد وان
يكون منوياً لاحتياج الفعل اليه ويلزم فساد المعنى ايضا فلا بد وان
يحمل على حذف الا انا اكتفاء بالمذكور حتى يكون التقدير ما ضرب احد
الا انا وما اكرم احد الا انا هذا والشارح لم يعرض به حيث جعله من
باب التنازع وجعل الحذف غير منافٍ له وانت خبير بانه ليس منه
سواء اضمر معمول احدهما كما هو مذهب الفريقين او حذف كما هو مذهب
الكسائي لانه عبارة من منازعة عاملين في معمول يصح وقوعه معمولاً
لكل منهما وهو منتفٍ فيما نحن فيه للزوم الفساد كما عرفت سواء
اضمر او حذف قال الحديثي ولا يخفى هذا على التنازع لانه اذا اعملت
الثاني في الا انا يكون الا انا الآخر محذوفاً من الاول وان كان با
فبالعكس وكل تنازع الاخير ان يكون عاملاً في الباقي كما في ضربت
واكرمت زيداً بعينه لكن ليس من التنازع المصطلح لانه متنازعة
عاملين في معمول يصح عمل كل منهما فيه واذا اعمل احدهما فيه تعين الآخر
لضميره ملفوظاً او محذوفاً فلا يكون ما ضرب وما اكرم الا انا منه
ولا ايجاب بل يقال هذا ليس في كلام العرب ولا يجوز اضماره ايضا لانه

لعكس

لو اضمر اما مع الا او بدون الا اما الاضمار مع الا فلا يجوز لانه لم يسمع في كلام العرب اضمار الحرف واما بدون الا يكون الا انما الاخير محذوف من الاول وان كان بالعكس فبالعكس وكل بنا نزع الاخير ان يكون عاملا في الباقي كما في ضربت واكرمت زيدا بعينه لكن ليس من التنازع المصطلح لانه منازعة عاملين في معمول يصح عمل كل منهما فيه واذا عمل احدهما فيه تعين الاخير لضميره ملفوظا او محذوفا فلا يكون ما ضرب واكرم الا انا منه قوله او لم يترتب الحكم المذكور عليه ومثوان يتساويا في العمل بعد ما صح اعمالهما فح يتاتي اختلاف البصرية والكوفية في ان اعمال ايهما اولى دون ان يكون احدهما قويا دون الاخر لانه ح يكون للاقوى بالاتفاق كما سيجئ قوله وفي لزوم امر الثاني نظر وجهه ان يقال لانه عدم تساويهما في العمل في الامثلة الثلثة فان الفعل كما يعمل مقدما يعمل موخرا وجوابه ما ذكر الحديثي و ان الثاني ضعيف بتقديم المعمول فلا يقاوم الاول فاعماله اولى بالاتفاق قوله اي وجاز مثل هذه المسئلة الاولى ان يقال اي وجاز اعمال الثاني فيما اذا اقتضى الفعل الاول الرفع والثاني النصب عند البصريين على المختار والكوفيين لا على وجه المختار خلافا للفراء فانه وان كان من الكوفيين الا انه لا يجوز اعمال الثاني بل يوجب اعمال الاول او تاخير الضمير نحو ضربني وضربت زيدا هو للزوم احد الفسادين وانما قلنا انه اولى لان كلام الشارح يوهم ان الفراء يمنع هذه

المسئلة وليس كذلك بل يمنع اعمال الثاني قوله ويعلم منه انه لو
اقتضى العاملان الرفع والنصب او الاول النصب والثاني الرفع
او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول دون الثاني لجاز عند
الفراء وفيه نظر لان اعمال الاول دون الثاني جايز عند الكوفيين
اجمعهم بل عند البصريين على الوجه الغير المختار فلم يكن لاسناد جواز
اعمال الاول دون الثاني الى الفراء فقط بل معنى المسند اليه دون
الباقين كون المعمول فاعلا لهما في المسئلة الاولى ومفعولا لهما في الثانية
وايجاب اعمال الاول دون الثاني في الرابعة هربا من الاضمار قبل الذكر
او الحذف واما المسئلة الثالثة فعدها من هذه الجملة سهو محض لانه
لم يكن له اعمال الفعلين لتعذر عمل الفعلين عملين مختلفين في محل واحد
ولم يمكن له ايجاب الاول لانه على تقدير اعمال الثاني لم يلزم الاضمار قبل الذكر
بل هو في هذه المسئلة متفق مع الكوفيين وفي بعض شروح الكافية ان
الفراء يوجب اعمال الاول اذا كان الثاني يقتضي مفعولا لتعذر عمل الفعلين
عملين مختلفين في محل واحد ويرفع الفاعل بالفعلين وينصب المفعول
بهما اذا كانا يقتضيان الرفع او النصب قوله والذي يبطل قول الفراء
اي قوله بايجاب اعمال الفعل الاول فيما اذا اقتضى الاول الرفع والثاني
النصب قول الشاعر وكمتا مدماة كان متونها الخ البيت لطفيل
الغنوي والكمت جمع الكمت على قياس المكبر الذي لم يستعمل استغناء منه
بالمصغر وهو تصغير الترخيم وليس كمتا جمعا للمصغر لان المصغر لا يكسر

لذهاب علامة التصغير والكمتة الفرس الذي ذنبه وعرفه اسودان
ولونه الكمتة وهي حمرة مشبعة يضرب الى السواد قال سيبويه سألت
الخليل عن كميت فقال انها صغر لانه بين السواد والحمرة كانه لم يخلص
له واحد منهما فارادوا بالتصغير انه منهما قريب والمدمات الشديدة
الحمرة من الفرس وغيره والمتون جمع متن وهو الظهر جرى اي سال
استشعرت لون مذهب اي لبست لون الذهب وهو اصفر
واراد بالمذهب اسم الذهب او يكون صفة لمحذوف اي لون
شيء مذهب ويروى واستشربت لون مذهب اي استشربت
لون مذهب اي شربت حمرة تقول افراسا شديدة الحمرة كان
متونها جرى في فوقها لون شيء مذهب واستشعرت لونه يعني
اصول شعرها حمر ورؤس شعرها صفر قوله وكمتا منصوب
بالعطف على ما قبله منصوب مدماة صفتها وفاعل جرى مستتر
فيه راجع الى لون مذهب وفوقها منصوب بالظرفية واستشعرت
عطف على جرى وفاعله مستتر راجع الى كمتا ولون مذهب مفعول
استشعرت والجملة الفعلية اعني جرى مع معطوفها في محل الرفع
خبر كان وهي مع اسمها وخبرها في موضع النصب صفة قوله
كمتا والاستشهاد الاضمار في الاول ونصب لون مذهب
باستشعرت قوله حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا اعلم ان
فيه تنازعا قبل التنازع المذكورة وهو ان حسبني وحسبت تنازعا

زيدا

زيدًا او اعمل الثاني واضمر الفاعل في الاول كما في اختها ومي قولنا حسبني

وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقًا فان حسبني وحسبت تنازعا

المثني فاعمل الاول واضمر مفعول الثاني على المختار وبعد هذا التنازع

تنازعا فيما ذكره الشارح والمراد من امتناع الاضمار في المسئلة الاولى

امتناع الاضمار متصلاً فانه لو كان منفصلاً متاخرًا عن مفعولي

الفعل الثاني كقولك حسبني وحسبت زيدًا منطلقا اياه فذلك يجوز

كذا عند الثقات وبهذه الغاية يندفع نظر الشارح قوله ليطابق الملفوظ

المراد اي ليطابق اللفظ باتيان الضمير المعنى الذي هو كونه مكرمًا

للضارب الذي هو زيد قوله ولدفع التباس المفعول بما هو غيره

يعني لو لم يضمر المفعول لم نعلم ان المفعول بكر او خالد او غيرهما قوله

فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك والمجد فان قلت الكلام

في تنازع الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الاخر او اضمر قلت

انما يتاتى هذا الكلام بعد ما امكن التنازع وامكانه ممنوع لما عرفت من الفساد

فان قلت انما يتاتى لك تقدير الفساد لو جعلت الواو في ولم اطلب للعطف

اما لو جعلتها للحال كما هو مذهب بعض الفساد من اذ لم يصير لم اطلب عطفًا

على جواب لو قلت الجواب عنه من وجوه احدها ان واو العطف اكثر

والحمل على الاعم الاغلب ارجح وثانيها ان سياق الكلام يدل على انه

يطلب الملك لا القليل من المال لانه قال بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل

اي لملك مؤبد وثالثها ان المنع لا يضرنا لان الواو يحتمل الامرين فالبصريون

[Marginal note: [illegible] اول كلامهم [illegible] وقلت اول [illegible] لان الكلام [illegible] وهذا [illegible]]

في مقام المنع فيكفيهم احتمال الفساد واما الكوفيون فهم في مقام الاثبات فلا يكفيهم احتمال السداد قوله ولم يذكر الحال والتميز مع انهما لا يقعان موقع الفاعل وانما لم يقعا موقعه لوجهين احدهما ان وقوعهما موقع الفا عل مما يجوز اضماره وهما لا يكونان مضمرين والثاني ان الحال في الحقيقة خبر عن ذي الحال واسناد الفعل اليها يصيرهما مخبرا عنها وذلك برفع حكم وضعها والتميز جيء به لرفع الابهام السابق وحذف السابق واقامته مقامه يرفع عنه ما وضع له وكذا لم يذكر الظروف غير المتمكنة وخبر كان واخواتها اما الظروف غير المتمكنة فاقامتها مقام الفاعل يقتضي رفعها وعدم تمكنها يقتضي لزومها للنصب على الظرفية واما خبر كان واخواتها فلانه يودي الى جعل الخبر مخبرا عنه خلافا للفراء فانه اجاز كيف اخوك قوله تعين المفعول به لانه يقوم مقام الفاعل هذا مذهب البصريين واما الكوفيون وبعض المتاخرين فذهبوا الى اولويته لانه واجب فان لم يوجد المفعول به فالاكثرون على انه تساوت البواقي في اقامتها مقام الفاعل ولم يفضل بعضها على بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به لكن بواسطة وبعضهم الظرفين وبعضهم المصدر وليس بواجب ان يلي الفعل ما اسند هو اليه بل الواجب رفعه واستحسن وصف والمبهم من الزمان اذ النايب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل فلا يقال ضرب ضرب ولا سير وقت واما المعين منه والمكان فلا حاجة الى وصفه نحو سير شهر وسير فرسخ

جليس

وجلس في الدار لوجود الغاية وقيل ان المصدر والظرفين انما يسند اليها
لما استمر من الاتساع والاجراء مجرى المفعول به المتعدي اليه بغير حرف
فكما يسند المبني للمفعول اليه كذلك يسند الى المصدر والظرفين واجراؤها
مجرى المفعول به في قولهم ضرب ضربته فانه جعل الضرب مضروبا
واليوم قمته اجري ضمير اليوم مجرى المفعول به والواجب ان يقال
قمت فيه وفرسخان سرتهما اجري ضمير الفرسخان مجرى المفعول به
والا لقيل سرت فيهما واعلم ايضا ان قيام الظرف والمصدر مقام الفاعل
ليس هو على الاطلاق بل انما يقام من الظروف والمصادر غير اللازم
للنصب كما ذكرنا اما اللازمة له من الظروف كذات مرة واحدة
وبكرة وسحرا وسحيرا وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء
ومن المصادر كمعاذ الله وسبحان الله فلا يقع موقعه لانه لا يفارقها
الظرف والمفعول المطلق فيمتنع رفعها فان قلت لم لا يجوز ان يحكم على محلها
بالرفع مع كونها منصوبة الالفاظ قلت لانه لم يوجد فاعل منصوب
محكوم على محله بالرفع فان قلت فكيف حكم على المجرور بحرف الجر القايم
مقام الفاعل بان محله الرفع مع ان لفظه مجرور قلت لانه وجد
منوبه كذلك قوله تعالى وكفى بالله شهيدا فلم يلزم محذور من معاملة
نايبه معاملته واختلف في اقامة الجار والمجرور مقام الفاعل فقيل ان
مجموعهما قايم مقام الفاعل وقيل الاسم المجرور واليه ذهب صاحب اللباب
وهو الاصح لانه غير مخبر عنه ولا يخبر عن الحرف واما ان الجار والمجرور باي

شيء يتعلق فسياتيك في بحث المفعول بالواسطة **قوله** ومنها المبتداء والخبر الرواية في بعض النسخ المبتداء والخبر وفي بعضها ومنه والاول اولى لانه بعد الفاعل اي المرفوعات قبل المبتداء ويعبر بهذا الاسلوب يعني حذف ومنها او ومنه عن كلها اجتزاء بذكره في الفاعل واختلف في عامل المبتداء والخبر فذهب البصريون المتاخرون الى ان تجريد المبتداء والخبر عن العوامل للاسناد اعني هذه الصفة رافعة للمبتداء والخبر وذهب البصريون المتقدمون الى ان تجريدهما للاسناد رافع المبتداء ومنه والمبتداء كلاهما رافع للخبر وبالعكس **قوله** وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه مثل من امثال العرب يضرب لمن خبره خير من رؤيته قاله المنذر اسماء السماء لشقة بن ضمرة بن جابر وكان يسمع به ويعجبه ما ينقل عنه فلما راه قال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فارسله مثلا وقال عشقته ان القوم ليسوا بجيش وانما يعيش الرجل باصغريه لسانه وقلبه فاعجب المنذر كلامه وسره ما راى منه فسماه باسم ابيه وفي الصحاح المعيدي في المثل تصغير معدي منسوب الى معد وهو اب العرب وانما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير **قوله** بعد الف الاستفهام او حرف النفي وانما اشترط في الاعتماد ان يكون على احد الحرفين لانها اذا كانت معتمدة لا على احد الحرفين كانت جارية على صاحبها خبرا او نعتا او حالا فلا يكون مبتداء والتعليل ان في قوله ليدخل فيه مثل اقائم زيد وما قائم زيد

ومنها المبتداء والخبر وفي بعضها صح

سا محًا الا ان الصفة ههنا ليست مبتداة قطعًا بل هي محتملة للخبرية
فالاولى ان يقول مثل اقايم الزيدان قوله على معنى ان الفايدة التي
تحصل من المبتداء والخبر يحصل منهما اشارة الى ان الصفة ههنا ليست
مبتداة على الحقيقة بل لكونها مشاركة من المبتداة في كونها اسما مجردا
في اول الكلام فلا حاجة الى الخبر فيكون معنى قولهم انها مبتداة وما
بعدها ساد مسد خبرها ان الفايدة التي تحصل من المبتداء والخبر
يحصل منهما قال الرضي قالوا ان الخبر في نحو اقايم اخوك محذوف
لسد فاعله مسده وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتداء خبر اصلا
حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير الخبر لا فسدت
اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فلهذا اتم بفاعله كلاما من
بين جمع اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فافهمه فان بعضهم جعل
الجواب على قولهم اذا كان ما بعد الصفة سادا مسد الخبر فاين الخبر لا يحصل
الا بتجشم خرط القتاد وعرق القربة والله المفرج لكل غم وكربة قوله
اعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى قيل انما قيد بالالف
الاستفهام اذ لا يقع موقعه غيره من ادوات الاستفهام لان ادوات
الاستفهام لا يدخل الاسم ما امكن دخوله الفعل وههنا امكن ان يقال
هل او متى يقوم الزيدان فلا يقال هل او متى قايم الزيدان ولهذا اختير
النصب في هل زيدا ضربته على شريطة التفسير قوله رافعة لظاهر قال
الزوزني هذا القيد للتعميم لا للتتميم لان المعتمدة على احد الحرفين وان

كانت واقعةً بعدهما لفظا نحو ما قائمانِ اخواك مثلاً لكنها في الحقيقة
واقعةٌ بعد اخواك لانها خبرٌ عنه وهذا احسن من ان يجعل قيدًا
احترازيا قوله ولقايل ان يقول انّ الحديث كل بمثل اقايم ابوه زيد
واُجيب بانّ الكلام فيما اذا لم يكن غيرها متعينا للمبتدائية وهي للخبرية
وتحقيقه ما ذكره الحديثي من انّ قائمًا حقّهُ ان يكون خبرًا لانه
مُسندٌ وانما جُعِل مُبتداء اذا لم يمكن اجراؤهُ على اصله وههنا
يمكن ان يقال اقايم ابوه خبرٌ للمذكور بعدهما فليحمل عليه او تقول
انّ قائمًا مبتداء في جملته والجملة خبرُ زيدٍ وهذا الجواب موجود
في بعض النسخ قوله مع انه مُبتداء على ما اختاره كزُوير فانه مُبتدا
والضمير المستكن فاعله سادّ مسدّ الخبر ويمكن ان يجاب عنه إنه داخل
في النوع الثاني وعدم وقوعها بعد حرف النفي والف الاستفهام لكونها
عاملة بدون الاعتماد بخلاف الصفة فيكفي في وقوعها مبتدا كونها
مشاركة له في كونها اسمًا مجرّدًا عن العوامل اللفظية كما كانت الصفة
كذلك وسيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى قوله وكذلك في كل موضع يفيد
العموم في بعض الشروح وقد يفيد النكرة للدلالة على العموم واذا
عمّت كانت للجميع فكانت في المعنى كالمعرفة وذلك في ستّ صُوَرٍ
منها ما احدٌ خيرٌ منك ومنها ان يكون فيها معنى التعجب عند سيبويه
نحو ما احسن زيدًا ومنها ان يتضمّن معنى الشرط كقولك من يقم اقم معهُ
ومنها ان يتضمن معنى الاستفهام نحو مَن عندك ومنها ان يُفيد معنى العموم

في المعنى نحو رجل خير من امراة و تمرة خير من جرادة ومنها ان يدخل النكرة
في عموم السؤال كقولك لمن قال من جاءك رجل اي رجل جاءني **قوله**
كقولهم شر اهر ذا ناب فعل ماض متعدي من هر الكلب يهر من باب
ضرب يضرب وهو صوت له دون النباح وفي اهر ضمير الشر وذا
ناب منتصب به كان هذا القائل سمع هرير ذي الناب في وقت ليس من
عادته الهرير فيه فقال شر اهر ذا ناب اي ما اهر ذا ناب الا شر
قوله او الدعاء عليه كقوله تعالى ويل للمطففين **قوله** وفيه نظر لان مراد المسلم
الآخر اجيب بانه مخصوص بالمتكلم من حيث انه دعاؤه لا سلامه وقد تخصص
النكرة بكونها مضافة نحو غلام رجل خير من عبد امراة او مشبهة بالمضاف
نحو عشرون درهما في كيسك وقائم في دارك محسن الي او جواب سؤال كقولك
رجل لمن قال من عندك فكانك قلت عندي رجل او اسم فاعل او مفعول
او صفة مشبهة قبلها حرف استفهام او نفي كقولك اقائم اخوك **قوله**
ومي اما اسمية اختلف النحويون في تقسيم الجملة فابو علي قسمها اربعة
اقسام ومي المشهورة ومنهم من قسمها ثلثة اقسام وادخل الشرطية
في الفعلية ومنهم من قسمها ثلثة اقسام وادخل الظرف في المفرد ومنهم من
قسمها قسمين وادخل الشرطية في الفعلية والظرفيه في المفرد واذا تقرر
هذا فاعلم انه اذا وقعت الجملة خبر المبتدا او صفة او صلة فلا بد
فيها من ضمير يعود واما الجملة الحالية فسياتي البحث عنها واما الجملة
الشرطية فان كانت خبرا عن اسم ليس بشرط كقولك زيد ان ياتني اكرم

ثمّ ا فينبغي عود ضمير واحد وان كانت خبراً عن اسم الشرط كقولك من
يكرمني اكرمه فلا بدّ من ضمير في كل واحدة من الجملتين واختلف في وقوعه
خبراً فعند بعضهم انّ الخبر هو الشرط والجزاء لانهما كالجملة وقيل هو
الشرط فقط وقيل هو انّ الجملة الشرطية لا يصلح للخابرية كالامر
والنهي وغيرهما واما الجملة المحكية بعد القول نحو قال زيدٌ عمرٌو منطلق
فهي مفعولة في المعنى فلا يلزم عود الضمير منها لان المفعول غير الفاعل
وانما يلزم عود الضمير في الخبرية والصفة والحال والصلة لانها اما نفس
الاول او بعض منه واما الجملة التي يضاف الظرف اليها فشرط صحة الاضافة
ان لا يكون فيها ضمير يعود الى الظرف نحو عجبت من يوم يقوم فيه زيد
لان المضاف غير المضاف اليه فلا يلزم عود الضمير كما مرّ الآن والجملة التي
لها موضع من الاعراب هي الواقعة خبر المبتدا او لكاد او لكان
او لانّ او مفعولاً او حالاً او صفةً واما الجملة الواقعة بعد حرف
الابتدائية فلا موضع لها من الاعراب خلافاً للزجاج فانه زعم انّ محلها الجرّ
قوله لئلا ينقض بالخبر الجملة عن ضمير الشان اعلم انّ لزوم العايد
انما يكون عند احتياج الخبر اليه اما عند استغنائه عنه فلا كما في
ضمير الشان لانّ الجملة لما كانت تفسيراً لهذا الضمير وهو كناية عنها
استغنت بذلك عن عايد اليه قوله فالجار والمجرور في الصورة الاولى
في محل النصب بانه حال وفي الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة منوال
اعلم انه في منه في المثال الاول ضميرين احدهما مستتر مرفوع يعود الى

الرافعة خ

المضمر في ستين والاخر بار زمجرور يعود الى البر وهي الرابطة وكذا في المثال الثاني البارز يرجع الى السمن والمنتتر الى منوان وفي شرح الهادي وجاز تقديم منه على ستين وان كان معنويا لان لفظ الحال ايضا جار ومجرور فاشبه الظرف في نحو كل اكل يوم لك ثوب قلت لا اضطر الى تقدير مقدما ذلك في المثلثين وجه ثان ان يجعل الكر ومنوان بدلين من البر والسمن بدل البعض والعايد محذوف وبستين وبدرهم خبرين للكر والسمن والكر واحد اكوار الطعام وهي مكيال معروف لاهل العراق وهو ستون قفيزا والقفيز ثمانية مكاكيل والمكوك صاع ونصف وهو ثلث كيلجات بكسر الكاف وفتح اللام والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمن مخفف مقصور رطلان والرطل اثنا عشر اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وجزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم وقال الامام الاجل سراج الدين ابو طاهر محمد بن عبد الرشيد السجاوندي رحمة الله عليه في تصنيف له في قسمة الزكات الحبة شعيرتان والشعيرة ستة خرادل والخردل اثنى عشر فلسا والفلس ستة فتيلات والفتيل ست نقيرات والنقير ثمان قطميرات والقطمير اثنى عشر ذرة قوله او زيد في الدار ذكروا ان حروف الجر التي تقع خبرا عن المبتدا من والى وفي والكاف واللام والباء

منعوبا

ورة

قية

٦

والكاف وعلى وعن دون ماسواها وان الحذف انما يكون في حرف
الجر التام وهو ما يفهم متعلقه بمجرد ذكره وذكر معموله نحو الحمد
لله والامر اليك لا من الناقص وهو ما يخالف التام نحو زيد
بك وعمرو عنك بل يقال زيد واثق بك وعمرو معرض عنك
ثم اذا قلت زيد في الدار في موضع النصب على الظرف والخبر استقرار
ومستقر والدليل عليه انه يظهر النصب فيما كان معربا منها نحو زيد
خلفك وهو مع المستتر فيه في موضع الرفع على الخبر وقال الامام
الحديثي قلت عندي الدار في محل النصب بدون في لان خلفك واقع
موقع الدار لا موقع في الدار وفي الدار في موضع الرفع ان قيل
مقدر بمستقر وهو مع المستتر فيه ان قيل مقدر باستقر اعطاء
للنايب حكم المنوب قوله فذهب بعضهم الى ان ذلك العامل مفرد
واعلم ان القول بالعامل سواء كان مفردا او فعلا انما هو عند
البصريين واما الكوفيون فعندهم انه لا يتعلق بشيء ولا يحتاج
الى تقدير شيء واختاره ابو العباس من المتاخرين قوله وعلى التقدير
لما حذف العامل انتقل الضمير الذي فيه الى الظرف هذا مذهب ابو علي
وذهب السيرافي الى انه لا ضمير في الظرف بل حذف بحذف رافعه
فقد تبين مما ذكرنا انك اذا قلت زيد في الدار ففي الدار ظرف
منصوب المحل بالاستقرار المحذوف سواء كان اسما او فعلا ففيه
ضمير مرفوع والظرف مع ذلك الضمير في موضع الرفع بانه خبر المبتدا

صح

تلخيص

وعند الرضي المجرور في محل النصب ومع الجار في محل الرفع ان قدر
باسم الفاعل ومع المستتر ان قدر بالفعل لانه بدون الضمير مفرد
فينوب مناب اسم الفاعل ومع الضمير جملة فينوب مناب
الفعل فافهم فان هذا البحث مما اهملوه لاعتقاد وضوحه وهو
من مداحض الافكار ومزالق الانظار قوله واما قوله خالي لانت
ومن عويف خاله نال السماء واكرم الاخوال الخال اخ الام وعويف
اسم شخص ويروى جرير نال حابل ينال نيلا اي اصاب واصله
نيل ينيل من باب علم والسماء يذكر ويونث وهو كل ما علاك فا
ومنه قيل لسقف البيت سماء يقول انت خالي ومن تكون خالا
له فقد ادرك العلو واكرم الاخوال لشرف خاله قوله خالي خبر لانت
ومن موصولة وعويف خاله صلتها وهي مع الصلة مبتداء ونال مع
فاعلها المستتر راجع الى الموصول ومفعولها وهو السماء خبرها واكرم
مع فاعله المستتر ومفعوله معطوف على نال السماء والاستشهاد على ان
انت مبتدا ولم يتقدم على الخبر مع كونه مشتملا على ماله صدر الكلام وهو
شاذ قوله وفيه نظر ايضا اي في كون خالي مبتدا وانت خبره لان خالي يدل
على الصفة وانت على الذات وما يدل على الذات اجدر بان يجعل مبتدأ
وهذا الدليل الاتي على الاولوية كونه مبتداء لا على امتناعه ويمكن ان يجاب
عن البيت بان يقال انت مبتدا واللام زايدة كما في قوله ام الحليس
لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة وقيل تقديره لهو انت

وهو ضعيف جدًا لان حذف المؤكد منافٍ للتاكيد قوله ومنها ان يكون
المبتداء والخبر معرفتين والمراد منه ان يكونا معرفتين ولا قرينة تدل
على التعيين بخلاف ما اذا كانت قرينة تدل على تعيين المبتداء فانه
يسوغ تقديم الخبر نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء
الرجال الاباعد فانه لا يلتبس ان الاخبار عن ابناء الابناء بانهم
بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء للابناء وعند بعضهم
وعند بعضهم ان كانت احدى المعرفتين اعرف من الاخرى جاز التقديم
قوله واعلم انه لو قال فعلًا له مفردًا لكان اصوب قال الامام الحديثي
ظاهر كلام الحاجبي انه لا يجوز تقديم الخبر اذا ابرز الضمير ايضًا فلا
يقال في الزيدان قاما فاما قام الزيدان طردًا للباب ولئلا يشتبه
اذ يجوز ان يكون الالف علامة التثنية فيكون من باب اكلوني البراغيث
وقال المالكي والجزولي وابن عصفور يجوز لان تقديم الخبر اكثر
من ذلك فيترجح الحمل على الاكثر قلت لا يخفى ان توهم اللبس وذلك كاف
في المنع في مثل هذا المقام ومن الواجب تقديمه ما وقع خبره بعد الفاء
نحو الذي ياتيني فله درهم ومنه ما اقترن الخبر بالا لفظًا كقوله تعالى
وما محمد الا رسول او معنى كقوله تعالى انما انت نذير ومنه ضمير الشان
ومنه اذا كان مذ ومنذ ومنه اذا كان كم قوله ومنها ان يكون تقديم
الخبر على المبتداء مصححًا قال الجزولي يقدر الخبر مقدمًا على المبتداء
في قولك رجل لمن قال من في الدار وقال الاندلسي بل يؤخر لانه الاصل

بيترجح

الجزولي

في الخبر

في الخبر ولا مانع اذ الابتداء بالاستفهام في مثله جائز فكذا يجوز في

جوابه لان الجواب على حد السؤال **قوله** ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور

بانه اراد بالخبر الخبر لفظا وهذا الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور

قلت هذا اذا قرئ لمتعلقه بكسر اللام وقد صرح الحديثي بجواز الفتح

ايضا حيث قال فان فتح اللام متعلقه يراد مجموع ما وقع خبرا لفظا

وهو على التمرة في مثالنا نظرا الى ان الخبر حقيقة استقر او مستقر

الذي هو مقدر وان كسرته يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة

نظرا الى انه جزء الخبر وهو على التمرة فعلى هذا لا يكون المراد بالمتعلق

المجرور خبرا ما بل يحتمل وجها آخر غيره فلا يصيب الجواب محزه بل

الصحيح ما ذكره بعض الشروح من ان وضع المسألة فيما اذا لم يكن

الخبر مذكورا مع المتعلق بشهادة المثال فلا يرد قولهم على الله عبد

متوكل ويجوز في اعراب هذه المسألة ثلثة اوجه احدها رفع مثل ونصب

زيد لرفع ابهام مثل وهو المشهور والثاني رفع زيد بالابتداء ونصب

مثلها على انه نعت النكرة يقدم عليها فانتصب على الحال والجار والمجرور خبر

والثالث رفع مثلها بالابتداء ورفع زيد على البدل منه او عطف بيان

ويجوز ان يكون فتحة اللام بنائية لاضافته الى غير المتمكن فعلى هذا

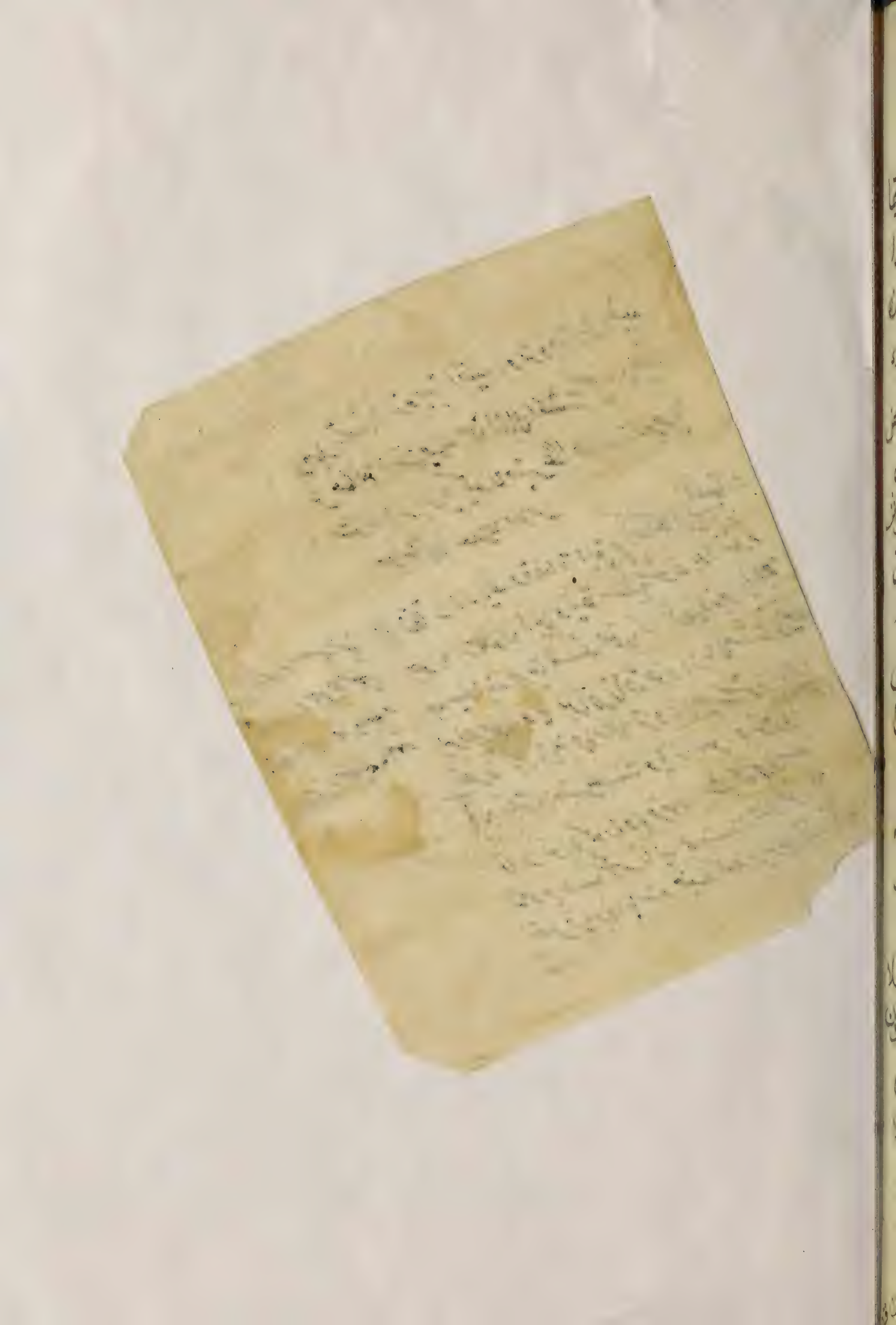
يجوز ان يجعله في موضع نصب على الحال وقدروا فتحة حركة البناء حركة

الاعراب كما تقول زرتك يوم قدمت ويجوز ان يجعله في موضع رفع على

انه مبتداء وزيد بدل منه من اللفظ او المحل وانما ذكر هذه المسألة ههنا

اللفظ

يجتمع مع اخواتها والا ففيما تقدم من قوله وامتنع صاحبها في الدار ربما
يغني عنها قوله وقد يتعدد الخبر اعلم انه لابد من قيد لفظا لانهم ذكروا
ان الخبر في الحقيقة واحد ليس الا والمعنى في مثالنا وهو جامع بين هذه
الصفات قوله اعلم ان المبتدا اذا تضمن معنى الشرط الخ اعلم ان المبتداء
وخبره كالفعل وفاعله فكما لا يدخل الفاء الفاعل لا يدخل الخبر اذا تضمن
المبتداء معنى الشرط وهو الابهام وان يكون الاول سببا للثاني كما في
ان دخلت الدار فانت طالق فان الشرط مبهم لان المراد دخول ما ومؤثر
في الثاني حيث طلق بالدخول فكذلك اذا تضمن المبتداء هذا المعنى فان
الاتيان مبهم ومؤثر في ثبوت الدرهم له قوله نحو ما الذي ياتيني له
درهم مثال ما دخل عليه ما لم يدخل على الشرط لان ما النافية لا يقع في
الجزاء لان لها صدر الكلام وللجزاء صدر ايضا ولا يتصور اجتماعهما وما
ذكر في بعض شروح الكافية ان الفاء تدخل على خبر المبتدا في ثلثة مواضع
اثنان لازمان وهما خبر المبتداء المتضمن لحرف الشرط نحو من ياتيني فله
درهم وخبر المبتداء بعد اما للتفصيل نحو اما زيد فقايم وواحد غير
لازم وهو خبر المبتداء الموصول والنكرة الموصوفة بشرايط الاول ان
يكون المبتداء متضمنا المعنى الشرط الثاني ان يكون الصلة او الصفة فعلا
او معناه الثالث ان يكون الموصول او الموصوف شايعا الرابع ان لا يكون
الصلة او الصفة شرطية الخامس ان يعري المبتداء عن حرف يغير معنى
الابتداء نحو ليت ولعل وكان ولكن وكذلك جميع النواسخ للابتداء كالا



رجل تصدق لزوجة زوجة رضيه او لزوجة ابن رضيه
في حالة التزويج من المال المشترك من غير
شرط الرجوع يكون متبرعًا ولا يكون الرجوع
من مال لها ... فتوى
اليوم ... الملفات

... نقلات ان ... وقضاة ابقى هم الله تعالى اليوم ... بدانند كه
... ايشان وثيقه مطلع شوند ... زوجه
... مسئله صحيح كه شخص از برای زوجه
... برادر زاده خود از مال مشترك فيها
... برادر خود ويا برادر زاده خود بغير شرط رجوع
تصرف كرده باشد در حالة تزويج وبانه سواء وتوجروا
آن تصرف متبرع است وبانه باشد كه اين مسئله
قاضی نوادر ... كرده ... عايد مقتضيست والا خود بلا
رجوع ... باشد ضبط كرده رجوع كردن ازاله
نتعلق فرموده باشد
تمت

الناقصة وغيرها وقال السيرافي في كل جملة يجوز ان يجاب بالفاء
كقولك زيد ابوك فقم اليه واجاز الاخفش زيد فمنطلق منطلقا
على تقدير كونها زائدة وسيبويه لا يجوز زيادتها اصلا بل المثال
على تقدير هذا زيد فمنطلق والفاء عاطفة جملة على جملة ومما
يجب ان يعلم هو ان الوصف وصف بما اضيف اليه كل لانه المقصود
بالذات وكل انما جيء لاحاطة المضاف اليه وكذا فيما اضيف اليه
العدد كقوله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويوصف في مثل غلام
زيد ما هو المقصود لان كلا منهما مقصود ويدل على ما قلنا عبارة
المالكي حيث قال اذا كان المبتدا نكرة موصوفة باحدهما داخلا
عليها كل فكان المبتدا عنده رجل في كل رجل ياتيني فله درهم
كما عند المنطقيين وانما قلنا ان المبتدا نكرة مع انه مضاف لانه
مضاف الى رجل والمضاف الى النكرة نكرة قوله واعلم انه لا وجه للتخصيص
ليت ولعل الخ الظاهر انه تابع صاحب الكشاف ولا اعلم انهم لم اهملوا
فائدة التخصيص قوله والصحيح عند بعضهم جواز دخول الفاء
على خبر ما ان حيث ان المفتوحة ولكن في اي في حين الحاق ان المكسورة
ولكن بليت ولعل في عدم دخول الفاء يكون في قوله وليت ولعل
مانعان نظر اي في تخصيص ليت ولعل هذا ولا يخفى عليك انه
مكرر لانه ذكر هذا النظر من قبل وصحح بعضهم الضمير في خبرهما
اي ليت ولعل وهو اولى من الاول ويدل عليه ما وجد في بعض نسخ

الشروح وهو اعلم ان بعضهم جوّز دخول الفاء على خبر ليت ولعلّ
وح يكون في قوله ليت ولعل مانعان باتفاق نظرٌ وجهه ظاهرٌ وانت
خبيثٌ كما في ارجاع الضماير في خبرهما الى ليت ولعل من الركاكة
في التركيب قوله اذا وجدت قرينة تدل عليه كقول المستهل اي طالب
الهلال او قيل هو الرافع صوته عند رؤية الهلال الهلال اي هو او هذا
الهلال والقرينة هي حال ترى الناس الهلال وذكر المصنف في شرح
المفصل انه يحتمل ان يكون التقدير الهلال هذا اليكون من باب حذف
الخبر لكن الاول اولى قوله مثل قولك خرجت فاذا السبع في اذا
هذه ثلثة اقوال الاول انها ظرف معناها المفاجات فعلى هذا لابدّ
للمبتداء الذي بعدها من خبرٍ الثاني انها ظرف زمانٍ فلا بدّ من خبر ايضا
الثالث انها ظرف مكانٍ فلا يفتقر الى الخبر بل هي خبر وما بعدها مبتداء
واما الفاء التي قبلها فنقل عن الزيادي انها جواب شرطٍ مقدر وقال
المازني هي زايدة وليس بشيء لانه لا يجوز حذفها وقال المبرد هي
للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وهو قريب قوله
بعد لولا الامتناعية في ارتفاع الاسم بعدها ثلثة اقوال قال الفراء
انه مرتفع بها وقال الكوفيون بفعلٍ محذوفٍ والقول الثالث هو
المذكور في الكتاب قوله وفيه نظر والجواب ان الحذف انما التزم
اذا لم يكن خاصًا اما اذا كان خاصًا فلا كلام في عدم حذفه الا انا
لم نقييد حذفه بكونه عامًا تعويلا على المثال قوله كقول الشافعي

الاظهر

رحمه الله ولولا الشعر بالعلماء يزري الخ يزري من قولهم ازريت به
اذا قصرت به ولبيد اسم شاعر مشهور بالفصاحة يقول
لولا الشعر يقصر بالعلماء اي ينقص قدرهم لكنت اليوم اشعر
من لبيد وتركيبه ظاهر والاستشهاد انه لم يحذف الخبر لعدم
دلالة لولا عليه لخصوصيته وهو يزري واجيب بان ازري حال
من الخبر المحذوف وليس بخبر لانه وان صلح للخبرية الا انا قدر
الخبر لئلا ينخرم القاعدة قوله ليدخل فيه مثل ضربي زيدا قائما
في هذه المسئلة مذاهب الاول وهو للبصرية ما ذكره الشارح والثاني
للكوفية وهو ان التقدير ضربي زيدا قائما حاصل فيجعلون قائما معمولا
لضربي ومن تتمته الثالث وهو ما اختاره الاعلم ان التقدير ضربت زيدا
قائما فضربي نايب مناب الفعل فاستقلت الجملة به وبفاعله كما في اقائم
الزيدان فلا يكون من باب حذف الخبر وهذان التقديران فاسدان
لانتفاء ما التزم في موضع الخبر ومنع كون ضربي كلاما كاقائم الزيدان
قوله وقائما منصوب بانه حال اي من فاعل كان ولا يجوز ان يكون
حالا من زيد ولا من الياء والا لكان العامل فيه ضربي فكان من صلته
فلا يصح ان يسد مسد خبره فكما ان الخبر يلزم ان يكون غير المبتدا
فكذلك ما سد مسده فيبقى المبتداء بلا خبر ولا ما يسد مسده
قوله والا لجاز تعريفه ولو جاز لجاز وقوعه والحال انهم لا يجيزون
ضربي زيدا غلامك قوله وحذف خبر المبتداء وهو حاصل قال الحديثي

ليس المراد بالخبر المحذوف ههنا حاصل وان اشعر به لفظ الحاجبي
لان حذفه معلوم الا من حيث انه متعلق الظرف بل المراد بالمحذوف
هو الظرف وعليه صاحب الهادي حيث قال والخبر ظرف زمان مقدر مضا
الى الفعل والفاعل وصاحب اللباب حيث قال والخبر في هذه المسائل
هو الظرف المحذوف المضاف الى ما عمل في الحال سدًّا بالحال مسدّه وهو
منصوب المحل في جميعها الا فيما هو مصدر ربما المصدرية المقدّر
بالزمان فان الزمان فيه مرفوع المحل هذا كلامه فعلى هذا يكون في
قوله وهو حاصل تسامحًا قوله لان الدال على الدال على الشيء دال
على ذلك الشيء هذا على تقدير جعل الخبر حاصلاً اما اذا جعل الظرف
فلا حاجة اليه قوله ومثال الثاني اكثر شربي السويق ملتوتا والكلام
على هذه المسئلة كما ذكرنا الا ان المبتداء ههنا ليس بمصدر لكنه مضاف
الى المصدر وقولهم اخطب ما يكون الامير قايمًا كالتي قبلها الا ان
فيها وجهين من التقدير احدهما تقدير ما يكون بمعنى الكون والمراد بكون
الامير وجوده مبالغة فيكون الخبر ظرفًا متعلقا بالمحذوف في محل
النصب كما في المسائل الماضية بدليل انه حكى عن العرب اخطب ما يكون
الامير يوم الجمعة بنصب يوم الجمعة والثاني ان يجعل ما زمانية
ويكون ما يكون بمعنى الزمان فاذا في موضع الرفع خبر عن المبتدا من
غير تعلق بمحذوف وعند بعضهم جاز هذا في الكل فافهم فانه لا يقصد
اليه قاصد ولا يعرفه الا واحدًا بعد واحد قوله تقديره كل رجل

وضيعته مقرونان قيل عليه ليس في هذا التقدير لفظ يسد مسد
الخبر لان الخبر مثنى ومحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ
يقوم مقام الخبر فكيف حذف وجوبا اجيب بان المعطوف واقع
موقع خبر الاول ويلزم ايضا ان يكون واقعا موقع خبر نفسه
لان خبره لا ينفك عن خبر الاول للزوم الذي بينهما وقيل انه ليس هنا
خبر محذوف لان هذه الواو بمعنى مع فكما انك اذا ذكرت مع لم يحتج الى
الخبر فكذلك الواو التي بمعناها وهو ضعيف لان مع ظرف فيصح ان
يكون خبرا بخلاف الواو فانها حرف ولا يصح وقوع الحرف الا اذا كان
حرف جر والضيعة هنا الحرفة فكانه يضيع امور الاجل تعاطيه
حرفته والحرافة اليها او لانها ان تركت ضاعت ولا يجوز ان يكون
الضيعة هنا الموضع لان كل رجل للعموم وليس كل رجل له ضيعة
ولا يكاد احد يخلو عن حرفة **قوله** خبر ان واخواتها الخ فان قلت
لم لم يذكر اسم كان مع انه من المرفوعات قلت لانه عنده فاعل ولذا لم
يذكر في الملحقات وفيه نظر لاختصاصه باحكام لا يكون في الفاعل
منها ان الفعل يتم مع فاعله ولا كذلك كان الناقصة ولذلك سميت ناقصة
ومنها ان الفاعل يقوم مقام المفعول ولا كذلك اسم كان لانه لا يقال كين
قايم واجيب بانه قد ذكر ضمنا في قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس
وهو ايضا ضعيف واعلم ان ارتفاع خبر ان عند اصحابنا بالحروف
وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعا به في قولك زيد اخوك ولا

عمل للحرف فيه ولكل منهما دلايل يطلب من المطولات **قوله** خبر لا التي
لنفي الجنس اتفقوا على ان لا هذه تعمل النصب في الاسم الذي يليها ثم
اختلفوا في رفع الخبر فقيل انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول
لا وهو قول سيبويه فعنده هي مع اسمها في محل الرفع بانها مبتداء وما
بعدها خبر المبتداء وذهب الاخفش والمبرد والزمخشري وابن
الحاجب الى انه مرفوع بها ودلايل الجانبين مذكورة في المطولات
فليطالع فيه **قوله** وانما اورد هذا المثال الخ ذكر الشارح فايدة ايراد
هذا المثال ولم يذكر فايدة لفظ فيها وهي انه لو قال لا غلام رجل ظريف
لكذبت القضية لانه يلزم ان لا يكون غلام احد ظريفا وهو مع لعدم
الاطلاع عليه فاذا قيد بفيها استقام المعنى **قوله** اذا كان الخبر
عاما كالموجود اما اذا اريد به خبر خاص فلا بد من ذكره نحو لا رجل
في الدار والاسم المستثنى في لا اله الا الله ولا سيف الا ذو الفقار
ولا فتى الا علي لا يصح ان يكون خبرا بل هو بدل عن محل لا اله
والخبر محذوف لانه معرفة ولا تعمل في المعارف ولانه لا يخبر عن العام
بالخاص ولانه مستثنى عن مذكور فلا يصح جعله خبرا عنه لان اخراجه
يدل على المغايرة وجعله خبرا على عدمها لانه صفة قايمة بالمخبر عنه
وذو الفقار كان لمنبه بن الحجاج اخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم
بدر وقيل ذو الفقار والصمصام سيفان صنعا من حديدة
وجدت تحت الكعبة وكانت الصمصامة لعمرو بن معدي كرب

ثم وهبها لخالد بن سعيد بن العاص لنعمة كانت عليه قوله وتمكن ان
يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات الخبر اصلاً اي سواء كان عاماً
او خاصاً بخلاف الاول لانه مقيد بالعموم قوله اسم ما ولا المشبهتين
بليس اعلم ان المصنف اخذ بذكر اسم لات وهو جدير به لانه ثابت في
التنزيل قال الله تعالى ولات حين مناص وقد اختلف فيها على سبعة اقوال
احدها للبصريين انها المشبهة بليس واسمها محذوف وحين مناص خبرها
اي ليس الحين حين مناص اي فرار والثاني للكوفيين انها النافية
للجنس زيدت عليها التاء والثالث لابي عبيدة ان التاء متصلة بحين
وهي النافية وهي النافية للجنس لانها كانت في مصحف عثمان بن عفان
رضي الله عنه متصلة بها والرابع للاخفش انها غير عاملة والنصب بعدها باضمار
فعل اي ولات ارى حين مناص والخامس انها ليس قلبوا ياءها الفاء
وابدلوا من سينها تاء والسادس انها فعل بمات والسابع انها حرف
جر وهو غريب وقد نقصت لات عن لا بوجهين احدهما انهم لم
يعملوها الا في الحين والثاني في الاكثر حذف اسمها على عكس لا فانه
يحذف خبرها كثيراً وقد جاء رفع الحين بعدها على حذف الخبر اي ليس
حين مناص موجوداً والتاء الداخلة عليها لتانيث الكلمة كتربت و
ثمت وحركت هرباً من التقاء الساكنين وقيل للفرق بينها وبين الدا
خلة على الفعل وفتحت للخفة ويوقف عليها بالتاء قال الكسائي توقف
عليها بالهاء لنحركها كشجرة واما ان النافية فلا يجوز اعمالها عمل

ليس عند سيبويه وان كانت بمعنى ليس الا عند المبرد وابن جني فقالوا ان زيد قايما قوله وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها الخ البيت من الحماسية اول القصيد يا بوس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا وهي لسعد بن مالك بن ضبيعة من الكامل وهو الضرب الاول من عروضه الثالثة مجزوما من قولهم صد اي اعرض والضمير في نيرانها للحرب البراح من ما برحت بالكسر من مكاني اي ما زلت منه تقول من احجم عن الحرب والصبر على بلواها فانا ابن قيس لا براح لي فيها ولا انحراف من شرطية وصد عن نيرانها شرطها والفاء جزائية وما بعدها جزاء الشرط ولا براح يمكن ان يكون على الاستيناف وقال صدر الافاضل محلها نصب على انها حال موكدة من قوله انا ابن قيس والاستشهاد انه استعمل لا بمعنى ليس قال الامام المرزوقي في شرح الحماسية قوله لا براح الوجه فيه النصب لكن القوافي دعت الى رفعها وقال سيبويه جعل لا كليس ههنا وجعل غيره براح مبتداء والخبر مضمر وانما يحسن ذلك اذا تكرر لا كقولك لا درهم لي ولا دينار الا انه جوز الشاعر الرفع في النكرة بعد لا وان لم يكرر هذا الكلام ويعلم منه ان الاستشهاد انما يستقيم على مذهب سيبويه قوله

المنصوبات

انما ذكر المنصوبات بعد المرفوعات لاشتراكهما في ان العامل الواحد يعمل فيهما نحو ضرب زيد عمرا او لان المنصوب في اللفظ قد يكون مرفوعا في المعنى وعلى العكس نحو ضارب زيد عمروا ولم يبق بعد ذلك الا تاخير

المردودات وقد مرت المباحثات اللفظية فلا نعيدها قوله فمنه المفعول المطلق
اي مما اشتمل عليه علم المفعولية قال صاحب الهادي لم اسمع للنحويين حدًّا للمفعول
من حيث انه مفعول وذكر الحديثي انه هو الاسم الصادر عن الفاعل او المنسوب هو
اليه او المتعلق هو به وهو ضعيف وزاد السيرافي مفعولاً سادساً سماه مفعولاً
منه نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه ورد عليه بانه لو صح ذلك لصح ان
يقال مفعول اليه في نحو دخلت البيت اذ اصله دخلت الى البيت وان يقال
مفعول عليه في قول المتلمس آليت حب العراق الدهر اطعمه والحب ياكله
في القرية السوس لان سيبويه قدر آليت على حب العراق فحذف الجار
ووصل الفعل فنصب ولم يقل به احد واسقط الزجاج المفعول معه والمفعول
له وجعل الاول مفعولاً به والثاني مصدراً قوله واما لانه غير مقيد بحرف
من الحروف وفيه نظر لان جعل المفعول معه مما قيد بالحرف وليس كذلك والجواب
انه من باب التغليب او انه عند ابي علي حرف اذا اسكن قوله وهو اسم ما
فعله فاعل فعل مذكور بمعناه صحح بعضهم مذكور بالجر صفة لفعل وبعضهم
بالرفع صفة لفاعل والاول اكثر به اولى وبمعناه صفة لفعل والضمير عائد
الى المفعول المطلق فيعلم منه ان الموافقة يعتبر من جانب الفعل قوله وليس
العالم في خلق الله العالم عنه مسئلة خالف فيها عبد القاهر جمهور النحاة
فان العالم عند الجمهور مفعول به وذكر في اسرار البلاغة ان العالم مفعول
مطلق للنوع وليس بمفعول به واحتج بوجهين احدهما ان المفعول به كان
كان موجوداً قبل حصول الفعل له والعالم ليس موجوداً قبل الخلق والثاني

ان خلق العالم ليس بمغاير للعالم لان الخلق يستحيل انفكاكه عن المخلوق وحجة الجمهور من وجهين احدهما انا نصف الله تعالى بالخالقية وليس موصوفا بالعالم الثاني انه يعلم العالم من شك انه مخلوق الله تعالى الى ان يعلم ذلك بدليل منفصل قوله واعلم انه لو زاد عليه قيدا آخر ومنوه كر بيانا له لم ينتقض بمثل كرهت كراهتي فان كراهتي مفعول به ويصدق عليه التعريف المذكور فينبغي ان يزيد عليه قوله ذكر بيانا له اي سبق لان يكون فعلا لفاعل الفعل المذكور ليخرج عن التعريف فان كراهتي ليس ذكره لبيان كرهت واجيب بانا لا نسلم انه ليس من هذا الباب لو لم يرد وقوع كرهت على كراهتي وان اريد ذلك فلم يكن كراهة مسبوقة لان يكون فعلا لفاعل الفعل المذكور وهو المعتبر في ذلك قال الحديثي ان كراهة ان صدرت عن المتكلم بصدور الفعل المذكور فهو المفعول المطلق وان صدرت عنه قبل صدور الفعل المذكور والصادر عن المتكلم بصدور هذا الفعل كراهية تلك الكراهة يكون مفعولا به ولا نرد لانها لم يصدر عن المتكلم بصدور الفعل المذكور فان قلت دخل في الحد ضرب ضرب شديد ونحوه فيجب ان تنصب لانه انما حد ليعرف فينصب كما ان الفاعل انما حد ليعرف فيرفع قلت لا شك انه داخل فيه ولكن لا يجب نصبه لانه انما حد لينصب ولكن بعد ان عرف انه قسما يجب رفعه اذا اقيم مقام الفاعل فكانه قال هو منصوب الا في المحال التي عرفت انه من مرفوع وقد ورد مثل ذلك المفعول له وفيه وكذلك في التمييز فان قسما منه يكون مجرورا وكذا في المستثنى فانه قسما منه مرفوع على البدلية او الفاعلية وقسما مجرور

بعد هم

كما سيأتي

كما سياتي وان كان الغرض من حدها تعريف نفسها لكن ذلك لا يضر كما مر

قوله نحو رجع القهقرى القهقرى الرجوع الى خلف من غير ان يلتفت

قال في الصحاح اذا قلت رجع القهقرى كانك قلت رجعت الرجوع

الذي تعرف بهذا الاسم لانه ضرب من الرجوع قوله اي يجوز كون المفعول

المطلق من غير لفظ الفعل المفهوم من هذا التفسير ان المخالفة في اللفظ

من طرف المصدر ولا يخفى حسنها اذا جعلت من طرف الفعل كما جعلت

الموافقة من جانبه فان قلت لم لم يجعل الموافقة في المعنى من جهته

كما جعلت المخالفة في اللفظ من جهته قلت في ذلك نظر اما اولاً فلان

الشيخ ابن الحاجب صرح بخلافه حيث قال وحكم هذا المفعول ان

يكون فعله موافقاً لمعناه واما ثانياً فلانه ح يكون الضمير في

بمعناه في التعريف راجعاً الى الفعل ولا يستقيم لانه يصير المعنى هو اسم

ما فعله فاعل فعل الذي ذلك الفعل بمعنى ذلك الفعل فان قلت هذا

على تقدير جعل بمعناه صفة فعل اما انا اجعل صفة الاسم الذي هو

عبارة عن المصدر فلا قلت صرح الحاجب والحديثي بكونه صفة لفعل وان

شئت فعليك بمطالعة كتبهم فعلى هذا يكون في قوله لانه شرطه ان يكون

بمعنى الفعل تساهل قوله نحو قعدت جلوساً قال زين العرب في شرح

المصابيح ان الفصحاء يستعملون القعود في مقابلة القيام والجلوس

في مقابلة الاضطجاع ونحوه وحكى ان النضر بن شميل دخل على المامون و

قام بين يديه فقال له المامون اجلس فقال يا امير المؤمنين لست بمضطجع

فاجلس قال فكيف اقول قال قل اقعد قوله الى قدمت خير مقدم والقرينة قدومه وخير لما اضيف الى المقدم صار كانه مصدر فلا حاجة الى تقدير قدمت قدوما خير مقدم قوله مثال الاول اعنى لحذف السماعي قولهم سقيا الخ القرينة في هذه الامثلة كثرة الاستعمال ودلالة الحال عليه مثلا سقيا انما يقال لمن استحق ان يدعى له بالخير فدلت الحال على ان التقدير سقاك الله سقيا قوله او وقع مكررا فى تتمة الاول اوله ثان كان الاول فلم عطفه باو الفاصلة وان كان الثانى فلم لم يقل ومنها ما وقع مكررا اقامت هو من تتمة الاول من جهة وقوع كل واحد منهما موقع الخبر وعدم صلاحيتها للخبرية وليس من تتمته من جهة ان شرطه غير شرط الاول فلذا عطفه باو ولم يورده مستقلا قوله وكذلك قوله ما انت الا سير البريد تعريب بريدة دم كان من عادة الملوك انهم يبنون الربط ويوقفون فيها البغال لاجل الحاجات ويقطعون اذنابها ويسمون تلك البغال بريدا ثم استعمل باثنى عشر ميلا وفى الرسول وفى مركوبه والقرينة فى المثبت الواقع بعد نفي او معناه وهي انما يطلب الخبر والاخير يصلح من حيث المعنى الا فعل بمعنى المصدر وفى المكرر هي المبتدا والاحسن ما قيل من ان الحذف انما وجب فيهما لان المقصود من هذا الحصر والتكرير وصفه بذلك وبدوام صدور الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلم يستعملوا العا اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم الفاعل وموقع العمل ظاهر التجدد لمشابهة الفعل فصار لازم الحذف قوله ومنها ما وقع تفصيلا الخ

ط

مل

٢١٨

المراد بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا
الوثاق شد والوثاق و تاويل ذلك الجملة المضمون متضمن وفايدة
وتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة قوله احترازا من ان يقع
تفصيلا لا يلائم مضمون جملة اي لا يكون اثرا وله مضمون جملة بل
مضمون مفرد او يكون مضمون جملة ولا يكون اثرا فان انتفاء قوله
لا يلائم مضمون جملة اما بان لا يكون اثرا وله مضمون جملة كسفرا
في قولنا زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا فانه وقع مضمون المفرد وهو
من غير ملاحظة وليس باثر لان اثر يسافر اما الربح او الخسران واما
بان يكون مضمون جملة ولا يكون اثرا كسفره لا يكون في قولنا يسافر
سفره القريب او سفره البعيد وهو ظ قوله لانها لا يكون الا كذلك قيل عليه
فيكون لغوا واجيب بان امثال ذلك لارشاد المبتدا قوله تقدير
فاما تمنون منا واما تفدون فداء المن هو الاطلاق من غير فداء والفداء
عكسه وفدا يجوز ان يكون من المزيد نحو قاتل قتالا وح يقدر واما تفادون
فداء ويجوز ان يكون من الثلاثي نحو كتبت كتابا فيصح تقديره الشارح و
القرينة لحذف الجملة المتقدمة لان شدوا الوثاق تدل على تمنون او
تفدون لانهما يحصلان بسببه والمحصل قرينة للمحصل قوله نحو
لزيد صوت صوت حسن قال سيبويه في الثاني الرفع من وجهين اما انه بدل
من الاول واما لانه مع وصفه وصف للاول وانما حكم بالبدل او بكونه وصفا
دون التاكيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الاول

ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدًا لا غير قوله كقولنا له علم علم الفقهاء
فان علم الفقهاء بدل من علم او صفة بتقدير مثل وليس مصدرًا لانه ليس
للعلاج لان المراد من العلاج على ما فسره الجرمي ان يكون من الافعال الظاهرة
الصادرة بالحواس الخمس الدالة على الحدوث وليس كذلك العلم والزهد
والذكاء ونحوها من الخصال الثابتة التي يمدح بها كاليد والراس اذا المراد بقولنا
له علم الثبوت والاستقرار لا هو بفعل فهو بمنزلة له يد يد اسد فكما
لا ينصب يد اسد لا ينصب علم الفقهاء قوله نحو الصوت صوت حمار مرفوع
على انه خبر عن الصوت وقيل منصوب بتقدير كاف التشبيه وعلى كلا التقديرين
لا يحتاج الى تقدير الفعل لانه كلام تام بدونه وفيه نظر لانه لم يتعين خروجه
لعدم وقوعه بعد غير جملة لجواز خروجه لعدم اشتماله على صاحب الاسم و
الجواب انه لما امكن اخراجه بهذا القيد لم يحتج اخراجه بالقيد الاتي وان خرج
به ايضًا قوله نحو مررت به فاذا له ضرب صوت حمار فان صوت حمار
مرفوع على انه بدل غلط من ضرب فليس مما نحن فيه وما في بعض النسخ نحو
مررت فاذا له ربح يطرح لفظه به ان كان بناء على ان الاسم الذي بمعنى المصدر
الضمير في به والجملة المشتملة عليه مررت به فهو ليس بشيء لان معنى الضمير
ليس المصدر ولان الجملة التي نحن بصدده هاهنا قولنا له صوت وان كان
بناء على انه فضلة يتم الكلام بدونه ومعلوم ان المرور يتعلق بشيء فلا باس
والكلام على المثال الاتي كهذا قوله نحو مررت فاذا صوت صوت حمار
وفي بعض النسخ فاذا في الدار صوت صوت حمار والاول راجع اليه وصوت

حمار

جار مرفوع اما على الوصفية او البدلية ويحتمل النصب على تقدير
كاف التشبيه قوله وهي مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ
صوت الاول ان يقول وهي له صوت لان المبحوث عنها هي هذه
قوله وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى وانما
اورد مثالين لان الاول مضاف الى غير ذوي العقول بخلاف الثاني
ولان الاول مضاف الى النكرة بخلاف الثاني والثكلى المراة التي
فقدت ولدها والقرينة في هذا القسم هو الاسم الذي بمعنى المصدر
ولذا اوجب اشتمال الجملة عليه قوله ان يقع المفعول المطلق مضمون
جملة لا احتمال الخ المراد بمضمون الجملة ههنا ان يكون بمعناها الذي
سبق قوله كالقسم الذي بعده فانه لا يسمى تاكيدا لنفسه لانه
لا يجب الحذف فيه والاولى ان يقول تمييز من ان يكون الخ بدل احتراز
كما صرح به الحديثي وكذا الكلام في الاتي قوله مثاله له على الف درهم
اعترافا الف درهم مبتدأ وله خبره وعلى متعلق بالخبر لانه في معنى الفعل
والقرينة فيه قولنا له على الف درهم واعلم ان بعضهم على ان الضمير
في نفسه ولغيره يعود الى مضمون الجملة والحق انه يعود الى المصدر
بدليل تصريحهم في بعض الشروح بذلك وايراد صاحب المفصل هذين الضمير
بدون ذكر مضمون الجملة وسيجيء تحقيقه واعلم ايضا ان مضمون الجملة
وان كان ثبوت الالف عليه الا ان قولنا اعترافا مندرج تحته لان
المطلق مندرج تحت المقيد فيكون هو ايضا مضمون الجملة قوله فقولنا

حقًّا اكد احد احتماليه اي احتمال زيد قايم وهو الحقيقه ودفع احتمال
غيره وهو غير الحقيقه بخلاف الاول فانه لا معنى لغيره فيه حتى يدفعه فلم
يبق سواه واذا عرفت هذا فمعنى قوله فمعناه منها ما وقع تاكيدا وتحقيقا
لمضمون جملة تساهل لانه ليس تاكيد لمضمون الجملة بل لاحتماليه فيكون
معنى قول ابن الحاجب منها ما وقع مضمون جملة منها ما وقع تاكيدًا لاحد
احتمالي مضمون جملة لها احتمال غيره والقرينة في هذا القسم هي قولنا
زيد قايم لانها وان احتملت غيره لكن يحتمله ايضا فبينهما مناسبة
فيصلح ان يكون قرينة له قوله لانه يوكد مضمون الجملة وهو غيره
اي مضمون الجملة غير المصدر فيكون المصدر تاكيد الغير المصدر فليسمى
تاكيدا لغيره واحتج به لو كان قولنا حقًّا تاكيدًا لمضمون الجملة
وليس كذلك بل تاكيد لاحد احتمالي مضمون الجملة على ما مر قبل هذا
فالاولى في تعليل التسمية ما ذكره الامام ابن الحاجب في ايضاح المفصل
يسمى تاكيدا لغيره لانه جيء به ليدفع احتمال غيره اي غير المصدر وهو
الباطل في مثالنا وتحقيق البحث عن الضمير ما قاله الامام قطب الدين
الفالي اللام في لغيره اما ان يكون للعلة او صلة للموكد اي المذكور
غيره فان كان للعلة فالموكد على صيغة اسم المفعول غير مذكور لفظا
واللام للتعليل على حذف المضاف اي لاجل دفع الغير على ما ذكره ابن الحا
فان قولنا حقا دفع غير الحق وهو الباطل ولا شك في عود الضمير
الى المصدر على هذا التقدير وان كان للصلة فمعناه ان قولنا حقًّا موكد

لأحق مضمراً واحق غير مضمون الجملة لفظا وملفوظ ومعنىً لان معنى
احق نسبة الحق الى المتكلم وهو وهو غير معنى زيد فقولي حقاً مؤكد
غير مضمون الجملة ثم يعود الضمير في غيره الى مضمون الجملة وفي الترديد
الاخير نظر لانه يعلم منه ان المراد من مضمون الجملة احق وليس كذلك على التحقيق
تحقيق بالقبول ان اللام للتعليل والمعنى عما ذكره ابن الحاجب ذاك الامام
الذي هو في التحقيق والمشار اليه في التدقيق وانما اطنبنا في هذا الموضع
ليفهم فانه جموح لاينجح جموحه ومغلق لاينال فتحه ومن الله اسال
الاجر الجزيل على ماعاينت من الشدايد وقاسيت من المكايد في استخراج فرايد
من بحور الافكار ونظم لآليه في نحور الابكار وهو المسؤل لنيل العصمة
والسداد والنجاة في يوم المعاد **قوله** تقديره اقمت اقامة بعد اقامة
الاولى ان يقول معناه بل تقديره والا فالتقدير الب لك البابين اي اقيم
لخدمتك وامتثال امرك فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوايده
ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل
ذلك للتفريغ بالسرعة من التلبية فيتفرغ ثم الامتثال المامور به ويجوز ان
يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلايكون محذوف الزوايد ومعنى سعديك
اعنتك اعانة بعد اعانة والتقدير اسعدك اسعادين الا انه يتعدى
بنفسه والب باللام فحذف الفعل واضيف الزوايد الى المفعول وانما وجب
الحذف في هذا القسم لانهم جعلوا اللفظ الاول نائبا مناب الفعل والقرينة كونه
بمعنى الدعاء لان الدعاء لايكون الا فعلاً وقال الجوهري في ياء التثنية دليل

طلبنا

علی النصب قوله ما وقع علیه فعل الفاعل ای تعلق به اما بغیر واسطة وهو
الفارق بین المتعدی وغیره ویکون واحدا فصاعدا کضربت زیدا واعطیت
زیدا درهما واعلمت زیدا عمرا فاضلا واما بواسطة حرف الجر ویسمی ظرفا ایضا
وهو اما لغو ان کان متعلقا بفعل مقدر غیر ظاهر غیر مقدر نحو مررت
بزید مثلا واما مستقر ان کان متعلقا بفعل مقدر غیر ظاهر نحو زید
فی الدار مثلا ای استقر او مستقر ثم اعلم ان قیل ما هو مفعول مع
الواسطة عاملین الفعل والجار وان کانا ملفوظین یظهر عمل الجار لکونه اقرب
ولا یظهر عمل الفعل ای النصب اذ الحرف الواحد لا یقبل اعرابین لکن یظهر نصبه
فی تابعه ولذلک یجوز فی المعطوف علیه الجر وهو الاجود والنصب بتقدیر
فعل موافق للفعل فی معناه متعد بنفسه فتقول مررت بزید وعمرو
وان شئت وعمرا ویکون التقدیر جزت عمرا او علیه قول رؤبة
یذهبن فی نجد وغورا غائرا فانه ظهر نصب نجد فیما عطف علیه کانه
قال ویدخلن غورا والضمیر فی یذهبن للنوق والنجد ما ارتفع من
الارض والغور بخلافه والغائر من غار الماء غورا ای سفل فی الارض و
الغور به مبالغة فی تبعید قعره وان کانا مقدرین کما فی قول رؤبة
خیر بالجر لمن قال له کیف اصبحت ای اصبحت بخیر فالظاهر الجر ایضا
لان المقدر کالملفوظ وان کان الجار ملفوظا دون الفعل نحو بالله
فالظاهر الجر ایضا وان کان الفعل ملفوظا دون الجار نحو قوله تعالی
واختار موسی قومه فالظاهر عمل الفعل لانتفاء ما کان یمنع من ظهوره

عمله والمنصوب المحل فيما عدا هذه الصورة هو المجرور فقط وعليه صاحب اللباب
وان كان الاكثرون على خلافه وهو ضعيف لان الجار كالجزء من الفعل اذ
اللازم يجري مجرى المتعدية وجزء الفعل لا يكون معمول الفعل ولانه لو كان
الجار والمجرور في محل النصب لامتنع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به لكان
ظرفا لغوا متعلق بمررت لا محل له من الاعراب فعلم مما ذكرنا انك اذا قلت
مررت بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب
المحل على المفعولية هو المجرور فقط فتدبر ولا تغفل عن شيء مما نبهناك
عليه فانه من المواضع التي غفل عنه كثير من طلبة زماننا **قوله** بل الامر
بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام نعم لا يمكن تعقل
الفعل مع الغفلة عن مضروب مثلا ويتعقل الضرب كثيرا مع الغفلة عن الزمان
والمكان وان كان لا يكون الا فيهما فبان عن حقيقة الفعل المتعدي
لا يمكن تعقلها الا مع المفعول به ويتعقل كثيرا مع الغفلة عن الزمان والمكان
بالالتزام مشعرا بان دلالته على المفعول به ليست بالالتزام وفيه نظر
لانها ليست بتضمنية وهو ظ ولا مطابقية لان المفعول به ليس حقيقة
الفعل التي هي الحدث مع الزمان وان امتنع تعقلها الا مع المفعول به
غاية ما في الباب لانه لازم يمتنع انفكاكه عن ماهية الفعل المتعدي والظرف
لازم لا يمتنع انفكاكه عنها اللهم الا ان يقال ان المفعول به لما امتنع انفكا
كه عن الماهية صارت الماهية كانها هو وهو غير المصطلح او يقال انه جزء معنى
الفعل المتعدي لان المراد بالمتعلق في قولهم المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق

فافهم

هو المفعول به كما سيجيء اعلم ان ظاهر هذا التعريف يتناول مفعول افعال الجوارح المثبتة نحو ضربت زيدا او قتلته ودون المنفية نحو ما ضربت زيدا ودون افعال غير الجوارح نحو خشية ولما اراد ابن الحاجب ان لا يخرج شيء من ذلك قال المراد بالوقوع تعلق الفعل بشيء الخ فان الخشية لا يتصور الا بان يكون من احد وفي قولك ما ضربت زيدا انفي الضرب متعلق بزيد لان السلب لا يعقل الا بعد تعلق مسلوب عنه وهذا يؤدي الى وضع الخاص موضع العام والمستعمل عكسه لاندراج الخاص تحت العام والضمير في به وفيه ومعه وله يعود الى الالف واللام لكونه بمعنى الذي فاذا لم يكونا يعود الى الموصوف وموضع به الرفع بالمفعولية وكذلك البواقي واختلفوا في ناصب المفعول به فذهب البصريون الى انه هو الفعل وحده وذهب الفراء الى انه هو الفعل مع الفاعل وذهب هشام بن معاوية من الكوفيين الى انه هو الفاعل وحده وذهب الاحمر منهم الى انه هو معنى المفعولية وحده وذهب الاخفش الى انه هو الفاعلية قوله اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم هذا هو مذهب سيبويه وعند الكسائي انه خبر كان اي يكن الانتهاء خيرا وعند الفراء انه صفة مصدر محذوف اي انتهوا انتهاء خيرا لكم وعند بعض الكوفيين انه حال ولم يجز ايضا ذكر الفعل جواب سؤال مقدر تقديره اذا كان حرف النداء نائبا مناب الفعل فعند حذفه يجوز ذكر الفعل لان الجمع بين النائب والمنوب منتف فاجاب بقوله ولم يجز الخ قوله لان المراد من قوله يبنى بناء المنادي بسبب حرف النداء مشعر بان

معنى الذي في اسم الفاعل والمفعول

قوله

هذا في قولنا يا هذا ليس مبنياً على ما يرفع به وهو الضم بناءً على ان
بنائه ليس بحرف النداء فينجزم قولهم المنادي المفرد المعرفة مبني على
الضم فالاولى ان يقال انه مبني على ما يرفع به محلاً وان لم يكن لفظاً
او تقديراً كما سيجيء قوله نحو يا لله للمسلمين اعلم ان الاستغاثة من
الغوث وهو استدعاء المظلوم احداً برفع الظلم عنه وهو يقتضي مدعوًّا
ومدعوًّا اليه فالمدعو المستغاث به والمدعو اليه المستغاث له واللام
في الاول مفتوحة وفي الثاني مكسورة فرقاً بينهما ولم يعاكس لان اللام
يدخل على المضمر مفتوحة نحو لك على الاصل اذ اصل المبني على حرف واحد الفتح
للتخفيف فكذا على المنادى الواقع موقعه وانما كسر في المظهر فرقاً بينه
بين اللام الابتداء ولم يكتف في الفرق بالاعراب لانه قد يكون تقديراً نحو
لموسى غلام فتشتبه والاشتباه في المضمر اذ يقال لهو وله انت وله ولك
غلام وتكسر فيما عطف على المستغاث به لان اللبس قد زال بوجود حرف
العطف وكلا اللامين يتعلق بادعوا وبياء النايب عنه وقيل الداخلة
بالمستغاث له محذوف قوله يا طالعاً جبلاً قيل انتصاب جبلاً بطالعاً
لانه اعتمد على يا قوله النجم والصعق فالنجم علم الثريا والصعق علم
لخويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب واللام لازمة فيهما قوله ويحتاج الى
العذر في جواز يا الله ومن اجلك يا التي تيمت قلبي الخ اما العذر عن يا
الله فيجيء واما عن البيت فقد حكموا بشذوذه واخره وانت بخيلة
بالوصل عني يقال تيمه الحب اي استعبده به يقول من اجلك يا من

استبعدت قلبي والحال انك بخيلة بالوصل قوله من اجلك الجار والمجرور متعلق بما قبله ويا حرف نداء والتي اسم موصول والجملة بعده صلته وانت بخيلة الواو حالية وانت مبتدا وما بعده خبره وبالوصل وعلي متعلقا بنجيلة والآية استشهاد على ان حرف النداء دخل على الالف واللام والعذر ما ذكرنا قوله ويدل عليه اي على ان المعتبر صورة اللام جواز يا زيد ويا هذا وان وجد اجتماع التعريفين لان سبب الامتناع اجتماع التعريف وبما حرف النداء وصورة اللام لا التعريفان مطلقا وهو منتف في يا زيد ويا هذا اعلم انهم اختلفوا في العلم المفرد اذا نودي فذهب المبرد الى انه تعرف بالقصد فيا شاع النكرة المقصودة بعد سلب تعريف العلمية لئلا يجتمع تعريفان على اسم واحد وذهب ابن السراج الى بقاء العلمية وهو اولى لان امتناع اجتماع التعريفين انما هو اذا كانا حرفين كما مر الآن قوله وهذا النقل مخالف لما ذكرناه اولا بعض المخالفة اما كونه مخالفا لما ذكرناه فلانا قلنا من قبل ان المعطوف الممتنع دخولها عليه ان كان من الاسماء التي يجوز انتزاع الالف واللام عنها فابو العباس يختار الرفع والرجل مما يجوز انتزاع الالف واللام عنه وقد اختار النصب ههنا واما كونه بعض المخالفة فلانه اختار الرفع في النضر وهو موافق لما ذكرناه اولا لانه مما يمكن انتزاع الالف واللام عنها وذلك لان الاعلام عند المحققين على ثلثة انواع نوع لا يجوز دخول اللام عليه نحو جعفر واسامة ونوع يجب فيه اللام وهو كل اسم صار فيه العلمية وفيه اللام وصارت كالجزء منه ونوع يجوز دخولها وانسقاطها

حرفي ح

ما

وهو ما كان صفة في اصله او مصدرا ومنهم من جعلها ضربين فقط و
اهمل القسم الذي يجوز دخول اللام عليه واسقاطها فثبت ان النضر
مما يمكن انتزاع اللام عنه فلان هذا النقل مخالفا مما ذكرناه اولا بعض
المخالفة قوله ثم اعلم انها في يا ايهذا الرجل هو هاء في يا ايها الرجل لا في
هذا زيد يعني هو هاء التنبيه المقحمة لاغراض تذكر لا الهاء التي هي للتنبيه
فقط لانها لو لم تكن الا مقحمة لجاز حذفها ولم يسمع قوله ثم للقائل ان يقول
لا فايدة في اتيان اسم الاشارة الخ واجيب عنه بان في نداء اسم الاشارة
نوع كراهة لان له شبها بالمضمر من حيث التعريف وعدم التصريح والمضمر
ممتنع نداؤه فلذلك دخلوا لفظا اي بين حرف النداء واسم الاشارة
لا لنداء المعرف باللام قال الاندلسي والمالكي اذا قلت يا ايهذا الرجل فاي
منادي والهاء مقحمة وذا صفة لاي والرجل صفة لذا او لاي اما كون
الرجل مقصودا بالنداء على تقدير جعله صفة لاي فظ واما على تقدير جعله
صفة لذا فلكونه مع موضعه في حكم كلمة واحدة فيكون المنادي في الحقيقة هو
الرجل على كلا التقديرين وقال الاندلسي في موضع آخر انه اذا جعل صفة
لذا يجوز فيه الرفع والنصب لان المقصود ح هو ذا وقال الحديثي ذا بدل
من اي واما هاء التي تلحقها بين المنادي حقيقة واي فقال الزجاج هي
عوض مما يستحقه اي من الاضافة وقيل عوض من مباشرة يا للمنادي حقيقة
وقيل للتنبيه على ان المنادي ما بعدها قوله وفيه نظر لجواز ان يكون توابع
المعرب الخ اجيب عنه بان المعرب الواحد لا يتصور فيه الاعراب اللفظي والمحلي

معًا والمثال الذي أورده الشارح ليس فيه تغاير الاعراب لمعرب واحد
لفظا ومحلاً لأن المجرور لفظاً تابع والمنصوب محلاً بقائم فلا يكون المتبوع
واحدا والكلام فيه **قوله** نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوأة
عمر البيت لجرير يهجو عمر بن لجاء التيمي وقال المبرد هو لابن رواحة
والمراد بتيم تيم بن عبد مناة وعدي أخوه واضاف تيما الى عدي لشهرته
بين العرب وقال الجوهري لا ابا لكم كلمة مدح وقال الميداني كلمة شتم
وجور والسوأة المكروهة ويقول لهم لا تتركوا عمر ان يقول شعرا في
هجوي فانه لو هجاني لاصابكم شري ومكري بسبب عمر قوله لا ابا لكم لا لنفي
الجنس ابا لكم اسمها واثبت الالف في ابا لان المراد منه الاضافة او تشبيها له
بالمضاف كما يأتي وعمر فاعل يلقينكم ووجه الاستشهاد انه كرر المنادى في حال الاضافة
وروي فيه الضم والنصب وروى الاندلسي في الاول وجهين آخرين راهما
حسنا احدهما ان يكون فتح الاول على الاتباع لنصب الثاني مثل يا زيد بن
عمرو وثانيهما ان يكون ركب الاسمين وصيرهما اسما واحدا كبعلبك ثم اضا
وفي الثاني وجوها وهو ان يكون عطف بيان وان يكون بدلاً وان يكون
منصوبا باعني **قوله** وهو يا ابت ويا امت اختلف في هذه التاء
فعند البصرية هي تاء التانيث عوضت عن الياء لانها تنقلب هاء في الوقف
ولم يجز جمعها مع الياء وقال الكوفية هي تاء التانيث والياء مقدرة
بعدها **قوله** والترخيم في غير المنادى جائز للضرورة كقوله ديا مية اذ
مي الخ الترخيم لغة الحذف والتليين نقل عن الاصمعي انه قال لقيني سيبويه

فقال يا ما يقال للشيء السهل فقلت الرخم فوضع باب الترخيم واصطلاحًا
ماذكر ومية اسم امراةٍ وتساعفنا اي تساعدنا وتوافقنا مع
واحدٍ ويا أرمتة منصوب بانه منادى مضاف او مرفوع بانه خبر
مبتداء محذوف وإذ ظرف زمانٍ اضيف الى الجملة بعدها ومحلها
النصب بانها مفعول اذكر المحذوف وترى من رؤية البصر ومثلها
مفعولها وعجم فاعله وهو جمع العجم جمع اعجمي والاعرب معطوف عليه و
الاستشهاد انه رخم مية في غير النداء للضرورة قوله لجواز
تانيث المذكور غير العلم جواب سوالٍ مقدرٍ تقديره ان يقال لا الناس
لان لفظ اقبل يدل على ان الاصل يا حبيبة فاجاب بقوله لجواز
تانيث الفعل الخ قوله حملاً على المعنى يعني لا يقال ان العلم المذكور
كزيدٍ مثلاً اذا وضع للمونث جاءتني زيد حملاً على المعنى فافهم قوله
وعليه بيت الكتاب اي كتاب سيبويه تنكرت منا بعد معرفةٍ لمي
وبعد التصابي والشباب المكرم ۞ تنكرت من نكر الرجل بالكسر وهو
ضد عرفٍ اي تكلفت في عدم معرفتنا ولمي اصله لميس وهو اسم
امراةٍ والتصابي من صبى يصبو صبوةً وهو الاشتياق والمحبة و
الاستشهاد انه رخم لميس بحذف حرفٍ واحدٍ وحذف حرف النداء
قوله واعلم انه لو قال او قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف
لكان اولى ليدخل فيه مثل مرمي فانه يحذف منه حرفان لا لكون ما قبل
آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف فلا يكون قوله او حرف صحيح قبله

مدة شاملاً بمثل مرمي فيكون القول الاول اولى قلت مثل مرمي
داخل في قوله او حرف صحيح قبله مدة لان المراد بالحرف الصحيح الحرف
الاصلي والا لم يتعاين كون مثل ضروان من القسم الاول كما ان المراد
بالمدة الزايد والا ورد نحو مختار واليه اشار المص في شرح المفصل
فعلى هذا لا يحتاج الى ما ذكر من ان حكم آخره حكم الصحيح في تحمل الحركات
فيكون ذكرها آخر صحيح مغن عنه قوله والمندوب وهو المتفجع
عليه بيا او وا الندبة لغة من ندبت الميت اذا بكيت عليه وعدد
محاسنه ونودي كالمنادى وان لم يجب اصلاً لتحير المنادي بشدة
حزنه كمخاطبة الرسوم فايدة التفجع والتوجع وتاثير النادب منه و
اختص المندوب بوا اي خصت وا بالمندوب وانفرد من المنادى
بها ولا يدخل غيره كما في لتخصيص بالعبادة اي لا نعبد غيرك قوله
وشذ اصبح ليل واطرق كرا قيل ان امرء القيس بن حجر كان رجلاً
مفركاً فتزوج امراة من طي قيل هي ام جندب فابغضته او جعلت
تقول يا خير الفتيان اصبحت اصبحت فيرفع راسه وينظر فاذا
الليل كما هو وتقول المراة اصبح ليل اي ادخل في الصباح وصر صبحاً
يا ليل روي انه سألها عن سبب تفريكهن له فقالت لانك ثقيل الصدر
خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة وقيل كان قذار
تضع من كلبة وكان اذا عرق ظهر منه ريح الكلب وهو مثل يضرب
لمن يطلب التخليص من امر مكروه والكرى طاير شبيه بالبطة لا

رجل مفرك يبغضه النساء ومفركة يبغضها الرجال

بالليل فتسمى بضده لان الكرى هو النوم وقيل هو الحبارى يقال
اطرق كرى انك لن ترى يصيدونه بهذه الكلمة فاذا سمعها تلبد
بالارض فتلقى عليه ثوب فيصطاد وقولهم ان النعامة في القرى اي
فتدوس باخفافها وذكر الزمخشري ان الاطراق ان يطاطاء عنقه
وينخفض الى الارض اي تطاطاء واخفض عنقك للصيد فان اكبر
منك واطول عنقا وهي النعام قد اصطيد وحمل الى القرى يضرب لمن
يتكبر وقد تواضع اشرف منه هذا على سبيل الجواز وقد يحذف على
سبيل الوجوب نحو اللهم لان الميم المشددة عوض عن حرف النداء
وانما حركت تبركا بالابتداء باسمه وعند الكوفيين اصله يا الله امنا
بخير اي اقصدنا فحذفت الهمزة بعد حذف الضمير وحرف النداء فا
الميم المشددة باسم الله تعالى فامتزجا وصار كالكلمة الواحدة وهذا التركيب
غير مستكره بدليل هلم وايش ودلايل الجانبين مذكور في المطولات ولا يلزم
حذف حرف النداء عندهم لان الميم ليس عوضا عن ياء عندهم واختلف في
جواز وصف اللهم فعند سيبويه لا يجوز لان الميم كلمة واحدة براسها
فلو وصفت يكون الميم فاصلة فقوله تعالى قل اللهم مالك الملك فتقديره عنده
يا مالك الملك وكذا اختلف في وقوع الحال من النداء نحو يا زيد قايما فمنعه
المازني واجازه المبرد قوله ليدخل فيه مثل قولنا ازيد محبوس انت عليه
هكذا وقع في نسخ الوافية والصواب ازيدا انت عليه محبوس عليه كما
في ساير الكتب قال الاندلسي اعلم ان اسم الفاعل والمفعول الجاريين على

نقلت

افعالهما لما كانا في العمل كذلك كقولك ازيدا انت محبوس عليه وازيدا
انت مكاثر عليه فالجار والمجرور فيهما في موضع نصب فوجب ان ينصب
زيدا باضمار فعل كانك قلت اتنتظر زيدا انت محبوس عليه اي موقوف
بسببه لانه اذا حبس بسببه فقد انتظره واكاثرت زيدا انت
مكاثر عليه من مكاثرة زيد عمروا اذا غلبه وفي محبوس ومكاثر ضمير
يعود الى انت لان معناه لانه انت تحبس عليه وتكاثر وان لم ترد بهما
الفعل وذهبت بهما مذهب رجل رفعت فقلت ازيد انت محبوس
عليه وكذا الوارد ت المضع لانه لا يعمل فلا يفسر هذا الكلام وانت خبير بانه
مشعر بان انت مقدم على محبوس وان كان لتاخيره وجه ومن يقفو
اثر الليث يكش كتابه واعلم ان اسم الفاعل ينبغي ان يكون متعديا
واسم المفعول الى اثنين فتامل قوله لكنه لا بد من قيد يدل على هذين
الاحترازين وهو ان يقال لو سلط لنصبه ان لم يمنع مانع ويمكن ان
يجاب عنه بان المفهوم من قوله لو سلط عليه لنصبه صحة التسليط لفظا
ومعنى لا لفظا فقط حتى يدخل قوله نحو وكل شيء فعلوه في الزبر فيكون
عبارته وافية للاحترازين قوله وان لم يمكن فان امكن تقدير فعل
بمعنى الفعل المفسر فتشتمل قولنا زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه
لان ما يكون بمعنى الفعل الكاين مع معموله الخاص اي المقيد بالصلة كما
في مررت به فان جاوزت هو بمعنى المرور المتعدي بصلة الباء او يكون
بمعنى الفعل الكاين مع معموله العام اي غير المقيد بالصلة كما في زيدا ضربت

غلامه فان اهنت هو بمعنى ضربت اذا كان مع غلامه وغلامه معمول له
بدون ان يحتاج الى الصلة وهذا معنى قول المصنف في شرح الكافيه وان
لم يكن فمعناه مع معموله الخاص فان لم يكن مع معموله العام وجعل بعضهم
الضمير الذي في به معمولا خاصا بناء على انه كزيد في المخصوص بعوده اليه
والغلام معمولا عاما بناء على انه مختص بواحد من الغلمان والاول اولى
فافهمه عن فطانة واعلم انك لو قلت زيدا اخاه ضربته محذوف
المفسر والمفسر وهذه غريبة فان قلت اذا اريد به المفعول وقعا
بعله ويختار الرفع اي رفع ذلك الاسم بالابتداء وما هو مفعول كيف يصح
ان يختار رفعه قلت المراد منه المفعول المقيد بهذه القيود يختار رفعه
ان زال عنه قصد انه من وقع عليه الفعل وطرا انه محكوم عليه قوله فان
النصب والرفع جايزان فيه لوجود قرينتيهما اي قرينة النصب وهي الاختصار
غير المحل الذي هو تقليل اللفظ وتكثير المعنى مع وجود المفسر وهذه القرينة
لا يقتضي كون النصب مساويا او مختارا او واجبا وقرينة الرفع وهي عدم
لزوم الحذف الذي لزم مع النصب وهذه يقتضي كون الرفع مختارا لان
الاصل عدم الحذف قوله لعدم ترتيب هذا الحكم وهو كون النصب مختارا
على انيم الاستفهام اعلم ان الاسم الذي يطلب نصبه لا يخلو من ان يقع الاستفهام
او بعده فان كان قبله كقولك زيد هل ضربته فانه يمتنع نصبه لان ما بعد الا
ستفهام لا يعمل فيما قبله فلا يصلح للتفسير وان كان بعده فلا يخلو من ان
يكون الاستفهام بالاسم او بالحرف فان كان بالاسم نحو ايهم ضربته فالاختيار

ل

قبل م

بقي ان يقال ان الاسم فيه كالذي يقع فعلا بعد اسم يعمل فيه الفعل المفعول به

الرفع لان الاستفهام عن الاسم لا عن الفعل فلم يكن الموضع للفعل ويجوز
النصب ويقدر الناصب بعده فيقال ايهم ضربت ضربته لان الاستفهام
لا يعمل فيما قبله وان كان بالحرف فلا يخلو من ان يكون بالهمزة او بهل
فان كان بالهمزة كقولك ازيدا ضربته فالمختار النصب لان الاستفهام
عن الفعل فيطلب الفعل المقتضي للنصب ويجوز الرفع وان كان الاستفهام
بهل كقولك هل زيدا ضربته فانه شاذ سواء رفعت زيدا او نصبته لا
هل قد ياتي بمعنى قد وقد لا يقع بعدها لفظ الاسم فكذلك هل كذا في بعض
الشروح قوله لكن هذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير في داره او عنده
او غير ذلك اعلم انه قدح الزيادي في جواز النصب في مثال سيبويه وهو
قولنا زيد قام وعمرا اكرمته لان الجملة الصغرى في محل الرفع لكونها خبرا
فاذا عطفت عليها بالجملة شاركتها بالخبرية فوجب ان يكون فيها رابطة
تربطها بالمبتدا او لا رابطة فيها فوجب الرفع وبطل النصب واجابوا
عن هذه الاشكال بثلثة اوجه احدها تقدير ضمير عايد على المبتدا وهذا
ضعيف لانه لا دليل لا من لفظ ولا من معنى والثاني انه يجوز في المعطوف
ما لا يجوز في المعطوف عليه بدليل رب شاة وسخلتها وهو ايضا ضعيف
لانه خرم لقاعدة الجملة الواقعة خبرا والثالث انه لما لم يظهر في الجملة
اعراب صار كانه لا موقع لها من الاعراب فلذلك جاز العطف عليها من غير الضمير
وهذا ايضا ضعيف لان عدم ظهور الاعراب لا يغني عن عود الرابطة الى المبتدا
واذا تقرر هذا فاعلم ان القدح قوله وان الرفع هو الوجه واعتذر عنه

لا موضع

لانذلك وهو في الحقيقة قبيل الوجه الاول حيث قال تصحيح المسئلة ان يراد
في الجملة المعطوفة ضمير آخر يعود الى المبتدا الاول ومراد سيبويه ليس الا هذا
غير انه لم يشتغل بتصحيح المثال لانه امر مقرر ومفروغ منه قد ذكره في
غير موضع والمصنف لم يزد على ما قاله سيبويه فافهم قوله ودون اما فا
الرفع مختار بعدها كما مر قوله لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصبه
ولا مناسبة اعلم ان المصنف ذكر في بيان عدم كونه من هذا الباب و
جهين احدهما ان الفعل شرطه ان يكون مشتغلا عن العمل فيما قبله
بضميره اي يكون سبب عدم عمله في ضميره وهذا ليس كذلك لان ذهب
لو لم يعمل في به لا يعمل في زيد لا نصبا لانه لا يقتضيه ولا رفعا لان الفعل
لا يرفع ما قبله والثاني ان شرط كون الفعل مفسر الناصب ان يكون
بحيث لو سلط عليه هو او ضميره لنصبه ولو سلم ان ذهب يعمل فيما قبله
لم يكن من هذا الباب اي لا يجوز نصب زيد لان عمل ذهب انما هو رفع
هذا كلامه وهو ساكت عن انه لو سلط عليه مناسبه هل ينصبه ام لا و
الشارح زاد عليه قوله ولا مناسبة لان مناسب ذهب اذهب الى آخره
وفيه نظر وجهه انا لا نسلم انه لو سلط عليه مناسبه لم ينصبه وانما لم ينصبه
اذا كان المناسب هو اذهب وليس كذلك بل هو الابس ونصبه ظاهر
وقوله قد صرح الخ تقوية لهذا الكلام وقد صرح السيد عبد الله في شرح اللباب
ان مثل زيد ذهب به لا يخرج بقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
لان مناسبه ينصبه اي الابس الذهاب زيدا ذهب به كما في نحو الحوان

اكل عليه اللحم اي ألا بس اللحم لخوان بل خروجه لكون الضمير الذي اشتغل به
مع الباء في محل الرفع وشرطه ان يكون الضمير او متعلقه منصوبًا لفظا
او محلاً فيكون تقدير الكلام مشتغل عنه بنصب ضمير او بنصب متعلقه
فيخرج منه مثل ازيد ذهب به لان الضمير فيه ليس بمنصوب لا لفظا ولا
محلاً قوله فالرفع لازم ح لان نصب الاسم ورفعه تابع لنصب الضمير ورفعه
فان كان الضمير منصوبًا كان الاسم منصوبًا وان كان مرفوعًا فمرفوعًا
وان كان كذلك وجب رفع الاسم لكون الضمير مع الباء في موضع الرفع بكونه
مفعول ما لم يسم فاعله لذهب قوله على الابتداء والجملة التي بعده خبره
ذكره الاندلسي وصاحب الهادي ان الرفع يحتمل الوجهين اما على الابتداء
واما على انه فاعل باضمار فعل والتقدير أ أذهب زيد ذهب به بل الشارح
ايضًا معترف بذلك في شرحه الكبير لكنه قلد المصنف وجعل الرفع لازمًا
على الابتداء وهو ضعيف لما عرفت وقال السيرافي يجوز ان ينتصب زيد
بان يقيم المصدر مقام الفاعل فيكون الجار والمجرور في موضع نصب فينصب
زيد لانتصاب ضميره كانك قلت ازيدا ذهب به الذهاب وقيل عليه هذا
اذا لفظ بالمصدر اما اذا لم يلفظ به فلا والتلفظ بالمصدر مطلقًا ليس
بكاف بل لابد مع ذلك من ان يكون معرفًا او موصوفًا ليمكن قيامه مقام الفا
قوله الرابع التحذير التحذير لغة تنبيه المخاطب على مكروه واصطلاحًا
ما ذكر اعلم انه قد يقع المحذر منه بعد المحذر نحو اياك والاسد وقد يقع
المحذر منه مكررًا نحو الاسد الاسد وقد يقع المحذر مكررًا نحو اياك اياك

واصل كلامه الرابع ما في التحذير ثم سمي مجازًا للايجاز والاختصار قوله
وجود القرينة الدالة عليه ذكر صاحب المظهر ان القرينة هي لفظة
التحذير وذكر الاندلسي ان علة حذفه على طريق اللزوم والاستغناء
عنه بدلالة التحذير عليه فان كون المخاطب منتهى مذكورًا بلفظة اياك
مذكورًا بعد المنتهى عنه بحرف العطف او بحرف الجر كما مثل به من نحو اياك
والاسد او من الاسد قرينة دالة على الفعل هذا اذا كان غير مكرر اما
اذا كان مكررًا مثل الطريق الطريق والاسد الاسد فاللفظ الاول بدل
من الفعل قوله ومثاله اياك والاسد اي اتق نفسك ان يتعرض للاسد
والاسد ان يتعرض لنفسك قال ابو البقاء وصاحب الرهادي قولهم اتق نفسك
شرح لا تقدير للاعراب والتقدير المرضي ان يقال جنب نفسك الاسد او
وق نفسك الاسد فاياك في موضع نفسك والاسد معطوف عليه في موضع المفعول
الثاني ودخلت الواو ليدل على معنى الجمع والاقتران اي وق نفسك ان
تجامع او تقارن الاسد واليه اشار الاندلسي حيث قال والمختار ان
يكون الفعل المقدر مما ينصب مفعولين نحو اياك جنب الاسد ونحوه و
قوله ان يتعرض للاسد وان يتعرض لنفسك بدل اشتمال من النفس والاسد
والتقدير اتق نفسك تعرضها للاسد والاسد تعرضه لنفسك هذا اذا
كان المحذر مضمرًا واما اذا كان مظهرًا او كان المحذر منه مكررًا فلا يؤتى
بالنفس بل يقال في مثل الطريق الطريق وراسك والسيف ان اصله
اتق الطريق واتق راسك وكذلك قوله اياك وان تحذف قال عمر رضي الله عنه

المنتهى خ

اياي وان يحذف احدكم الارنب والتحذير للمخاطبين لا له بدليل قوله احدكم وانما ذكر نفسه وان يكن داخلاً في التحذير مبالغة في زجرهم عن حذفها كانه قال باعدوني عن مشاهدة حذفها وكانه امر نفسه اي لاباعد فيطلب من نفسه البعد عنها واراد النهي عن رمي الارنب بالعصا لان ذلك يقتلها فلا تحل فقال ليذك لكم الاسل والرماح والسهام قوله ولا يجوز ان يقال الا للاخلافا لابن ابي اسحق فانه اجازه متمسكا بقول الشاعر اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر داب يعني اياك المراء واصله اياك من المراء واياك الثاني تاكيد فحذف من والجواب انه اما شاذ لانه لا مع ان وان واما لضرورة الشعر واما لان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فحمل في جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به واما لان اياك اياك من باب الا ليد الاسد المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر فهو شروع في الكلام آخر والمراء مصدر ماريت الرجل اي جادلته قوله وما يتركب منها اي من اليوم والليلة كالشهور والسنين قوله وما في معناها وهي الوراء والامام والعلو والسفل واليمنة واليسرة واليسار قوله وحمل عليه عند ولدى مثل الحمل انما يحتاج اليه اذا فسر المكان المبهم بالجهات الست اما اذا فسر بما ياتي فلا يحتاج اليه لانه يندرج فيه عند وغيره قوله ولان نظيره وهو عمرت ونقيضه وهو خربت لازمان عمرت من عمارت عينه نحو را اذا دخلت في الراس وقد يقال انما قال على الاصح لان الجرمي والسماوي على ان دخل

قد يستعمل معها حذف الجار واثباته وعند سيبويه اظهار الجار شاذ
وكذلك نزلت الدار وسكنت الغرفة قوله فان التاديب عند
الزجاج في قولنا ضربته تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل مع
ان انتصابه عنده على المصدر الذي هو للنوع على حذف المضاف
فيكون التقدير قعدت قعود جبن وضربت ضرب تاديب قوله
بل انه حال عن مفعول يريكم البرق خائفين وطامعين قوله او
يكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع الاطماع وعلى هذا هو مفعول له قال
المالكي شرط الحذف صدورهما من فاعل واحد ولو تقديرا فمعنى قوله
تع يريكم البرق خوفا وطمعا يجعلكم ترون فاتحد فاعل الروية و
الخوف والطمع تقديرا فلا حاجة الى جعلها حالين كما زعم الزمخشري
ولا الى تقدير ارادة خوفكم قوله لمشابهته المصدر الذي من لفظ
الفعل اي لمشابهة المفعول له المصدر عند حصول الشرطين فكما يتعدى
الفعل اليه بغير اللام فكذلك يتعدى الى المفعول له بغير اللام قوله
لانه ح يشبه الحال والتميز لما فيه من البيان فكما ان الحال والتميز
لا يدخلهما اللام فكذلك لا يدخل ما شابههما قوله وفيه نظر لانه
يشكل ضربت زيدا وعمروا فانه جائز العطف مع انه لم يجز غير
ايجاز نصبه بكونه معطوفا على زيدا مع انه لم يجز نصبه بكونه
مفعولا معه واجاب عنه المص في شرحه بانه وجه ما هو اولى منه
لحمل عليه ومعناه ان حمل هذا المثال على المفعول به اصل بالنسبة الى

بمعنى

غ

سایر المفاعیل ولهذا یتعین لان یقوم مقام الفاعل عند وجدان سایر المفاعیل فان قلت فح ینبغی ان یقول مذکور بعد الواو وکان اولی بالحمل علیه قلت هذا من قبیل التخلف لمانع وهو وجدان ما هو اولی منه وذکر عدم المانع لیس بشرط فی التعریفات قوله والجواب الذی ذکر فی المفعول له والمفعول به والمفعول فیه لا یمکن هنا اعلم ان الشیخ ابن الحاجب اورد هذا الاعتراض فی بحث المفعول المطلق بعد تعریفه بقوله وقد اورد علی تعریف المفعول المطلق قولهم ضرب ضرب شدید فانه اسم ما فعله فعل مذکور بمعناه ولفظه فیجب ان یدخل فی الحد واذا دخل فی الحد فیجب ان ینتصب لانه انما حد لیعرف فینتصب کما ان الفاعل انما حد لیعرف فیرفع هذا کلامه وهو وارد علی المفعول به والمفعول فیه ایضا واجاب عنه بجواب اطنب فیه وحاصله سلمنا انه داخل فی الحد لکن لا نسلم انه لو دخل فی الحد لوجب نصبه لجواز ان یوجد مانع یمنع نصبه وهو قیامه مقام الفاعل فان قلت هلا ذکره فی حد المفعول المطلق وبه وفیه مما یجوز رفعه ما ینبی عن کونه مرفوعا ایضا قلت لعدم الاحتیاج الیه لانه ذکر من قبل ان المفعول المطلق وغیره یرفع اذا اقیم مقام الفاعل فلو ذکر ههنا ما ینبی عن الرفع لوقع التکرار واذا عرفت هذا فقوله والجواب الذی ذکره ای الشیخ ابن الحاجب فی دفع الاعتراض الوارد علی تعریف المفعول المطلق وبه وفیه کما سمعت حاصله لا یمکن ههنا ای لا یدفع هذا الاعتراض اذا اورد علی تعریف المفعول معه لان المص حد کل

المطلق صح

فاعل

کما ان المفعول به حد لیعرف فینصب لکنه لم ینصب اذا اقیم مقام الفاعل صح

واحد من المفعول المطلق وبه وفيه كما سمعت بعد ان ذكره في بحث ما لم يسم
فاعله انه يرفع كل واحد منها اذا اقيم مقام الفاعل ولم يذكر قبل حد المفعول
معه انه يرفع ام لا بل ذكر عدم رفعه لانه لا يقام مقام الفاعل قوله قلنا
انما جاز فيه غير النصب الخ حاصل هذا الجواب ايضا ان المص بين جواز غير النصب
في المفعول معه ايضا كما بين في غيره غاية ما في الباب بينه في غير المفعول
معه قبل ذكر الحد وفيه بعد ذكر الحد فكانه قال كلما صدق هذه التعريفات
وجب النصب الا في مواضع عرفتها قبل ذكر الحد في المفعول المطلق وبه وفيه
وبعد ذكره في المفعول معه فتامل كيلا يفوتك شيء مما حققناه من المواضع
الثانية قوله لكن يلزم مما ذكره ومن ترديده في الكتاب ان عمروا في
قولنا قام زيد الخ قلت لا يلزم ذلك وان كان يتوهم ذلك لان قصده التر دید
فيما يكون صالحا للعطف من حيث هو هو مع قطع النظر عن غيره لا فيما
يكون مفعولا معه على القطع على الوجهين والحاصل ان قول المص فان كان
العامل لفظا وجاز العطف جاز الوجهان ليس المراد به انه مفعول معه على كلا الوجهين
بل المراد انه ان جاز العطف جاز ان يحمل على العطف مع قطع النظر عن كونه
مفعولا معه وجاز ان يحمل على كونه مفعولا معه وجاز ان يحمل مع قطع النظر
عن كونه عطفا وهذا كما تقدم في الاضمار على شريطة التفسير انه يختار رفع
ذلك الاسم بالابتداء وقد عرفت ان معناه يختار رفعه ان زال عنه قصد
انه من وقع عليه وظهر قصد انه محكوم عليه لانه يختار رفعه عند قصد وقوع
الفعل عليه لانه ح لا يكون مجردا عن العوامل اللفظية فكذا هذا يحمل على العطف

عند قصد زوال كونه مفعولا معه ويحمل على كونه مفعولا معه عند قصد
زوال كونه معطوفا فتدبّر ولو سلم ذلك اللزوم لكنه غير قادح لانه كما صدق
الحدّ على غير المنصوب ايضا ينبغي ان يصدق المحدود عليه والّا لبطل الحدّ
واعلم ان في عامله خمسة اقوال احدها لجمهور البصريين ان العامل فيه الفعل
المتقدم بتقوية الواو التي بمعنى مع كما يُفعل الهمزة وغيرها لان فعله لازم
ولا ينصبه وحده والواو غير عاملة والثاني للكوفيين انه منصوب على
الخلاف اي انّ الاسم الثاني غير مشارك للاول في الفعل المذكور لانه لا يقال
استوى الماء والخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة فتستوي واذا لم يشاركه
في الفعل فقد خالفه فانتصب بهذا المعنى والثالث للزجاج انه منصوب باضمار
فعل بعد الواو وهو لابس او صاحب والرابع للاخفش انّ الاسم بعد الواو
ينتصب انتصاب الظرف من غير واسطة لنيابته مناب مع كما كان مع ينتصب
من غير واسطة والخامس للسيرافي ان النصب الذي كان في مع انتقل الى الاسم
الواقع بعد الواو لانه لم يمكن ان يجعل على الواو ولكونها حرفا كما في قام القوم الا
زيدا والفرق بين هذا الواو وواو العطف ان العاطفة تقتضي الشركة في
الاعراب ثم مسائل الاولى انه لا يتقدم على عامله ولا على الفاعل كما يتقدم ساير
المفاعيل على عاملها لانها في الاصل للعطف خلافا لابي الفتح وابن جني فانهما
يجوزان تقديمه على الفاعل كذا ذكره الاندلسي الثانية انه لا يجوز حذف الواو
كما يجوز حذف اللام من المفعول له لان هذا يلتبس بالمفعول به دون ذلك
الثالثة انه يكون من المتعدي واللازم عند الاكثر وقال قوم يجيء من اللازم

استويت

والفعل دون المصاحبة مهنا م
وبهذه الواو تقتضي للمصا
حبة في الفعل من
غير مشاركة صح

فقط الرابعة انه انما اخر عن المفعول له لتعدية الفعل اليه بنفسه بخلاف المفعول معه واخر المفعول له عن المفعول فيه لان بعض الظروف يقع مفعولا بها واخر المفعول فيه عن المفعول به لان تعقل الفعل موقوف على تعقل المفعول به دون المفعول فيه واخر المفعول به عن المصدر لان المصدر في الحقيقة فعل الفاعل كما مر الخامسة ان معنى قولنا استوى الماء والخشبة تساويا اي ارتفع الماء بعد نقصانه الى ان وازى راس الخشبة و الخشبة مقياس يعمل في نيل النيل تعرف به ارتفاع الماء فيصلح الاراضي
قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اعلم ان الحال يذكر ويؤنث ومعنى حال يحول اذا تغير وانما الحقت بالمفاعيل لانها فضلة مثلها جاءت بعد مضي الجملة ومنع بعضهم الحال من المضاف اليه لان الحال جزء من المخبر عنه و المضاف اليه لا حظ له في الاخبار عنه وذكر الاندلسي ان الصحيح ان المضاف اليه ان كان فاعلا او مفعولا في المعنى جاز ايقاع الحال عنه مثال الفاعل اعجبني ضرب زيد عمرا قائما ومثال المفعول اعجبني اكل البسر رطبا وان لم يكن احدهما لم يجز الا انه قد جاء كقوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا واجاب عنه بعضهم نقلا عن صاحب الكشاف بان الحد لا ينتقض به لان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف مفعول فكان المضاف اليه في حكمه معنى فجاز ان يكون ذا الحال كما في قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا حال عن قوله اخيه وجاز لانه في معنى المضاف فان لحم الاخ هو الاخ وبالعكس فكذا ههنا لان ملة ابراهيم كانها في معنى ابراهيم الا ترى انه لا فرق بين اذ تقول اتبع ابراهيم وبين

ان تقول اتبع ملة ابراهيم قوله ومنه هذا بعلي شيخا وقرئ شيخ ويحتمل خمسة اوجه ا ان يكون بعلي بدلاً من المبتداء او عطف بيان وشيخ خبره ب ان يكون بعلي مبتداء وشيخ خبره والجملة خبر للاول ج ان يكون شيخ خبر مبتداء محذوف اي هو شيخ د ان يكون خبراً بعد خبر ه ان يكون شيخ بدلاً من بعلي قوله وفي المثال الثاني الضمير الذي في اشير اليه وانبه عليه والمراد من الضمير ههنا هو الضمير المجرور في اليه وعليه قوله والظرف والتمني والترجي مثال التمني ليتك عندي مقيماً ومثال الترجي لعلك في الدار قائماً قوله وغير ذلك من معنى التنبيه والنداء عند البعض وحرف التشبيه نحو زيد كعمرو راكباً وكذا المنسوب نحو انا تميمي مفتخراً او اسم الفعل نحو عليك زيداً راكباً ولم يعمل في الحال معنى حرف الاستفهام والنفي ومعنى إنَّ وأنَّ قال الزوزني الاولى ان يحال ذلك على استعمالهم بلا دليل قوله اي ارسلها معتركة قال في الصحاح يقال اورد ابله العراك اذا اوردها جميعاً الماء قوله وان كان صاحبها نكرة وجب تقديم الحال وكذا يجب تقديمها فيها اذا تضمنت معنى الاستفهام نحو كيف فعلت وكيف زيد فاعل فان كيف في المثالين حال تضمنت الاستفهام فتقدمت لطلب الصدر على العامل والتقدير على اي حال فعلت او زيد فاعل فقولنا على اي حال حال من تاء فعلت ومن المستكن في فاعل قوله ولا على المجرور في الاصح في بعض الشروح والمراد بالمجرور المجرور بحرف الجر لان المجرور بالاضافة لا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق كقولك زيد ضارب هند قائمة قوله والعامل

في رطبا هو اطيب بالاتفاق وصاحبها هو الضمير في اطيب وقيل هو الضمير
في منه قوله هو هذا او حرف التنبيه وحينئذ يكون صاحبها الضمير في انبه
عليه او اشير اليه قوله وقال مصنف الكتاب هو اطيب وحينئذ يكون
صاحبها هو الضمير في اطيب وقال بعضهم هو الفعل المحذوف اي هذا
اذا وجد بسرا اطيب منه اذا وجد رطبا الا انهم حذفوا الظرف وما اضيف
هو اليه سدا بالحال مسده كما في ضربي زيدا قائما قوله وبالواو وحده
نحو جئتك والشمس طالعة فان قلت كيف يصح وقوع قوله والشمس طالعة
وما اشبهه حالا وقد وجب كونها مبينة لهيئة الفاعل او المفعول منه
وطلوع الشمس ليس لهيئة الفاعل او المفعول قلت الحال هنا بيان هيئة
زمان صدور الفعل عن الفاعل او تعلقه بالمفعول فيكون مبينة للفاعل
او المفعول لان زمان الاتيان لازم لهما والتعبير عن الملزوم باللازم
كثير فيكون بيان ذاتهما او يقول مبني هيئة اللازم مبين هيئة الملزوم
وقيل التقدير موافقا لطلوع الشمس والموافقة هيئة الفاعل فيكون
مبنية لهيئة الفاعل فقط قوله او بالضمير وحده على ضعف قال
الاندلسي اذا كان المبتدا ضمير ذي الحال وجب الواو معه نحو جاء زيد
وهو راكب وان لم يكن كذلك فان كان في اول الجملة التي هو فيها نحو كلمته
فوه الى في فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الربط في اول الجملة
وان كان في آخر الجملة كقول الشاعر يصف غائصا بطول النفس فصف
النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال كانه يعني بان ذ القليل

والا فالقياس حذفها لانها انما يا تي تخلفا عن الضمير في الارتباط فاذا اتي بالضمير فلاحاجة اليها وانما ان الاذ حذف الواو والضمير والمص يتبع جار الله في كونه ضعيفا مطلقا وقال الحديثي وقد يخلو الجملة عنهما نحو ابيت البر قفيز بدرهم فهو مثل السمن منوان بدرهم قوله بخلاف الثبوت فانه يحتاج في استمراره الى فاعل وسبق بخلاف المنفي فانه يحتاج الى فاعل اعلم ان من الاسماء ما يلزم النصب على استقراء نحو طرا وكافة وقاطبة فاستحسن اضافتها قوله والتمييز ما يرفع الابهام الخ التمييز مصدر كمتميز اذا اخلصت شيئا من شيء وشبهه بالمفعول انه واقع في الجملة الآتية موقع المفعول قوله واما ممسوح ماخوذ من قولهم مسح الارض مساحة اي ذرعها ومعنى قوله قدر راحة قدر كف قوله وان لم يكن جنسا الجمع وانما ذكر الجمع دون التثنية لان حكمها يفهم من حكمه او اراد بالجمع ما فوق الواحد فيشملها قوله اي ان كان الاسم المفرد الذي تمييز تم بالتنوين الخ ذكروا ان الاشياء التي يتم الاسم المفرد بها النصب ما بعده على التمييز سبعة ١ التنوين ٢ تقدير التنوين نحو عندي خمسة عشر درهما ٣ نون التثنية ٤ تقدير نون التثنية نحو عندي اثني عشر درهما لان عشر واقع موقع النون ولذا بني ٥ نون الجمع نحو قوله بالاخسرين اعمالا ٦ مشابهة نون الجمع ٧ الاضافة قوله واما تمييز عن مفرد غير مقدار والمراد بالمفرد غير المقدار ما لا يعرف منه قدر الشيء بخلاف المقدار قوله لكن الاضافة اكثر عاالاصل لان الاصول التي وضع الاعراب لاجلها هي الفاعلية والمفعولية والاضافة كما عرفت وقيل

لما

لما لم يكن غير المقدار في الابهام كالمقدار كان الاصل فيه ما هو غير الاصل في التميز وهو الجزء بخلاف المقدار فانه مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل في التميز قوله والثاني عن نسبة في جملة قوله في جملة نعت لنسبة اي نسبة كاينة في جملة او شبهها فان قلت قد ذكر من قبل ان التميز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة وظاهر ان النسبة ليست بذات قلت قوله عن نسبة غير متعلق بقوله الثاني بل متعلق بمتعلق الثاني تقديره الثاني عن ذات مقدرة ناشية عن نسبة وتلك الذات انما نشات من نسبة في علم السامع وان كانت النسبة انما نشات من الذات في الحقيقة وهذا مراد الشارح من قوله والتميز عن ذات مقدرة في نسبة في جملة الا ان المفهوم من تقديره ان عن في قوله عن نسبة بمعنى في وهو خلاف المشهور قال الامام الرضي لفظة من في مثل هذا الموضع يفيدان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا عن امرك اي ان امرك سبب لفعلي ومصدر له اي النسبة سبب للتميز لانك تنسب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غير ذلك فتلك النسبة اذن مصدر وسبب لذلك التميز قوله بل في ذات اسند اليه الطيب اي في الحقيقة وهي النفس قوله وفي ذات هي سبب نسبة الطيب اليه واسند اليه الطيب في الحقيقة وهي الاب مثلا قوله فيذكر تلك الذات لرفع الابهام المستقر وهي النفس في قولنا طاب زيد نفسا والاب في قولنا طاب زيد ابا وذكر السيد عبد الله

في شرح اللب ان طاب مسند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى مقدار مبهم فاذا قصدنا ان نصرح بذلك المبهم قلنا في المثال الاول طاب شيء زيد نفسًا وفي المثال الثاني طاب شيء زيد ابًا فيكون المنتصب عنه وهو زيد مضافا اليه للذات المقدرة في المثال الاول وهو شيء وبدلاً منها في المثال الثاني قوله فالمثال الاول عبارة عنه وعن متعلقه الخ اي فالمثال الاول وهو قوله ابا هو نفس زيد او نفس ابي زيد والثاني وهو ابوة اضافة بينه وبين غيره اي صفة لغيره او صفة لمتعلقه والفرق بين الابوة والعلم ان الاول صفة اضافية والثاني صفة غير اضافية وان اتحدا في كونهما جنسا وصفة والحاصل ان الاب سواء كان نفس المميز او متعلقه ليس بصفة والابوة صفة في الحالتين والعلم متعلق به لا بنفسه تعلق الصفة بالموصوف والدار متعلق به كذلك تعلق المملوك بالمالك قوله وفيه نظر لانه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد اي فيما فهمته من شرح المص هذا الموضع نظر ووجهه انه يلزم منه كون الشرط والجزاء واحدا لما ذكره في اول القول بقوله ان كان التمييز اسما صالحا لان يرجع الى من انتصب عنه والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه وعدم افادة كون الشرط والجزاء واحدا يحتاج الى تنبيه وانه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه كما ذكره بقوله وان لم يكن صالحا لذلك تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه وان النص غير مساعد لهذا الشرح اي المتن غير موافق لهذا الكلام الذي فهمته من الشرح

لان كون الشرط والجزاء واحدا انما هو في المفهوم من الشرح لا في المتن لان
لفظه لمتعلقه غير مذكورة في الشرط فيه وفي المفهوم من الشرح وهي مذكو ره
وان حملناه على مقتضى النص ايد وان سلم كونه مساعدا لهذا الشرح
يشكل بمثل طاب زيد نفسا هذا كلامه وانا اتلوا عليك كلام الشيخ ابن
الحاجب اولا والجواب عن وجوه النظر ثانيا متمسكا بالحبل المتين والحق
المبين اعلم ان عبارة الشيخ ابن الحاجب ان التمييز قد يكون اسما راجعا
الى المنسوب اليه وقد يكون راجعا الى امر متعلق به كما في قولك طاب زيد
ابا فجائز ان يكون زيد هو الاب وجائز ان يكون الاب لمن و لده وكذ لك
اذا قلت ابوه فجائز ان يكون لكل واحد من المعنيين فهذا معنى قوله جاز
ان يكون له ولمتعلقه وان لم يكن الاسم صالحا لذلك كان لمتعلق من انتصب
عنه هذا كلامه ولا يخفى على من له ادنى مسكة فضلا على الشارح ان هذا الكلام
ليس فيه شرط ولا جزاء حتى يتحدا او يتغايرا اغني قوله فان لم يكن الخ و
هو ليس من المبحث وان وقع في بعض الشروح ما فهم منه الشارح الاتحاد على
ما قال الامام جلال الدين الغجدواني في بعض الشروح نقلت الرواية هكذا
ثم ان كان اسما يصح جعله لمن انتصب عنه ولمتعلقه فالجواب عن وجوه نظره
اما عن الثلثة الاول فهو ترد على هذا النقل لا على ما نقلناه وهو المشهور
اما الاول فظاهر واما الثاني فلان المجموع المذكور انما يكون على نقله حتى يرد
على تقدير انتفائه ما ذكروا واما الثالث فورود على نقله ايضا ظاهر
واما الرابع وهو قوله وان حملنا على مقتضى النص يشكل بمثل طاب زيد نفسا

فهو انا لا نسلم امتناع جعله لمتعلقه لاحتمال ان يكون طيب زيد من حيث
انه نفس وان يكون طيبه من حيث انه له نفسا في يكون النفس متعلقه
زيد تعلق الجزء بالكل او نقول المراد من قوله ثم ان كان اسما يصح جعله
لمن انتصب عنه اي يحتمل ان يكون لما انتصب عنه بعني ويحتمل غيره
بدليل قوله يصح ولا يلزم اتحاد الشرط والجزاء لانه غير مذكور لفظا ولا
بمثل طاب زيد نفسا لانه متعين لان يكون لما انتصب عنه فبالجملة الكلام
خال عن التعسف قوله فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس الا مع
قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور قوله وكذلك تقول لله دره فارسا
اللام في لله للتعجب والمدح ويحتمل وجهين احدهما التعجب من خيره وجوده
والثاني التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي امه اي التعجب من ذلك
اللبن الذي تربى به مثل هذا الولد الكامل في الصفات والدر في الاصل
المصدر در اللبن يدر درا اي نزل من الضرع وقيل اريد بالدر ههنا الخير
فانهم كانوا يعتقدون ان اللبن منشأ كل خير لانه من غالب اقواتهم
وقال في الصحاح لله دره اي عمله وانما اضيف فعله الى الله تعالى
لان العرب اذا عظموا الشيء غاية الاعظام اضافوه الى الله تعالى ايذانا
بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبانه جدير بان يتعجب منه
لانه صادر عن فاعل قادر مصدر للاشياء العجيبة ودره مرفوع بالابتداء
عند سيبويه وبالظرف عند ابي الحسن وفارسا من باب تمييز النسبة لان
المعنى لله دره فروسيته فهو مثل يعجبني حسن زيد ابا وهذا عند المصنف

ثدي

وَذهَبَ الزمخشري وصاحب الهادي الى انه من باب تميز المفرد **قوله** متمسكين بقول
الشاعر أتهجر ليلى بالفراق حبيبها الخ ويروى اتهجر سلمى بالفراق ويروى
موضع كاد كان والبيت لاعشى همدان عبد الرحمن وهو اول القصيدة
ووقع في ديوانه أتؤذن سلمى بالفراق حبيبها ولم تك نفسي بالفراق تطيب
الهجر ضد الوصل اي أتهجر سلمى عاشقها في الفراق وما كاد الشان تطيب سلمى
نفسا بالفراق الهمزة للاستفهام وفاعل اتهجر ليلى وحبيبها مفعول وقوله
بالفراق ظرف لغو لا محل له من الاعراب متعلق بتهجر واذا قرب بالفراق يكون
في محل النصب على الظرفية واسم كاد ضمير الشان وخبرها تطيب وفاعل
تطيب مستتر راجع الى ليلى ونفسا تميز عن تطيب مقدم عليه وهو الاستشهاد
وذكر ان دلالة البيت على جواز تقديم المميز على عامله قاطعة انما هي
فيمن انث الضمير في تطيب فيكون في كاد ضمير الشان وفي تطيب ضمير
سلمى او ليلى كما عرفت اي ما كاد تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم نفسا ولو
ذكر الضمير فيه على ان يكون ضمير الحبيب لاحتمال ان يكون في كاد ايضا ضمير الحبيب
ويكون هو عاملا في التميز على معنى وما كاد الحبيب نفسا تطيب بالفراق اي
وما كاد نفس الحبيب تطيب بالفراق فان قلت لم لا يجوز ان يكون العامل
في التميز هو كاد على تقدير ان يكون فيها ضمير الشان ايضا قلت لان تطيب
ح يكون تفسيرا لذلك الضمير فيتقدم على نفسا مرتبة فيعمل فيه **قوله**
والجواب عنه ان الرواية ممنوعة الخ واجيب ايضا بانه منصوب على خبر كان كاد
اي ما كان حبيبها نفسا تطيب بالفراق اي انسانا والنفس كثيرا ما يعبر

كاد

بها عن الانسان وبانه على حذف المضاف اي وما كان الحبيب كل اذا نفس طيبا
هذا اذ روي كان وقيل انه منصوب على اضمار اعني وقيل هو ضرورة
فلا يحتج به قوله كقوله شعر وما لي الا آل احمد شيعة الخ البيت
للكميت آل الرجل اهله وعياله والمراد باحمد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
وشيعة الرجل بالكسر اتباعه وانصاره والمشعب الطريق ويروى
وما لي الا مذهب الحق يقول ما لي اعوان غير آل محمد صلى الله عليه وسلم وما
طريق الا طريق الحق ما بمعنى ليس ولي خبر المبتداء المؤخر وهو شيعة
ولتقدم الخبر بطل عمل ما وآل احمد والا ... مستثنى من شيعته
مقدم عليه ولذا وجب نصبه وهو المستشهد واعراب المصرع الثاني
كالاول قوله اما امتناع الثلثة الاول فظ لان مدلول الثاني غير الاول
في بدل الكل وجزءه في البعض وبينهما ملابسة غير الكلية والجزئية في
الاشتمال وهذه المعاني ممتنعة في الاستثناء المنقطع قوله كقوله
شعر وبلدة ليس لها انيس الخ اليعافير وهو جمع يعفور وهو ولد
البقرة الوحشية وقال بعضهم تيوس الظبا والعيس بالكسر الابل
البيض يخالط بياضها سفرة واحدها الاعيس والانثى عيساء
الواو بمعنى رب وبلدة مجرورة به والانيس اسم ليس والخبر مقدم واليعا
مستثنى من انيس منقطع مع انه مرفوع وهو المستشهد قوله وانما
وجب النصب لانه مفعول به وفيه نظر لان المستثنى من الملحقات بالمفاعيل
ليس هو واجاب عنه الزوزني بان المفعولية اينا في الاستثناء ولا يجدي

نفعًا واعلم ان خلا لازم في الاصل من خلا المكان الا انه يعدي
في الاستثناء تضمنه مع المجاوزة وعدا فعل متعد يقتضي
نصب المفعولات في غير الاستثناء وانما قدر الفاعل لهذه الالفاظ
لفظة البعض لان الفعل لابد له من مرفوع والبعض لفظة صالحة
لذلك لكونه كالجاري ذكره سابقا اذ الكل مشتمل على البعض وقد
سبق ذكر الكل وهو قولنا جاء في القوم فلذا قدر دون غيره
قال الزوزني ويحتمل ان يكون التقدير على المجيء زيدًا عند المجي **قوله**
واختلفوا في هذه الجمل اعني عدا زيدًا وخلا زيدًا وليس زيدًا ولا
يكون زيدًا فذهب بعضهم الى انه لا موضع لعدا وخلا من الاعراب اذا
لم يكن في اولهما ما وقيل هي في موضع النصب على الحال ولفظة قد
محذوفة فان جررت بهما كان الجار والمجرور في موضع النصب اي ان
كان موجبا او بدلا ان كان منفيا وكذا لا موضع لليلا يكون و
ليس من الاعراب ولا تعلق لهما بالاول الا بالاخراج واما تعلق
العامل والمعمول فلا ومنهم من قال لهما موضع من الاعراب فان
كان بعد معرفة كان في موضع الحال وان كانت بعد نكرة كانت
صفة **قوله** ويجوز النصب ويختار البدل وفي بعض النسخ ويختار
الرفع والاول اولى لان البدل لا يختص بالرفع بل يكون في المنصوب
ايضا كقولك ما ضربت احدًا الا زيدًا والمجرور ايضا كقولك ما مررت
باحد الا بزيد **قوله** ويسمى مفرغا لانه فرغ العامل الذي قبل الا لما

بعدها فحذف المستثنى منه وجعل اعرابه لما بعد الا ويسمى باسمه وان كانت في المعنى مخرجا من المستثنى منه محذوف قوله وهو غير جائز لما مر في بحث جاءني القوم الا زيدا من انه يلزم فساد في المعنى لانه يلزم ان يكون زيد موصوفا بجميع الاوصاف الا العلم وهو محال وانما قال في الاكثر لان حاشا حرف جر عند اكثر النحاة اختلف في حاشا فذهب سيبويه الى انه حرف جر والفراء الى انه فعل ولا فاعل له والمبرد الى انه فعل كعدا وخلا واستدل عليه بان لام الجر يتعلق به في قوله تعالى حاش لله ما علمنا عليه من سوء والجواب عن الفراء ان الفعل بغير فاعل معدوم في كلام العرب وعن المبرد ان اللام زائدة لا تحتاج الى تعلق كقوله تعالى ردف لكم او تقول قد جاء الجمع بين حرفي جر كقول الشاعر خلا والله لا يلقي لمابي ولا للمابهم ابدا اشفاء على زيادة احدهما ومعنى حاش لله براءة لله من السوء قال في الصحاح حاشا لي وملحاشا لك معناهما واو ويقال حاش لله اي معاذ الله بلا الف اتباعا للكتاب والا فالاصل حاشا قوله وغير صفة الخ قوله غير مبتدا على تقدير حذوف المضاف تقديره لفظة غير وقوله صفة خبره لكنه منصوب حكما لانه مفعول تقديره وضعت صفة وقوله حملت على الا خبر بعد خبر هكذا قيل والصواب ان يرفع صفة على انها صفة غير قوله وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي الخ ترك فايدة قوله

قوله ح

بالالف ح

تابعة ولا بد منها فقوله تابعة اي مذكورة بعد متبوعها المذكور احتراز
عن نحو لكن قام الا زيد على تقدير قام رجال الا زيد لانه لا يجوز حذف الموصوف
واقامة الصفة مقامه بخلاف غير فانه يجوز فيها ذلك لكونها اصلية
في الوصفية بخلاف الا غير اصلية فيها وفي قوله لانها لو كانت تابعة لمفرد
منفي نظر لان لفظ المنفي غير مذكور في المتن مما يحترز عنه فالصواب
ما ذكره الزوزني في شرح اللباب من انه انما اشترط ان يكون تابعة لجمع
ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء فكما لا بد في الاستثناء من
متعدد ملفوظ او مقدر كذا لا بد لها اذا كانت بمعنى غير من موصوف متعدد
ملفوظ فلا يقال جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقديم الموصوف قبل الا كما
جاز في غير لما عرفت الآن **قوله** والقائل ان يقول لا حاجة الى قيد غير المحصور
والجواب ان الاعداد ايضا جمع لكنها ليست بجمع اصطلاحي بل بمعنى انها
يشمل الافراد وهذا كاف في اطلاق لفظ الجمع عليها **قوله** وفي الجواب
الاخير نظر اي قوله وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز الاستثناء
عنه ووجه ما ذكره بقوله لانه في بيان ضابطة الخ واذا عرفت ان الجواب
الاخير منظور فيه فاعتراض الثالث وهو قوله وبقولنا جاءني رجل الا
زيد بالرفع وارد على زعمه لان الا ههنا غير تابعة بجمع فيلزم ان يصح الاستثناء
ويتعذر الصفة مع انه بالعكس والجواب عنه ان قولنا جاءني رجل الا زيد
ممتنع مطلقا اما كونه مستثنى فلان المستثنى ينبغي ان يخرج من متعدد لفظا
او تقديرا وههنا ليس كذلك واما كونه صفة فلما ذكرنا انها ينبغي ان يكون تابعة

صوف

ستثناء

لجمع ليوافق حالها صفة حالها استثناء فيكون قوله فانه يصح الصفة كلاما
غير صادر عن فطانة لان الزوزني صرح بعدم صحته والامام جلال الدين الخجندي
ايضا عليه واذا ثبت انها ليست للصفة ومعلوم انها ليست للاستثناء ايضا
فيكون المثال الذي اورده نقضا غير جايز فلا يرد قوله كقوله شعر وكل
اخ مفارقه اخوه الخ البيت لعمرو بن معدي كرب وهو جاهلي لا يتعلق بفناء
العالم ويحتمل ان يريد لا بغير فان ما دامت الدنيا والفرقدان نجمان قريبا
من القطب وكل اخ مبتداء ومفارقه خبره ولعمر ابيك مبتداء خبره محذوف
اي لعمرو ابيك قسمي وجواب القسم محذوف اي لعمرو ابيك انه كذلك والاستشهاد
على ان الا جاءت بمعنى غير وان لم توجد الشرايط وليست للاستثناء والا
لقيل الا الفرقدين لانه بعد كلام موجب فلما رفعه علم انه حمله على غير فجعله
وصفا مكذا قالوا وفيه نظر لانا لا نسلم انه لو قيل كذلك لتعين كونه للاستثناء
لجواز ان يكون صفة وتح وفي كونه صفة ايضا نظر لانه وصف المضاف والقياس
وصف المضاف اليه كما مر في بحث كل رجل يا تيني فله درهم وايضا يلزم الفصل
بين الصفة والموصوف بالخبر وذلك ضعيف وليت شعري بانهم لو سلموا
كونها صفة واجابوا عنه تارة بالشذوذ وتارة بالضعيف وتارة بالحمل
على ضرورة الردف ولم لم يجعلوها للاستثناء لان كونها للصفة متعذر
لكونها غير تابعة لجمع منكور وان اعتراضات واردة وليس دليل يدل
على عدم لكونها للاستثناء ولا يرد عليه شيء وليس بمعتذر فان قلت
لو كانت للاستثناء لقيل الا الفرقدين قلت لم لا يجوز ان يحمل ههنا ايضا

على ضرورة الردف كما حمل ثم ولئن سلمنا لا يجوز ان يكون من لغة بلحرث نعم اذا اجيز وقوع الاصغة مع صحة الاستثناء سواء وجدت تلك الشرايط اولا كما هو مذهب سيبويه واكثر المتاخرين تمسكا بالبيت المذكور وبقوله صلى الله عليه وسلم الناس كلهم هالكون الا العالمون لحديث فلا كلام ومذهب الكوفيين ان الا في البيت من الخاصية والعدوان الظلم ودناهم من دانه اي اذلة يقال دنيته فدان اي جازيناهم بالمذلة كما فعلوا كذلك وتركيبه ظاهر والاستشهاد ان سوى وقع فاعل لم يبق وهو شاذ وقيل تقديره لم يبق شيء سوى العدوان قوله ولقوله تجانف عن اهل يمامة ناقتي الخ تجانف من جنف بالكسر يجنف اذا مال اي مالت ناقتي وتباعدت عن اهل اليمامة ويروى تجانب قوله ناقتي فاعل تجانف وما نافية من اهلها حال اي مايلة ومتباعدة من اهلها ولسوايكا متعلق بقصدت والاستشهاد ان سوى وقع مجرورا فوايد ١ اعلم ان الا هي اصل الادوات الاستثنائية ٢ قد ذكروا الا سيما وبله بمعنى غير سوى وبيد بمعنى غير ولما في قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ وامثاله من ادوات الاستثناء ٣ فالاستثناء من الاستثناء فان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات ٤ والاستثناء الواقع عقيب الجمل كقول القائل من قذف زيدا فاجلده واحكم بفسقه واردد شهادته الا ان يتوب فعند الشافعي يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة يختص بالجملة الاخيرة وذهب بعضهم الى التوقف والبحث عنه خارج عن هذا الفن ٥ في وقوع

التوقف

٤

يعني العداوة فان النوق ... قوله ولم يبق سوى العدوان البيت

الفعل بعد الفعل لا يقع الا مفرغا ولذا لا يقع الا بعد نفي فان وقع بعد الا
مضارع ولا يشترط ان يكون قبلها فعل بل وجود النفي كاف نحو ما زيد
الا لمن يفعل قبيحا او لنحو ما زيد الا فاعل فيكون خبر المبتدا وان وقع بعدها
فعل ماض يشترط ان يكون قبلها فعل منفي كقوله تعالى وما ياتيهم من رسول الا
كانوا او في معنى النفي في القسم نحو انشدك الله الا فعلت فان معناه ما اسئلك
الا فعلك فهو مستثنى مفرغ ٦ في وقوع الجملة الاسمية بعد الا كقولك
ماجاني من احد الا زيد خير منه وهذا من قبيل التوزيع باعتبار الصفة ولا فرق
بين ان يكون الوصف بالمفرد او بالجملة واذا وقعت الجملة بعد معرفة كانت حالا
كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قايم وهي صفة في الاصل واما الواقعة
بعد النكرة فهي صفة والاصح ان يكون حالا عند من يجوز الحال من النكرة
ويجوز دخول الواو معها نحو فتقول ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا
يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ٧ في حذف المستثنى
فانه يجوز تخفيفا عند قيام قرينة قال ابو سعيد انما يحذف من ليس الا وليس
غير خاصة دون غيرهما من ادوات الاستثناء ٨ في انه يجوز اضماره كقوله تعالى
شهد الله انه لا اله الا هو هذا الكلام وان لم يكن له تعلق بكلام الشارح لكن لا يخلو
عن فوايد جمة قوله في جواز تقديم الخبر على الاسم اعلم انهم ذكروا انه لا يجوز
وقوع خبر كان ماضيا لدلالة كان عليه بخلاف خبر المبتدا الا ان يكون
مع قد فانه يجوز كقولك كان زيد قد قام لان قد تقرب الماضي من الحال
فيجوز وقوعه خبرا لعدم دلالة كان على الحال او وقع شرطا كقوله تعالى ان

ونحو

كان قميصه قد من دبر فكان من الواجب عليه ان يذكره قوله وتقديره لان
كنت منطلقا انطلقت الجار والمجرور متعلق بانطلقت وانما قدم على انطلقت
لان ان وان كانت مصدرية الا انها مع الامر كالشرطية في السببية لان
المعنى لاجل انطلاقك انطلقت فكما ان السبب متقدم في الشرطية فكذا ههنا
هذا عند البصريين واما عند الكوفيين فان بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم
ان ان المفتوحة يكون للمجازات ايضا وعلى هذا يحملون قوله تعالى ان
تضل احديهما بالفتح قوله وانما وجب حذف كان ههنا لان ما عوض
عنها الخ ولوجود القرينة وهي ان المصدرية لانها يستدعي الفعل استدعاء
ان الشرطية ولا دليل على الخاص فيجب تقدير العام الناصب لوجود النصب
في منطلقا وهو كان الاندراج جميع تحت الكون قوله المنصوب بلا
التي لنفي الجنس وانما لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها
لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكور ليس منصوبا بل
بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى ذكره فان قلت كما
ان المنصوب بلا بعضه معرب كذلك بواقي المنصوبات كالمفاعيل واسم ان
وغيرها قلت باقي المنصوبات اما منصوبة لفظا او تقديرا او محلا و
المبني بلا ليس محله نصبا عند سيبويه واتباعه كما مر وقالوا اذا نصب
تابعه لا ينصب على موضعه وانما ينصب على لفظه وكذا اذا رفع رفع على
محل لا رجل لا على محل رجل وبالجملة ليس للا عمل في موضع رجل من
لا رجل لانه انما يكون الشيء منصوب المحل اذا وقع موقع منصوب واسم

لا المفرد لا يكون منصوبا ابدا ولانها اذا كانت مع اسمها مبتداء يكون جزء
من الكلمة وجزء الكلمة لا يعمل فيه اذ لا مانع عنه والحاصل ان القايل بانها
اذا ركبت مع اسمها المبني وصار الكلمة مبتداء قايل بانها غير عاملة في محل
اسمها ولا في خبرها ومن قال بخلافه كالمبرد والزجاج وغيرهما قايل بانها
عاملة في محل اسمها فيكون منصوب المحل وفي خبرها لاقتضائها اياهما وثمرة
الخلاف تظهر في نحو لا رجل ولا امراة ذاهبان فعند سيبويه يجوز وعند غيره
لا يجوز واعلم انهم ذكروا ان في قول النحويين نفي الجنس تجوزا لان منفي ليس
هو الجنس بل هو حكمه لان المنفي في لا رجل في الدار ليس الرجل بل كونه في
الدار قوله وان كان نصبه بالكسر بني على الكسر ذكر الزوزني نقلا عن
الرضي ان جمع المونث السالم بعضهم مبنية على الكسر مع التنوين قياسا او
سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن والتنوين الذي ينبغي ان لا
يكون في اسم لا التبرية تنوين التمكن لا ما هو علامة تمكن الاعراب يجب ان
لا يكون في المبني والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهو
مشبهة لتنوين التمكن والمازني يفتحه بلا تنوين حذرا من مخالفته في
الحركة لساير المبني بعد لا التبرية وذكروا ان هذا اولى مما قبله طردا للباب
على سنن واحد قوله لان قولنا لا رجل في الدار مبني على جواب سوال سايل
الخ قيل عليه انه ليس بصواب لان الجواب ح لا او نعم بل الصواب ما قاله المصنف
في شرح الكافيه وهو قوله وانما بني المفرد معه لما تضمنه من معنى الحرف لانه
لا من رجل قوله وبني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه لازما الخ وفيه نظر

لأنه انما يلحق تنبا في المبني على الحركة لا في المبني على الحرف وكذا في قوله
وبني على الفتح للخفة لعين ما ذكرنا فالصواب ان يقول ومبني على الحركة
او الحرف ابدا انما بعروض البناء او بني على ما ينصب به لانه اخف من
الوجهين الاخيرين قوله ومثل قضية ولا ابا حسن لها اي
هذه قضية اي حكم ولا مثل علي لها لانه كان فيصلا في القضايا
قوله والثاني انه لو فتحا لتوهم التركيب هكذا صححوه اي
توهم بناء الثاني مع الاول تركيب متعددا دايما مع وجود حرف
العطف على صيغة المبني للمفعول ونصب التركيب الذي لم يوجد
في كلامهم مثله ولو رفع التركيب على ما هو الظاهر لكان له وجه ولم يعد
بالجد ما للتحكم بل عدل بها جميعا وللقايل ان يقول هذا منقوض بالوجه
الاول قوله والخامس رفع الاول وفتح الثاني اعلم ان الزمخشري
ذكر وجها سادسا وهو عكس الوجه الخامس ولا حاصل له لان عكس
الوجه الخامس فتح الاول ورفع الثاني وهو الثالث بعينه فالحاصل
ان الوجوه خمسة صورة واحد عشر محلا لان لا الثانية في الوجه الثالث
يحتمل ان يكون بمعنى ليس والمرفوع اسمه او لنفي الجنس وقد رفع الاسم
بعدها على الابتداء من غير تكرار كما هو مذهب المبرد وفي الوجه الرابع يحتمل
ان يكون بمعنى ليس في الاول والثاني او الاولى بمعنى ليس والثانية
غير عاملة كما هو مذهب المبرد او بالعكس وفي الوجه الخامس يحتمل ان
يكون الاولى غير عاملة على مذهب المبرد قال في الصحاح الحول الحيلة والقوة

قوله واما الاعراب فظاهر لان بناء الاسم لتضمن الحرف ولا تضمن في الصفة فيصير معربًا قوله وحمل على اللفظ من قال لا اب وابنا مثل مروان وابنه الخ قاله الفرزدق في مدح عبد الملك بن مروان و مروان مَلِكٌ من ملوك العربِ والمجدُ والكرمُ ارتدي به اي جَعَلَه إزارًا قوله وابنا يُروى بالنصب على اللفظ وهو المستشهد وبالرفع على المحل ويُروى بنصب مثل على الوصف حملاً على اللفظ والخبر محذوف ويرفع على الخبر او على الصفة حملاً على المحل والخبر محذوف واذا طرق بما قبلها وهو فاعل محذوف يفسّره الذي بعده قوله والمص اشارة الى ابطال زعم سيبويه الخ اعلم ان مذهب سيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة واللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهر تاكيد لتلك المقدرة والذي حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المجمة تاكيدا دون ساير الاضافات انهم قصدوا نصب هذا المضاف المعروف من غير تكرير لا تحقيقًا وحق المعارف في التنقيد بلا الرفع مع تكريرلا ففصلوا بينهما لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه ولا عدم تكرير لا فظهر الجواب عن قوله وعمل لا في المعارف وهو غير جايز واما قوله فيبقى لا بلا خبر وهو غير جايز فالجواب عنه ظ لان حذف الخبر ليس ببعيد واجاب بعضهم بانه انما لم يرفع ولم يكرر لانه في تقدير لا مثل ابيك فيكون من باب ولا اباً لها واعلم ان هذه اللام لا يجرى على هذا الحد الا في بابين احدهما باب النفي

اي جَعَلَه رِدَاءَه وتاززيه ع

بلا لي

بلا كما مر والثاني في باب النداء كما في قول سعيد بن مالك ضبيعة شعر
يا بوس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا فانكر الامام المرزوقي
افادة هذه الاضافة التعريف والتنكير والتخصيص وان كانت معنوية
حيث قال اللام من قوله يا بوس للحرب دخلت لتاكيد الاضافة في هذا الموضع
وهي اضافة لا تخصص ولا تعرف وانما المعنى يا بوس الحرب اي يدعي انه
اولم يرد الاضافة لنون يا بوس في النصب لكونه نكرة او كان يجعله معرفة
فيبنيه على الضم والذي يدل على ان هذه الاضافة لا تخصص ان لا قد عمل
معها وهو لا يعمل في النكرات فثبت ان ما صار اليه سيبويه ومن تابعه هو
الحق **قوله** وما ان طبنا الجبن الخ البيت للكميت والطب العادة قال
في الصحاح ما ذاك بطبتي مذهبي وعادتي والجبن الخوف والمنايا واحدة المنية
وهي الموت ما بمعنى ليس وان زائدة وهو المستشهد طبنا جبن جملة
اسمية ولكن مخففة منايا خبر مبتدا محذوف ودولة اخرين معطوف
عليه اي ولكن الجبن منايانا اي علامة هلاكنا ودولة من بعدنا **قوله**

المجرورات

فقوله اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما يناقض قوله في بعض خواص الاسم
والاضافة اي كونه مضافا وقد اسلفنا لك ما هو الحق المبين فتذكر **قوله**
مثال حرف الجر لفظا مررت بزيد الخ اي مثال المضاف اليه الذي نسب اليه
شيء بواسطة حرف الجر لفظا اعلم ان كلام الشيخ ابن الحاجب يدل على ان
المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه قال نسب اليه شيء ولم يقل اسم ومثل

ضع

بقوله مررت بزيد ولكن قد حققت في اول الكتاب ان المضاف والمضاف اليه لا يكونان الا اسمين وقد صرح به الزمخشري وغيره ان في اطلاق اسم المضاف على مررت ما فيه فاستمع لما انقل اليك من كلام المهرة واستعن لفهمه بالكرام البررة وكن من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه فنقول اما تسمية مررت باسم المضاف في مررت بزيد مفعول ليس مؤولا باسم ومن حيث انه مضاف اليه مؤول ولذا قال فقد اضفت المرور الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا مؤولا بالاسم كالمبتدا واما تسمية زيد في مررت بزيد باسم المضاف اليه فقد نقل الزوزني عن الرضي انه قال وقد سمي سيبويه المجرور بحرف ظاهر مضافا اليه لكن ذلك خلاف ما اشتهر الآن من اصطلاح القوم لانه اذا اطلق المضاف اليه يراد به ما انجر بحرف مقدر واما من حيث اللغة فنحو زيد في مررت بزيد مضاف اليه بلا ريب لانه اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر هذا كلامه ويعلم منه ان اطلاق المضاف اليه على زيد في مررت بزيد انما هو بحسب اللغة سواء اول مررت باسم او لم يؤول اما اذا لم يؤول فظ واما اذا اول فلان المضاف اليه المصطلح ينبغي ان يكون الاضافة بينه وبين المضاف معنوية او لفظية وايضا ينبغي ان يكون المضاف اليه المصدر اما المضاف او الحرف المقدر او الاضافة على الاختلاف المشهور وهو منتف فيكون مراد المحشي من قوله ومن حيث انه مضاف اليه مؤول بالاسم ان زيدا من حيث انه مضاف اليه لغة مؤول بالاسم وفي بعض

الشرح وانما اطلق على المجرور بحرف الجر اسم المضاف اليه لان حروف الجر تسمى حروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء قوله ويفيد تعريفا مع المعرفة الخ انما حكموا بان غلام زيد معرفة وغلام لزيد نكرة لان الثاني يصلح لكل واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد على طريق البدل وهو معنى النكرة واما الاول فانه اشارة الى معهود مخصوص بينك وبين مخاطبك فافادة الاضافة تعريف العهد كما يفيد الالف واللام تعريف العهد نحو الغلام ولولا ذلك لم يبق فرق بينهما لحصول اختصاص زيد بالغلام في الصورتين قوله الاسماء توغلت في الابهام نحو مثل وغير وشبه وكذلك كل ما هو بمعناها من نحوك ونظيرك وسواك وغيرها فان قلت لم لم يستثن المصنف هذه الاسماء لانها لا يفيد التعريف وان اضيفت الى المعرفة كما قال الشارح قلت كانه اختار ان الاضافة هذه الا لفظية قال صدر الافاضل امتناع تعريف هذه الاسماء ليس لتوغلها في الابهام كما قالوا والا لما تعرف المغايرة والمشابهة والمماثلة اذا اضيف الى غير معمولها بل لانها صفات في الاصل للحال بمعنى مماثل ومغاير فيكون الاضافة ههنا لفظية فلم يمكن المضاف بها تعريفا فان قلت لو كانت الاضافة فيها لفظية لجاز دخول اللام عليها قلت اجاب عن هذا السؤال الاندلسي بقوله وهذه وان كانت في الاصل صفات الا انها اعتبر ظرفا من الاسمية ولذلك لا يعمل عمل ساير الصفات فمن حيث هي صفات الاضافة فيها لفظية ومن حيث انها اسماء لم يجز دخول لام المعرفة على المضاف توفيقا على الشبهين

اسماء

ضافة

خطها وقال صاحب الهادي لا يجوز ادخال الالف واللام على غير نص عليه
سيبويه لانه لا بد لها من الاضافة والمضاف اليه اما مذكور او معنوي
في حكم الثابت فلا يجتمع معه الالف واللام ولا يجوز تثنيته ولا جمعه
نص عليه سيبويه ولا يجوز ادخال الالف واللام على كل وبعض ايضا ذكره
الاصمعي ومما لا يتعرف بالاضافة الجهات الست وعند وحيث ونحوها
قوله قال ذو الرمة شعر ثلث الاثافي والديار البلاقع اسم ذو الرمة
غيلان وكنيته ابو الحارث وذو الرمة لقب دعته به امراة فجرى عليه
واول القصيدة أمنزلتي مي سلام عليكما • هل الازمن اللاتي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف ثلث الاثافي والديار البلاقع • مي اسم
امراة التسليم مصدر سلم والسلام الاسم كسبحان والعمى ههنا الحيرة
من الحب وعدم الحيرة بالشيء وقد حذف احدى اليائين من الاثافي كالاواقي
والاماني في جمع اثفية واوقية وامنية على وزن افعولة بضم الهمزة
فاعلت اعلال مسلمي والاثافي احجار القدر وقد يكون ... وجبل
ثالثها والبلاقع جمع البلقعة الارض الخالية التي لا شيء بها ينادي
المنزلتين ... لتحيره وشدة حزنه ويسلم عليها ويستفهم عن رجوع
تلك الايام التي مضت مع العشقة ويقول هل تجيب تسليم العشاق
اذا سلموا عليها وهل تزيل تحيرهم من الوجد والحزن تلك الاثافي
في منازل الحبيبة والديار الخالية بها وقال الحديثي المعنى لا تطمع في خير
الدنيا فان الخير في غيرها الهمزة حرف النداء ومنزلتي مي منادى مضاف

والباقي ظ وقوله ثلث الاثاني فاعل يكشف والفاعل في يرجع مضمر
على راي البصريين قوله وقال الفرزدق شعر فسما وادرك خمسة
الأشبار وصدره ما زال مذ عقدت يداه ازاره وبعده
يدني خوافق من خوافق تلتقي في ظل معتبط الغبار مثار يمدح
يزيد بن المهلب بن ابي صفرة قوله سما اي زاد ونما وارادبخمسة الا
القبر وفي الكشاف ان قوله وادرك خمسة الاشبار اشارة الى مذهب
علي بن ابي طالب رضي الله عنه وهو انه يعتبر البلوغ بالقامة ويقدر ذلك
بهذا القدر وقيل المراد به السيف وهو اطول ما يكون من السيف وقيل
اراد عصا الخطابة وكانت مختصة بالملوك وقيل اعتدال القامة يقول
ما زال هذا الممدوح من صغره الى كبره يجر الجيوش ويتولى العساكر قوله
ما زال فعل من الافعال الناقصة واسمه مستتر ومذ ظرفه مضاف الى الجملة بعدها
وسما معطوف على عقدت وكذلك وادرك وخبر ما زال قوله يدني في البيت
الثاني والخوافق الرايات ومعتبط الغبار مكان لم يقاتل فيه قبله ولم يثار
غباره حتى اثاره وان استشهاد في البيتين على ان المضاف في الاعداد جاء
مجردا اعني حرف التعريف في قوله خمسة الاشبار وثلث الاثاني ولقائل ان يقول
لا شاهد في البيتين لان الكوفيين يجوزون تجريد المضاف ايضا كما يجوزون
ادخال اللام ولا يقولون يجب دخول اللام على كل عدد مضاف فان قلت
المقام مقام التنوين لان المعنى فسما وادرك القدر الذي هو خمسة الاشبار
والثلث من الاثاني فلما لم يفعل ذلك دل على ان المضاف يكون بدون اللام في

اشبار

باب العدد وهو المستشهد قلت لو استقام النظم مع اللام فيهما لما بعد استعمالها معرفتين فالاستشهاد بهما ليس بضربة لازب قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها البيت للاعشى وآخره عوذا يزجي خلفها اطفالها ويروي ظلاؤها الهيجان من الابل البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك وعبدها اي العبد الذي يرعاها والعوذ جمع العائذ بالعين المهملة والذال المعجمة وهي الحديثة النتاج في الصحاح العوذ الحديثات النتاج من الظباء والابل والخيل واحدتها عائذ مثل حائل وحول وتزجي اي تساق والاطفال جمع الطفل بالطاء المهملة وهو المولود وولد كل وحشية طفل قوله الواهب خبر مبتدا محذوف اي هو الواهب وهو مضاف الى المائة والهيجان صفة المائة وعبدها معطوف على المائة وعوذا ويزجي حالان من المائة خلفها ظرف يزجي واطفالها فاعل يزجي واستشهد انه عطف وعبدها على المائة فيكون التقدير الواهب عبدها وهو مثل الضارب زيد لكنه ضعيف قوله وكذلك جاز رب شاة وسخلتها بقال لاولاد الغنم ساعة يضعفه امه من الضان والمعز جميعا ذكرا كان او انثى سخلة والجمع سخل وسخال قوله وجوابه ان نقول التحليق في اضافة الحسن الوجه الخ ولقائل ان يقول الخفة ينبغي ان يكون بحذف التنوين او النون لا بحذف اي شيء كان ولو سلم فينبغي ان يكون من المضاف واجاب بعضهم عن القول بان هذه الخفة لما اشتركت بتلك الخفة في اصل معنى الخفة اخذت حكمها قوله لان المضاف اليه غير معرف باللام في الضارب زيد وانما اعتبر في وجدانيه تعريف الثاني لان

اللام في الثاني هي مصححة للجر اذ لو لم تكن يوجب اذ يقال الضارب رجلاً
بالنصب على المفعولية قوله وانما يجب الاضافة في ضاربك من غير نظر
الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل الخ وتحقيق هذا
الكلام ان ضارباً اضيف الى الكاف بلا نظر الى التخفيف بل لكراهة ان
يجتمع التنوين او النون مع الضمير المتصل لان التنوين يوذن بالانفصال
مابعدها الخ قوله وبقوله حبنة الحمقاء وهي الوجلة وانما نسبوها الى
الحمق لانها تنبت في مجاري السيل ومطاوي الاقدام قوله لانه يقال
قطيفة جرد وثياب اخلاق القطيفة دثار مخمل والجرد وهو الثوب
اذا الآن واسخن والاخلاق جمع خلق وهو البالي قوله نحو ليث
واسد في الاعيان وجنس ومنع في المعاني هذه الامثلة للتمثيل
في العموم نحو الكل والجميع لا يقال كل الجميع ولا جميع الكل قوله وذلك
لان الدراهم اخص من الكل والشيء اخص من العين لان الكل قبل
الاضافة جاز ان يكون دراهم او غيرها وبعد الاضافة اختص بالدراهم
ولان الكل اسم لجملة اجزاء الشيء واجزاء الشيء غير الشيء
وكذلك لفظه العين قبل الاضافة جاز ان يطلق على العدم المحض
والعدم المضاف كعدم زيد والموجود وبعد الاضافة تختص بالشيء
الذي لا يطلق الا على الموجود قبل ان يقع مضافا اليه وبعلمه كذا
في بعض الشروح وقال صاحب الهادي هذا اذا كانت اللام في الشيء
جنسيته اما اذا كانت للعهد فاعميته العين لاشتمالها جميع الموجو

لـ

هم

ذات

بخلاف الشيء فانه مخصوص لشيء معين كزيد او عمرو او غيرهما **قوله** متمسكا بقوله شعر وابي مالك ذو المجاز بدار الى آخره قد احلك
ذا المجاز وقد ارى وابي ما لك قد رأى تقدير من الله تعالى اي نزلك
ذو المجاز موضع بمنى كان به سوق في الجاهلية يقول قدر من الله تعالى
نزلك في هذا الموضع واقسم بابي مالك هذا الموضع بدار فقوله قدر
مبتداء والجملة التي بعده خبره والمبتداء النكرة تخصص بكونه في المعنى
فاعلا والتقدير ما احلك ذا المجاز الا قدر وارى فعل وفاعل
وقوله ما لك ذو المجاز بدار مفعوله وابي قسم توسط بين الفعل والمفعول
وجوابه محذوف والتقدير وابي انه كذلك وذو المجاز اسم ما وبدار
خبرها ولك معمول بدار والاستشهاد انه رد لام الفعل في ابي
قوله وان كان شاذا اوجه الشذوذ عدم كون الاب علما **قوله** شعر
فلما تبين اصواتنا الى آخره تبين وبين واستبان جاءت متعدية
ولازمة وتبين في البيت متعد وفدينا من التفدية بمعنى جعل
الشيء فداء الابين جمع الاب تقول فلما سمعن تلك النساء اصواتنا
بكين وقلن لنا نفديك بآبائنا ولفظة بكين من المصراع الثاني
قوله فلما ظرف بمعنى حين مضاف الى الجملة بعدها وبكين جواب
لما وهو العامل فيه والبا في ظاهره **قوله** واما ضم الفاء فليدل على
الواو المبدلة عنها الميم فيه نظر لان الفاء عند ثبوت الواو ولم يكن
مضمومة مع الميم بالاولى وفيه نظر **قوله** واما كسر الفاء فلانه

لا عوض الخ لا يخفى عليك برودة هذا التعليل وفي فم لغات غير ما ذكر وهي التشديد مع الفتح واتباع الفاء بحركة الميم في الاحوال الثلثة وفما بالقصر فيها قوله فهذه اللغات الثلث الاخيرة وهي المهموز والمعتل الملحق بالصحيح والمقصور مخالفة للغة الاولى ووجه المخالفة حالة الاضافة ظاهر واما حالة الافراد في الثلثة فلذلك لظهور الاعراب في الثالثة حالة الافراد بالحركات تقديرا وفي القول لفظا واما في الاولين فلا مخالفة في الظاهر لان اعرابها بالحركات لفظا كالاولى اللهم الا ان يقال ان المخالفة ليست في الاعراب فقط بل في كونها مهموزة ومعتلة قوله وجاء من به الخ الهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه المتكلمون يفرق بين الوصف والصفة فالوصف عندهم لفظة الوصف بكريم وعالم وغير ذلك والصفة هي المعنى القايم بالموصوف وعند النحويين الوصف والصفة والنعت بمعنى واحد واصل الصفة وصفة فاعل اعلال عدة قوله عموما اي في جميع استعمالاته بمعنى في جميع استعمالاته يدل على معنى في متبوعه اي سواء استعمل خبرا وحالا ونعتا كتميمي فانه لا يستعمل الا لان يدل على معنى في متبوعه مثلا اذا قلت انا تميمي فانه يدل على معنى في متبوعه نحو اي رجل فانه يدل على معنى في متبوعه اذا استعمل نعتا اما اذا لم يستعمل نعتا نحو اي رجل عندك فلا قوله والمضمر لا يوصف ولا يوصف به اعلم ان الاسماء بالنسبة الى الوصف والوصف بها على ثلثة اضرب اسم لا يوصف ولا يوصف به كالعلم واسم

فوق

وهو المضمر واسم يوصف ولا يوصف به

يوصف ويوصف به وهي ثلثة اصناف ما فيه الالف واللام والمضاف والمبهمات
واما القسم الرابع وهو ان يوصف به ولا يوصف فلا يوجد في الاسماء المفردة
وانما في لكن في الجمل فانها يوصف بها ولا يوصف **قوله** فلان بعض المضمرات وهو
انا في غاية الوضوح فحمل الباقي عليه قيل عليه انه انما يتم ان لو كانت فايدة
النعت هي التوضيح لا غير وليس كذلك اجيب بان الاصل في وصف المعارف
ان يكون التوضيح والتخصيص فلما لم يوضع لذلك فبالاولى انه لا يوصف
لغيره **قوله** والموصوف اخص او مساو واعلم انهم اختلفوا في معنى الاخص
ههنا وما المراد منه فبعضهم ذهب الى ان المراد منه الاخص المنطقي وهو ما
يكون مستلزما للشيء من غير عكس مثلا اذا قلت مررت بزيد الطويل
فالطويل اعم من الموصوف لان الطويل كما يكون لزيد يكون لعمرو وغيره
وزيد المجرور به لا يكون الا طويلا ودليل هؤلاء على ان الصفة يجب كونها
عامة بهذا المعنى انها لو اختصت بالموصوف وتساوت لا يحتاج الى ذكر الموصوف
بل يكتفى بها نحو رايت الانسان الادمي فانه لا فايدة في الجمع بينهما لا فايدة
كل منهما ما يفيد صاحبه وبعضهم ذهب الى ان المراد بالاخص ههنا الاعرف
لا الاخص المنطقي لانه لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في
المعارف فانك تقول لقيت الشيء العجب فظ انه لا يطلق العجب على كل ما
يطلق الشيء واما في النكرات فانك تقول رايت شياء ابيض وايضا
لو اريد الاخص المنطقي لا ننتقض بمثل الحيوان الضاحك فان الموصوف اعم
من الصفة فلا يكون المراد ذلك بل المراد ان المعارف خمس اذا وصف بعضها

عليه م

بعض

ببعض كان من الواجب ان يكون الموصوف اعرف من الوصف لان الموصوف هو
المقصود واجيب عن الاول فانه ممتنع وعن الثاني بان النكرات يجوز و صف
الاعم منها بالاخص كقولك شيء طويل وعلم نافع وذكر جميل لان الغرض
بوصفها تقليل عمومها مع تساويها لصفاتها في عدم التعيين فلذلك لم يحافظ
فيها على تقديم الاخص على الاعم وعن الثالث بانا لا نم اذ الحيوان اعم من
حيث المفهوم وان كان اعم من حيث الخارج فان مفهوم الضاحك شيء له الضحك
وهو لا يلزم ان يكون حيوانا والا لكان الحيوان داخلا في طبيعة الضاحك
وهم لا يلتزم ولكان الضاحك متضمنا للحيوان وليس كذلك واذا عرفت ما
ذكرنا فاعلم ان الشارح اشار الى المذهب الثاني اي والموصوف يجب ان يكون
اعرف من الصفة والى المذهب الاول بقوله او يجب ان يكون اخص من الصفة
او مساويا لها من حيث المفهوم زعما منه ان لفظ المتن يحتمل كليهما وليس كذلك
لانه لو كان المراد بالاخص في المعنى الاول لوقع قوله او مساويا ضايعا لما عرفت
من استبداد الفهم هذا ولعمري ان هذا الموضع مما لم ينقب ... ولم ترك ...
فخذه مني وان لم اكن اهلا لذلك **قوله** حملا على الصفة يعني لا يقال هذا اذا
اريد الصفة اما اذا اريد البدل او غيره فلا كلام في الجواز **قوله** وتعريفها
باعتبار معناها انما هو باللام اي تعريف اسماء الاجناس باعتبار معانيها
ومدلولاتها التي هي في نفسها انما يحصل باللام لانه الموضوع لتعريف الشيء با عتبار
نفسه فاختص وصف المبهم باسم الجنس ذي اللام لا بالمضاف اليه او الى غيره لان
الاضافة تعرف الاسم باعتبار التعلق لا باعتبار معناه في نفسه الذي هو المقصود

هُنَا قوله وَاما قوله فاليوم قربت تهجونا وتَشْتُمنا الخ الهجو ضد المدح
وَشتم من بَاب ضَرَب ومَا في مَا بِكَ بمعنى ليس وَاسمها محذوف وَالتقدير
ماهذا المذكور ومن عجب خبرها وَبك حال وَالمعنى يساعد كونها موصولة
الا انه يلزم زِيَادة من في الاثبات وَالاستشهاد انه عطف الايام على الضمير
المجرور المتصل بدون اعادة حرف الجر وحمله الشارح على الشذوذ والحديثي على
الضرورة اكتفاءً بما سَبَق قوله وقول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرءً
البيت لابي داود وتوقد اصله تتوقد خوله اكل امرئ الهمزة للاستفهام
وكلَّ مفعول تحسبين وَالياء فاعله وامرئ مفعوله الثاني ونارًا معطوف
على امرئ الثاني وَالاستشهاد مذكور في الشرح قوله فلما قال تقرر امر
المتبوع اي تعين وتحقق ذلك التابع المعنى الذي يدل عليه للمتبوع ويمكنه
في نفس السامع خرج العطف بالحروف والبدل لان احتمال ارادة متعلق المتبوع
معهما مثله مع عدمها اي كما انك اذا قلت جاءني زيد احتمل ان يكون الجائي متعلق
زيد واسندت المجيء اليه مجازا فكذا اذا قلت جاني زيد اخوك بخلاف اذا قلت
جاءني زيد زيد فانه لم يبق ذلك الاحتمال قوله لما قال في النسبة او الشمول اي ثبت
ذلك التابع مايدل المتبوع عليه من امر في نسبة الحكم الى نفسه او في نسبته الى جميع
اجزائه قوله واعلم ان الحد المذكور لا يتناول اجمع واخواته اجيب عنه بان
تناول الحد هذه الاشياء ظ لان المراد بالتقرير المذكور اعم من ان يكون بالاستقلال
او بالتبعية وح فلا حاجة الى قوله فلو قال الخ قوله او نسبة شيء غير المتبوع
الى شيء غير المتبوع كما في اخوات اجمع وكما في قولنا ان ان زيدا قايم قوله فان

انت تاكيد لفظي مع انه لم يكرر اللفظ الاول اجيب بانا ليس نعني تكرير
اللفظ الاول ان يعاد اللفظ الاول بعينه حتما بل لو اعيد مراده فيكون
مما نحن بصدده فلا حاجة الى قوله فالاولى ان يقول اللفظي تكرير اللفظ الاول
واتيان بمرادفه قوله اي والتاكيد المعنوي بالفاظ معدودة هي التسعة
المذكورة وما اخذ منه بالتثنية والجمع قال المالكي جميع وعامة عند سيبويه بمنزلة
كل وان غفل ساير النحاة اعلم ان النفس والعين يعبر بهما عن حقيقة الشئ
اذا اجريا تاكيدا ومعناهما اثبات الحقيقة والكل مشتق من تكلله الشيب
اذا احاط به ومنه الاكليل واما اجمعون فظاهر انه من الجمع فمعنى كل واجمعون
واجمع وجمعاء وجمع وكلا وكلتا العموم واكتع من قولهم اي عليه حول كتيع
اي تام ومنه ما بالدار كتيع اي احد حكاه يعقوب وقال الجوهري سمعت
من اعراب بني تميم وابتع بتقديم الباء التحتانية بواحدة على التاء الفوقانية
بنقطتين طول العنق مع شدة مغرزه وذلك يدل على اجتماع القوة وابصع
بالصاد المهملة من البصع وهو الجمع قال الجوهري سمعت من بعض النحويين ولا ادري
ما صحته قال وبعضهم يقول بالضاد المعجمة وليس بالعالي وهو من قولهم جهته
تبضع اي تسيل عرقا لان فيه تتابعا هذا كله من الصحاح وكلام ابن جني
يشعر بانه الاشتقاق لهذه الالفاظ كبطشان في قولهم زيد عطشان بطشان
فيكون ح من الاتباع التي تذكر لشدة التاكيد مرعيا فيها التوافق في الوزن
ولام الفعل قوله ولقايل ان يقول كما ان المثنى يحتمل الواحد يحتمل الجمع الخ
فح يجوز ان يقال اختصم الرجلان كلاهما دفعا لارادة الجمع قوله وهو اي الباقي

خمسة اي كل واجمع واكتع وابتع وابصع قوله ولكن باختلاف الضمير في الكل اي في لفظ الكل لان الكل واجمعين يليان العوامل قليلاً بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا اي انما جاء تاكيداً كقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وكلاً اتيناه حكماً وعلماً ومن كل تاكلون لحماً طرياً لكنه قليلاً فلا يظن انها فاعل او مفعول يعني ان اللبس فيها اقل لملازمتها للتبعية في الاعم الاغلب بخلاف النفس والعين فانهما اسمان يليان العوامل كثيرا اي يعمل فيها العوامل لا بحكم التبعية تقول طابت نفس زيد ورايت نفسه وجاء بنفسه وكذلك العين فلو قال زيد قام نفسه واخوك خرج عينه من غير توكيد جاز ان يظن انهما فاعلان للفعلين اللذين قبلهما لوقوعها لوقوعهما في اكثر الاحوال لغير التا هذا تحقيق كلام الشارح وفي جعله اجمعين كالكل في هذا الحكم نظر لان الكل وان وقع غير تاكيد في بعض المواضع الا ان اجمعين عوض لا يقع كذلك اي لا يلي العوامل فلا يشتبه بالفاعل ولا كذلك الكل فالاولى ان يقال لان الكل يلي العوامل الخ واجمع وما كان من لفظه اضعف في التبعية من كل ولذا قدم عليه فاذا لم يشترط التاكيد مع كل فمعه بالطريق اولى ثم من النحاة من قال ان الضمير المنفصل والنفس والعين كلاهما تاكيد للضمير المرفوع المتصل لانه المقصود بالتاكيد ومنهم من قال ان الضمير المنفصل تاكيد لضمير المتصل و النفس والعين للضمير المنفصل لانها بعده فهو احق بالتاكيد بهما من الاول لوجود الفصل بينهما وبين المتصل بالمنفصل قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع الخ هذا اذا جعلت هذه الالفاظ غير مشتقة كما هو مذهب ابن جني

اما اذا كانت مشتقة فيكون موضوعة مقيدة ما يفيده اجمع ويكون مثله
في التعريف ولزوم التبعية افرادا وجمعا هكذا افاده الحديثي قوله اعلم
ان هذه الالفاظ المؤكدة بها لها ترتيب اعلم ان في هذا اربعة اقوال المشهور
ما ذكره الشارح والثاني لابن كيسان انه لا بد من تقديم اجمع واما البواقي فلا
ترتيب فيها والثالث انه يجوز حذف اجمعين لكن يجب رعاية الترتيب في البواقي
والرابع انه يجوز حذف اجمعين ولا يجب رعاية الترتيب في البواقي ولكل منها
مستشهدات تركناها مخافة التطويل ثم ان لهم فيما ذكروا وجهين احدهما
ان الثاني تاكيد للاول والثالث للثاني وهكذا والآخر ان لجميع تاكيد للمؤكد
الاول قوله واجاب عنه بعضهم بانه كرر الاول الا انه الخ قال صاحب الهادي
لا يبعد جعل هذه الاسماء توكيدا لفظيا فاما اذا جعلنا اكتعين ابصعين
ابتعين توكيدا لاجمعين مع انها لا توافق اجمعين الا في لازم الفعل فلان
نجعل هذه الاسماء توكيدا مع توافقها الاصل في اكثر حروفها كان اولى وهذا الكلام
مشعر بان اكتع وابصع وابتع اذا جعلن توكيدا لاجمع كن من اللفظي فتدبر
قوله والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه وانما قيل لهذا بدل الاشتمال
قال بعضهم لاشتمال الاول على الثاني وبه اخذ الحاجبي وابو البقا لا كاشتمال
الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث
يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى الثاني فيجيء الثاني ملخصا لما دل عليه
الاول مبينا له وقيل لان الثاني مشتمل على الاول قال الجرجاني في قولهم سلب
زيد ثوبه لان الثوب لما اتصل به واشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه فيصح

كد

ابداله منه وقال المبرد لاشتمال الفعل المسند الى المبدل على البدل المفيد ويتم لان الاعجاب في نحو اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ثوبه ظاهر انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه واليه ذهب الاندلسي وجلال الدين الغجدواني ويرد على هذا بدل البعض نحو اعجبني زيد راسه فالاعجاب بالنسبة الى الراس مثله اي يحسن في الاشتمال ولكن لا يقدح هذا في اختصاص التسمية لان بدل البعض له لقب يختص به وهذا البدل يختص بهذا اللقب في الاصطلاح وان وجد معناه في غيره وفي اعراب صاحب اللباب قولهم نظرت الى القمر فلكه من بدل الاشتمال فلا يرد ان ههنا قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض اذا عرفت هذا فاعلم انه لا بد في بدل الاشتمال من ضمير كما كان في بدل البعض ويكون متصلا ومنفصلا وظاهرا ومقدرا **قوله** قال الشاعر ذريني ان امرك لن يطاعا الخ البيت للقطامي وقوله لن يطاعا خبر ان والتاء لفتتني مكسورة وحلمي بدل من الياء بدل اشتمال وهو المستشهد ومضاعا مفعول ثان لالفتتني اي ما وجدت حلمي مضاعا **قوله** شعر اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان بها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وقصة هذا ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله وقال ما والله ما نقبت ولا دبرت فانطلق الاعرابي فجعل يقول وهو يسوق بعيره هذا الشعر يقال نقب البعير بالكسر اذا رقت اخفافه

وذنب بالكسر اذا تخرج ظهره والجحف الهزال قوله وما ان بها لفظ ان زايدة اي ما بها نغب وقوله اغفر له دعاء وقوله اللهم اصله عند البصريين يا الله فحذف حرف النداء وجيء بميم مشددة عوضا عنها ولهذا لا يجتمعان وعند الكوفيين يا الله امنا اي قصدنا بالخير فحذف حرف النداء من الاول والهمزة والضمير من الآخر فبقي اللهم وقد مر والاستشهاد ظ قوله فغي مثل قول المراء شعر انا ابن التارك البكري بشر الخ اعلم ان التارك ان عديناه الى مفعولين فقوله عليه الطير ثانيهما والا فهو حال وعلى كلا التقديرين ارتفع الطير بالظرف المستتر اغنى عليه وقوله ترقبه حال من الطير لكونه فاعلا لعليه وو قوعا

ضد الطاير حال اما من الطير واما من المستكن في ترقبه وقيل عليه ظرف لغو متعلق بوقوعا والطير ترقبه جملة اسمية حال من البكري بالضمير فقط ووقوعا مفعول لترقبه والاستشهاد مذكور في الشرح يقول انا ابن الذي ترك بشرا بحيث ينتظر الطيور ان يقع عليه اذا مات يعني جرحه جراحة قريبة الى الموت قوله اما الفرق المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمد بحديث الخ قال النحاة لو قال زوجتك بنتي فاطمة واسم بنته عايشة فان اراد عطف البيان صح النكاح لان الغلط لم يقع في معتمد الكلام و اراد البدل لم يصح لان الغلط وقع في معتمد الحديث هذه الفايدة

اورده الحديثي قوله فالمبني هو الذي لا يوجد فيه آخر الشرطين
على سبيل منع الخلو فقط ؛ اي فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد
الشرطين بل وجد فيه ضده على سبيل منع الخلو فقط قوله لانها
ليست باسماء جواب سؤال مقدر يرد على قوله لكونها معطوفة
الاسماء وتقديره ان يقال لما كانت معطوفة على الاسماء فلا يكون اسماء
لوجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فاجاب بقوله لا لانها
اي كونها معطوفة على الاسماء الا انها ليست باسماء بل لانها لا يطلق
عليها اسماء الاصوات في الاصطلاح بل الاصوات فقط قوله وقوله تع
حتى توارت بالحجاب اي الشمس وقوله تع ولابويه لكل واحد منها السدس
اي لابوي الميت قوله لامتناع الفصل بين الجار والمجرور وتحقيق
هذا الكلام ما ذكره الحديثي من عدم كون المجرور متصلا بقوله وذلك
لان المرفوع والمنصوب قد يقعان حيث لم يتقدم عليهما شيء او حيث
لم يتقدم شيء يصلح لاتصالهما به نحو انت قايم ويوما اياك ضربت
فيتعذر الاتصال ح والمجرور لا يتقدم على جاره ولم يحذف جاره ولم
يحتج الى انفصاله فبقي على اصله في الاتصال قوله لوجود قرينة دالة
على من هو له وهي الهمزة فانها يدل على انه للمتكلم المفرد مذكرا كان
او مونثا او النون لانها تدل على المراد رتبة الباقية كما ان التاء
والياء قرينة للخطاب والغيبة كذا ذكره النجدواني وقيل القرينة
في المتكلم هو المتكلم ثم اعلم ان خلط لازم الاستتار بجايز فالازم

فى اربعة افعال افعل امر للمخاطب وتفعل له وافعل ونفعل وغير
اللازم فيما سواها ومعنى اللزوم ان اسناد هذه الافعال اليه خاصة
لا تسند البتة الى مظهر ولا الى بارز وغيرها تسند الى الظاهر
والى المستتر والى البارز اذا وقع الفصل نحو قام زيد وزيد قائم وما
قايم الا هو **قوله** لوجب استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا
غايبا نحو زيد ضرب الخ فان قلت هلا علم من كلامهم ان استكنان ضمير
المرفوع الواحد الغايب غير لازم وهنا يفهم من قوله لوجوب الخ لزوم
الاستكنان قلت الغرض من قولهم استكنان ضمير الواحد الغايب غير
لازم ان اسناد الفعل الى ضمير الغايب لا يكون لازما بل يجوز ان يقام
اسم ظاهر مقامه ويسند الفعل اليه والمراد هنا انه اذا اسند الفعل
الى الضمير الغايب يجب ان يسند الى مستكنه اي لا يبرز هذا الضمير
ويسند الفعل اليه الا لفصل **قوله** واما ان يكون الضمير اسند اليه صفة
جارية على غير من هي له اي على غير صاحبها اي تعلقت لفظا بغير ما هي له
معنى فانه ينفصل عند البصريين **قوله** فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب
زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب عمرو فان قلت من اين علم هذا واحتمال
عود الضمير اليهما باق سواء ابرز اولم يبرز فيكون الالتباس باقيا
فى صورة الابراز وعدمه قلت الالتباس فى صورة الابراز لان الانفصال
عدول عن الاصل فيرجع الى ابعد المذكورين لانه ايضا عدول عن الاصل
فاذا كان الضارب زيدا وابرز يكون ذلك الابراز آية على عوده الى ابعد المذ

كورين

فحير تنفع الالتباس ح وكذا الالتباس في صورة الاستتار لانه اصل فير جع
الى اقرب المذكورين لانه ايضا اصل فاذا كان الضارب عمرو او استتر يكون
ذلك الاستتار آية على عوده الى اقرب المذكورين فلا التباس اما اذا
كان الضارب زيدا او استتر لم يعلم انه عائد الى عمرو على ما هو الاصل فيكون
الضارب هو او عائد الى زيد على ما هو المقتضى فيكون الضارب هو فلزم
الابراز ح قوله لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لم يحتج الى الفصل وذلك
لان تخلل ضمير الفصل بين المبتدا والخبر ليؤذن بانه خبر لا نعت مثلا
اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر
الخبر فجيئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة هكذا ذكروا وقالوا ولذا
سمي فصلا وانت خبير بان هذا انما يتمشى فيما اذا كان الخبر معرفة او
اذا كان نكرة مشابهة نحو زيد افضل منك ومكرا اولئك هو يبور وانه هو اضحك
وابكى وزيد هو مثلك او كان معرفة لكن لم يكن المبتدا خاليا من النواسخ
كقوله تع ان كان هذا هو الحق وان الله هو السميع العليم او كان الاول ضميرا
كقوله تع وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين ونبئ عبادي اني انا الغفور الرحيم
وان ترن انا اقل منك مالا وولدا فلا للامن من الالتباس اذ النكرة لانها
لا تقع صفة للمعرفة والصفة توافق الموصوف في الاعراب والضمير لا يوصف
ولا يوصف به فكان القياس على مقتضى العامل ان لا يتخلل الا بعد ان يكون
المبتدا من النواسخ سوى افعال القلوب وان يكون الخبر معرفة مع انهم
اجازوه في غير ذلك كما رايت والاخفش جوز وقوعه بين الحال وصاحبها وعليه

خاليا م

قراة هولاء بناتي هن اطهر لكم بنصب اطهر وقد كنت متاملاً في سبب هذا الجواب ومتالماً من الم الجاز باز وان كنت على خبرة من كلام الزوزني حيث اجاب عنها بالاتساع لكني لم اكن به راضياً ولم احكم به قاضياً حتى هدا الهادي الى كلام صاحب الهادي حيث قال وفايدته التوكيد وجعل الجزء الثاني خبراً واجباً اذ لولاه لجاز ان يكون المنطلق صفة لزيد ثم قال بعده ببسطر هذا هو الاصل ثم جاء لمجرد التوكيد فيما لا لبس فيه وعد بعض الامثلة المذكورة فشفيت به غليلي وسقيت منه غليلي ومنه انما يقال ان الله انه ليحزنني للحال كما انها للتاكيد لكن قد يجي لمجرد التوكيد كما في قوله تو ولسوف يعطيك ربك فترضى قوله ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة جواب سوال مقدر كانه قيل لم يثبت هذه الصيغة فيما اذا كان الخبر غير وغير مشابه للمعرفة حملاً على المعرفة فاجاب بانه لم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة فلا يقال زيد هو منطلق لان الخبر ليس بمعرفة ولا يحمل عليها لعدم المشابهة لجواز دخول اللام عليه قوله مع قوله بانه اسم يعني عند بعضهم لا محل له من الاعراب لانه حرف والخليل ايضاً قايل بانه لا موضع له من الاعراب الا انه عنده اسم قوله كالكاف في اولئك والتاء في انت اعلم ان سيبويه والاخفش والخليل والمازني على ان الاسم المضمر هو ان واياً ثم اختلفوا بعد ذلك فقال سيبويه ما يتصل به حرف يدل على احوال المرجوع اليه من المتكلم والخطاب والغيبة وقال الخليل والاخفش ما يتصل باياً اسماء اضيف اياً اليها وهو ضعيف لان الضماير لا تضاف وقال قوم من الكوفيين

لي الله

م

المفهوم من كلام الخليل ان الفصل عند الخليل اسم لا حرف ... الا ان ... في محل الاعراب ... فلا ... حرف اللام ...

إياي وإياك وإياه اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كاها وهاء ويا قوله وتسمى هذا الضمير ضمير الشان وانما سمي به لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام ذي شان عظيم ووقع في قلوب الناس والكوفيون يسمونه ضمير عماد قوله مثاله قوله شعر: ان من يدخل الكنيسة يوما الخ الكنيسة موضع عبادة النصارى والجآذر جمع جوذر بضم الدال المعجمة وفتحها وهو ولد البقرة الوحشية والظباء جمع ظبي والمراد بهما ههنا من يشبههما قوله ان من عمل في ضمير شان مقدر والتقدير انه هو المستشهد لانه لو لم يقدر بطل اعمال ان في من لبطلت صدارته فلزم التقدير ويدخل مع معمولاته فعل الشرط ويلحق مع معمولاته جزاءه وكلاهما مجزومان باسم الشرط والمعنى ظاهر قوله ولم يحترز بقوله منصوبا عن شيء قلنا لم لا يجوز ان يكون معناه وحذفه منصوبا ضعيف بخلاف المرفوع فانه لا يجوز حذفه على سبيل الضعف ايضا فيصلح الاحتراز به قوله ومعنى دلالتها على معنى زايد على التاكيد وذلك المعنى جعل ما بعدها في تاويل المصدر كالفعل فانه يدل على المعنى الزايد هو الزمان قوله كقوله في فتية كسيوف الهند قد علموا الخ الفتية جمع الفتى وقوله كسيوف الهند صفة فتية وباقي تركيبه معلوم من الشرح والمعنى ظاهر والاستشهاد انه اعمل ان المخففة في ضمير الشان المقدر وتقديره انه اعلم ان هذا الضمير يفارق ساير الضماير من وجوه ١ انه لا يحتاج الى تقديم ما يفسره ٢ انه لا يعطف عليه ٣ انه لا يؤكد ٤ انه لا يبدل منه والسر فيها انها يوضحه

ي المقصود منه الابهام هكذا في بعض الشروح ٥ انه لا يجوز تقديم خبره عليه
انه لا يشترط عود ضمير من الجملة اليه لما جرت مجرى المفرد من حيث انها
ي المبتداء كما ان الخبر المفرد هو المبتدا لم يحتج الى عايد كما لا يحتاج الخبر المفرد
ليه ٧ انه لا يفسر الا بالجملة ٨ ان الجملة بعده لها محل من الاعراب ٩ انه
لا يقوم الظاهر مقامه ١٠ انه لا يكون الا غايبا ١١ انه لا يجوز تثنيته ولا
معه ١٢ انه لا يستعمل الا في موضع يراد منه التعظيم والتفخيم **قوله** وذان
يثنى المذكر حال الرفع اعلم ان الف ذان وتان وياء ذين وتين
ليسا اعرابا لبنائهما وليستا تثنيتين لذا وتا بل وضع للمثنى المرفوع
المحل ذان والمنصوب والمجرور ذين وكذا في تان وتين فيكون تثنية
ذا وتا من المبنيات اللازم عند من يقول ذان وتان في الاحوال الثلثة
وكذا عند من يقول انها صيغ مرتجلة واما عند المالكي فهي معربة لاختلاف
الآخر باختلاف العوامل وكذا الكلام في الموصولات **قوله** وانما بنيت الموصولا
ت لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها الى الغير ولهذا ذهب بعضهم ان الموصول
وحده لا موضع له من الاعراب وانما يكون له موضع من الاعراب اذا تم بصلته
والمختار ان الموصول وحده له محل من الاعراب بدليل ظهوره في المعرب
من الموصولات تقول جاءني ايهم قام ابوه **قوله** وحد الموصول قال بعض
المحققين المختار عندي ان الموصول لا يحد لانه كلمات قليلة وليس شان القليل
ان يحد اذ لو قال قايل ما حد الاسماء الستة كان قبيحا **قوله** وصلته
جملة خبرية اختلف في الصلة فالجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب لان

الجمل انما يقدر لها الاعراب اذا صح وقوع المفرد مقامها وعند بعضهم هي
معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول وليس بشيء لان الموصول
معارف باتفاق منهم والجمل لا يقع صفة للمعارف **قوله** اي صلة الالف
واللام بمعنى الذي والتي يكون الا اسم فاعل او مفعول اختلف في هذه اللام
فذهب الاخفش والمازني ومن تابعهما الى انها حرف وذهب ابن السراج
والرماني ومن تابعهما الى انها اسم ولكل منهم دلايل اعرضنا عنها مخافة
التطويل وذهب جار الله وتبعه صاحب اللباب الى انها منقوصة من الذي
فان قلت اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بكلام ولا جملة فكيف
يصح قوله وصلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل بمعنى الفعل في موضعين
احدهما الواقع بعد حرف النفي او الف الاستفهام الرافع للظاهر كما مر والاخر
الواقع صلة الالف واللام فيكون الصلة جملة فان قلت قد سلف ان
الذي حكم على محله هو الموصول دون الصلة وههنا هي المعربة دونه قلت
لما كان الموصول غير قابل للاعراب اخر الى الصلة وكانت قابلة للاعراب
لفظا فاعربت كما اخر الاعراب عن الا بمعنى غير الى ما بعده لكونه حرفا
واجري على غيره لفظا لمبنيته فاجعل لهذا الكلام موضعا في قعر صماخي
اذنيك فانه من رموزهم المكنية وكنوزهم المخفية **قوله** اي الموصولات
الذي الخ اعلم ان وزنه عند البصريين فعل كعم وعند الكوفيين الاسم
منه الذال وحدها وما عداها زايد اما الالف واللام فلتحسين اللفظ
كما هو عند البصريين واما الياء فلانها يحذف عند التثنية بل قد جاء حذفها

وإسكان الذال في بعض اللغة قوله كقوله شعر وبئري ذو حفرت
وذو طويت وأوّله فان الماء ماء أبي وجدي قال الميداني
المعنى ان الماء الذي فيه النزاع ماء أبي وجدي اي ورثتها اياه وبئري
اي والبئر المتنازع بئري التي حفرتها وطويتها يقال طوى البناء
بالمدر والبئر بالحجر اي بناؤه به وتركيبه ظ وفي قوله ذو الطائية
بمعنى الذي وايراده بعد ذلك هذا البيت للاستشهاد نظر لان ذو
هنا لا بمعنى الذي بل بمعنى التي لانه وقع صفة للبئر وهي مؤنثة
فالاولى ان يعقل ومن الموصولات نحو ويستوي فيه المذكر والمؤنث
ويستشهد بهذا البيت لانهم اوردوا البيت للاستواء لا لكون ذو
بمعنى الذي والذي اورده لذلك قوله لا تحسبن للعظم ذو انا عارفه
قوله وفيه نظر لجواز كون المرفوع مبتدأ او خبرا الخ واجيب عنه في
بعض الشروح بانه اراد بالجواز كون الحذف فصيحا وبعدم جواز كونه
غير فصيح فعلى هذا حذف المرفوع وان كان جائزا في بعض الصور لكن لا
يكون فصيحا وفيه ما فيه لان عدم كون حذف المبتداء او الخبر فصيحا
ممنوع لانه وارد به التنزيل وان شئت فصبر جميل وعن البيت بانه
لا يكاد يصح لان الامام المرزوقي ذكر انه لا يجوز ان يكون التقدير
الذي كانوا عليه لان ما دل عليه لا يجوز حذفه وهو مجرد دعوى والذي
يختلج في صدر هذا الفقير ان يقال في الجواب عن الاول ان الضمير المرفوع
الواقع مبتداء او خبرا لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا بعيد يليه

ورثتها

هكذا ع

ع

والاول بديهما البطلان فتعين الثاني وندعي عدم جواز حذفه لانه
اذا كان منفصلاً يقوم بنفسه فيجري مجرى الظاهر فكما انه لا يحذف وكفى
بعدم حذف المنصوب منفصلاً مع كونه فضلة شهيدًا للمصنف والذي
خالف في هذه المسئلة من النحويين ابو سعيد ومثل بقولهم من ذا خير
منك اي من الذي هو خير منك واحتج بان طول الكلام حسن الحذف
ولا يخفى عدم طوله اذ ليس فيه الا كلام وعن الثاني انه يحتمل عود
الضمير الفاعل في كانوا على الذي من وجهين احدهما حذف نون الجمع
وجعل كان تامة والثاني ان يكون اسم جنس ويكون كاف التشبيه
في موضع الحال اي قوماً حال كونهم مشتبهين بالذي كانوا او في موضع
الصفة وهو نظر فان قلت ما تصنع بقوله ثم ايهم اشد قلت الجواب
عنه ما ذكر الزوزني من ان الحذف لقيام المضاف اليه مقامه وهو منتفٍ
في اخواته وقد صحح الحديث ايضا به وما ذكره ابن يعيش من انه اذا
حذف عايد المرفوع بقي لنقص وقلة حصل بحذف ما لا يحذف من
اخواته ومذهب الخليل من انه مرفوع على الحكاية وتقديره من كل شيعة
مقول فيهم ايهم اشد واي استفهامية ومفعول لننزعن عن قوله
من كل شيعة نحو لا تقتلن من كل قبيلة وحاصل هذا الجواب انا لا
ان ايا المحذوف منها ضمير المرفوع موصولة بل استفهامية وكذلك
قوله وكذلك تقول في الاخبار عنه بالالف واللام الضاربة انا زيد
زيد وانا فاعل وزيد خبر وانما ابرز الفاعل لان ضاربا فيه جار

على اللام لانه صلته واللام لزيد وضارب للمتكلم فيكون الصفة جارية على
غير من هي له **قوله** لتعذر تصدير الجملة بالذي وتعذر تاخيره اي تاخير
الثاني لانه ح تبطل صدارته وايضا يلزم وقوع المفسر قبل المفسر
قوله لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا عن التمييز لانهما لا يقعان
الا نكرتين **قوله** كقوله ربما تكره النفوس الخ البيت لامية بن ابي الصلت
الفرجة التفصي من الهم وهي بفتح الفاء يستعمل في المعاني وبالضم
في الاجسام كالحايط ونحوه والعقال الحبل الذي يشد به ركبتا
الابل يعني رب غم سيزول عن قريب قال الشيخ ابو عمرو بن الحاجب حكم
على ما بانها نكرة لدخول رب عليها وحكم على الجملة بانها صفة على قياس
نكرة رب ومن الامر اما صفة او حال وله فرجة ايضا صفة اخرى و
محل العقال صفة فرجة وانه شنشها ذط وقيل ان ما ههنا كافة
مسوغة لوقوع الجملة بعد رب في قولك ربما قام زيد فيكون ما ح
حرفا فلا يكون فيه استدلال والاول اولى لان ما اذا جعلت كافة
كان قوله من الامور واقعا موقع المفعول تقديره ربما تكره النفوس
شيا من الامور وحذف الموصوف وابقاء الصفة جارا او مجرورا
في موضعه قليل وعلى التقدير الاول لم يلزم الا حذف العايد وهو كثير
قوله والسادس صفة اعلم ان ما اما اسمية او حرفية اما الاسمية
فان معانيها يتنوع كثيرا حتى بلغها بعض المتاخرين الى خمسة وثلثين
لكن اصولها الستة المذكورة وزاد بعضهم على الستة الظرفية والمصدرية

والحق ان الظرفيه داخلة في المصدرية والمصدرية حرف خلافا للمبرد و
الرماني واما الحرفيه فاربع نافيه وزايدة وكافة ومصدرية عندنا و
زاد صاحب الهادي المبهمة كقوله في اي صورة ما شاء ركبك قوله
وكفى بنا فضلا على من غيرنا ومعناه ظ والباء في بنا مزيدة في المفعول
كقولهم كفاك الشيء وفضلا تمييز عنه كما في فجرنا الارض عيونا و
التقدير كفى حب النبي ايانا فضلنا والوجه ان يكون فضلا مفعولا
لكفى وبنا حال عنه اي فضلا كائنا معنا والاستشهاد انه وصف
من بالمفرد وهو غيرنا وروي غير بالرفع فيكون خبر مبتداء محذوف
ومن جاز ان يكون موصولة وموصوفة والجملة اعني هو غيرنا صلة
او صفة وح لا استشهاد فيه قوله رب من انضجت غيظا صدره
النضج بالفتح الحرقة اي رب من احرقت صدره غيظا وقوله قد
تمنى الخ الجملة صفة ثانية لمن والاستشهاد على ان وصف بالجملة
وهو انضجت وكون رب لا يدخل الا على النكرة يدل على ان من ليست
موصولة قوله اي اسماء الافعال اسماء بمعنى امر الخطاب او بمعنى
الماضي اعلم ان البحث عن اسماء الافعال من وجوه حدها والدلالة على
اسميتها وفايدة وضعها وموضعها من الاعراب وعلة بنائها اما حد
فعرفها ابن الحاجب بانها اسماء بمعنى الامر او بمعنى الماضي وطعن فيه الحديثي
بناء على ان الاسم لا يكون بمعنى الفعل اصلا اذ مما حققنا انهما مختلفتان
وفيه نظر واما الدلالة على اسميتها فلانها يدل على معنى في نفسها غير

مقترن بزمان فان قلت كيف بمعنى ولا التهاء الزمان وصه يدل على السكوت المقترن بالزمان ورويد يدل على الامهال المقترن به قلت مسمّاها لفظ الافعال لا مدلول الافعال وهي بهذا المعنى لا يدل على الحدث والزمان انما الحدث والزمان مدلول مدلولها لانها وضعت للدلالة على صيغ الافعال كوضع الاسماء للدلالة على مسمياتها واجاب الشيخ ابن الحاجب ايضا عنه بان المراد بقولهم مقترن باحد الازمنة الثلثة وغير مقترن ان يكون ذلك في اصل الوضع لا باعتبار استعماله على خلاف الاصل واذا ثبت خروج هذه الاسماء عن قبيل الفعل ودخولها في قبيل الاسم وجب ان نعتقد انها في اصل وضعها للمصدر ثم استعملت للزمان على خلاف اصلها كما ان ضاربا في اصل وضعه مجرد عن الزمان ثم استعمل للزمان في قولك زيد ضارب غلامه غدا فكما صح كونه اسما مع اقترانه باحد الازمنة فكذلك هذا وهذا الجواب اولى مما ذكره الشارح في تعريف الاسم على ما لا يخفى فان قلت التعريف منقوض باسم الفاعل بمعنى الماضي قلت قد تحقق ان مفهوم هذه الاسماء لفظ ومفهوم اسم الفاعل ليس كذلك واما فائدة وضعها فالاختصار والمبالغة اما الاختصار فانها بلفظ واحد مع المذكر والمونث والمثنى والمجموع واما المبالغة فان هيهات ابلغ في الدلالة على البعد من بعد وكذلك باقيها واما موضعها من الاعراب ففيه ثلثة مذاهب احدها انه لا موضع لها من الاعراب لان كل واحد من الافعال التي سميت به لا موضع له من الاعراب فوجب ان يكون الدال عليها كذلك والثاني انها في موضع النصب على المصدر لان المبني لما تعذر ظهور الاعراب

لغة

فى لفظه حكم على موضعه فكانك قلت في رويد زيدًا ارْوادًا زيدًا اي ارْوِدْ
ارْوادًا او عليه صاحب اللباب حيث قال انما قلت ذلك لان الرفع بالابتداء
فى اقايم الزيدان رفع ضرورة وانه شيء بعيد عن التحقيق ولا يتحصل
كونه مبتدا الا بالاشتراك اللفظى فالحاق شيء آخر به العيس
لان ما ثبت بخلاف القياس فغير عليه لا يقاس والمذهب الثالث انها
فى موضع الرفع بالابتداء لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية مسندة
الى فاعلها فوجب الحكم لها بالرفع قياسا على نحو اقايم الزيدان واليه مال
الشيخ ابن الحاجب حيث قال فى شرح الكافية وهذا الوجه اوجه لانها
اسماء جردت عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم عليها بالابتدائية
والفاعل سادة مسد الخبر كقولك اقايم الزيدان فان قلت لحد
المذكور غير شامل لها لانها غير مسندة اليها وغير واقعة بعد حرف النفي
والف الاستفهام قلت هي من قبيل النوع الثاني من نوعي المبتدا وكونها
غير واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام لا يخرجها عنه لكونها عاملة بدون
الاعتماد بخلاف الصفة فكونها مشاركة لما فى كونها اسما مجردا عن العوامل
اللفظية كان فى وقوعها مبتدا وقد مر هذا الجواب فيذكر ولقايل ان يقول
ان فاعلها غير بارز فكيف سد مسد الخبر بخلاف الصفة فلا يصح و
قوعها مبتدا كالصفة بل لا يصح الحكم عليها بكونها معربة لانه انما لم
يكن كون معنى قايم معنى يقوم مانعا من الاعراب لان يقوم معرب و
معنى اسماء الافعال الفعل المبني فيكون مبنية وان وقعت مركبا

وأجاب الحديثي عن الاول بانها لتوغلها في معنى الفعل استغنت بفاعلها
المستتر فيها عن الخبر وأمّا علة بنائها فما كان منها للخبر فلوقوعه
موقع الفعل الماضي وما كان منها للامر فلا اشكال على مذهب البصريين
لانه وقع موقع فعل الامر وهو مبني عندهم وأما على مذهب الكوفيين
ففعل الامر عندهم معرب فالوجه ان يعلل بناؤها بوقوعها موقع
الجملة لان الجملة غير معربة وح يصح على مذهبهم ايضًا وعلى هذه العلة
يصح ان يكون واقعًا موقع التضجر وانما أطنبنا في هذا المقام لانه من
مزال الاقدام والله الهادي الى سواء الطريق وبيده ازمة التحقيق
قوله كقطام وغلاب قال في الصحاح غلاب مثل قطام اسم امراة قوله
متقول الشعرى والزهرة الشعرى بكسر الشين الكوكب الذي يطلع بعد
الجوزا وطلوعه في شدة الحر والزهرة بفتح الهاء نجم كذا في الصحاح قوله
قوله وانما بنيت لعدم موجب الاعراب وهو التركيب فان قلت ما بال
اسماء الاصوات بنيت عند التركيب واسماء الحروف اعربت ونعني باسماء
الحروف نحو الباء فانه اسم ب والجيم فانه اسم ج الى غير ذلك قلت الفرق بينهما
ان اسماء حروف التهجي وضعت لمسمى كوضع رجل فانه اذا لم تركب لم
تستحق الاعراب واذا ركب استحقه وامّا اسماء الاصوات فانها اذا
ركبت لم يقصد بها مسمّى وانما يقصد بها حكاية الصوت او التصويت
للبهيمة فلم يلق بها التغيير قوله وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين
ليدخل فيه مثل سيبويه وفيه نظر لانه يتوهم ان احد جزئيه حرف وليس كذلك

لان الجزء الاول اسم فارسي و ويه من الاصوات وقد مرّ فنذكر قوله

والمراد من الكنايات ههنا الكلمات المبنية الخ احتراز عن الكنايات
المعنوية مثل فلان وفلانة ومما كنايتان عن اعلام غير مما وهن
وهنة ومما كنايتان عن شيء يستهجن قوله وقع مفسّرا اي مبينا
في كلام متكلم سواء كان هو المتكلم به او غيره مثل ان يقول المتكلم اشتريت
هذا الشيء بعشرة دراهم او بخمسة عشر درهما فان عشرة وخمسة عشر
وقع مفسّرا في كلام متكلم لم يعبّر عنه بلفظ مبهم ويقول بعد ان كان مفسّرا
اشتريته بكذا درهما وفايدة ذلك التعبير اما بجعل ذلك الشيء المفسّر
مبهما على المخاطب كما عبّر عن المائة بكذا او نسيانه او لاستهجان معناه
كما عبّر عن القذر بالغايط وعن نكت والفرج بوطئت ومني او ترك
طوله كما عبّر عن خمسة عشر بكذا قوله فعلى هذا اي فعلى تقدير كون المراد
بالكنايات ههنا ما ذكر لا يكون الخ واما عند تفسيرها بانها الفاظ مبهمة
وضعت لان يعبّر بها عن عدد مفسّر او حديث كذلك فكم داخلة
فيها لانها لفظة مبهم يعبّر بها عن عدد قوله اي كيت وذيت وكان
من الامر كنايتان عن الحديث اعلم ان كل واحد منها لا يستعمل الا مكرّرا
بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت
وذلك لئلا يتوهم انه كناية عن لفظ مفرد ويجوز في كل منها الضم والفتح
والكسر واصلهما كيّة وذيّة فحذفت تاء التانيث وابدل احدى
اليائين تاء فليس تاء كيت وذيت للتانيث لسكون ما قبلها وللوقف

ومما كنايتان عن علم ذي عقل وذات عقل والفلان والفلانة غيرهم

عليها بالتاء قوله اي مميز كم الاستفهامية منصوب مفرد وهي منونة تنقد

بخلاف الخبرية فانها مضافة الى مميزها وقد جاء الخبر في كم الاستفهامية

نحو بكم رجل مررت وهو عند سيبويه والخليل جر بمن المحذوفة لا بالاضافة كم

وقال الجزولي بالداخل على كم لانها ومميزها كشيء واحد واجاب الكوفيون

جمع مميز كم الاستفهامية نحو كم لك غلاما والجواب ان غلاما حال والمميز

محذوف وهو نفسا اي كم نفسا احصوا لك مملوكين ويجوز الفصل بين كم

الاستفهامية وغيرها بالظرف نحو كم لك درهما للاتساع قوله اي ومميز

كم الخبرية مفرد ومجموع اعلم انه اذا فصل بين الخبرية ومميزها بغير الظرف

يجب النصب حملا على الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم لانه

لو بقي مجرورا يلزم الفصل بغير الظرف وهو ممتنع وان فصل بالظرف فالمختار

نصبه ايضا لان الفصل ينافي بقاء الاضافة مع امكان انتصابه حملا على مميز

الاستفهامية ويجوز بقاؤه مجرورا اي لو فصل به بين المضاف والمضاف اليه

وهو مذهب الكوفيين قوله اي ويدخل من في مميزي كم الاستفهامية والخبرية

والفرق ح يعرف من المقام ومن هذه للتبيين قال الحديثي المراد من فيهما مميز

الخبرية المفرد والمجموع لكان حسنا لان سيبويه والخليل لم يجوزوا ان تدخل

من ظاهرا في مميز الاستفهامية وجوزوه مقدرا كما مر قوله وهو كم

عمة لك يا جرير وخالة الى آخره الفدع اعوجاج الرسغ من اليد او الرجل فيكون

منقلب الكف او القدم الى نسبها وقوله عشاري بكسر العين والراء مضافا

الى ياء المتكلم جمع عشراء بضم العين وفتح الشين المعجمة على وزن علماء وهي

الناقة التي تدر عليها الفحل عشرة اشهر ثم لا يزال ذلك اسمها حتى تضع
والفرزدق استخف بالجرير في هذا البيت لان معناه خالاتك وعماتك كن من
خدمي ورعاة ابلي وكنت استنكف ان يحلبن ابلي وعجز مني لحستهن
وقوله على اي علي كره مني كما يقال باع على القاضي داري وعن بعضهم
ان على مهنا بمنزلة في وقد جاء صفة لقوله وخالة والباقي مذكور في الشرح
قوله كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلاً ٭ وآخر اكاد اغص بالماء الفرات
ساغ لي الشراب يسوغ سيوغا اي سهل مدخله في الحلق واغص من الغصص
بالفتح مصدر قولك غصصت يا رجل تغص من باب علم وهو بقاء الطعام او
الشراب في الحلق والفرات العذب والثعالبي يروي البيت عن ابي عمرو
الجرمي بالماء الحميم وهو الماء الحار لا البارد وهو المراد ههنا وقصة هذا البيت
انه قتل لهذا الشاعر قريب فصار من الغم والغصة بحيث لا يجري شيء في حلقه
فيمكن من قصاص قريبه فقتل قاتله فزال عنه الغم فانشد هذا البيت في
تركيبه ظ والاستشهاد انه حذف المضاف اليه لقبل ولم ينوه ولذلك اعربه
قوله انها مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعربت فان قلت ما بال حيث
واذ واذا واشالها مبنية مع انها مذكورة بتمامها قلت انها وان اضيفت
الى الجملة التي بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة لانها مضافة في الحقيقة
الى مصادر تلك الجملة فكان المضاف اليه محذوف قوله كقوله شعر اما ترى
حيث سهيل طالعا ٭ نجما يضيء كالشهاب ساطعا ٭ كما نجعل حيث
بمعنى مكان فقال حيث سهيل بمعنى مكان سهيل ويروى برفع سهيل على انه

والثعالبي

مبتداء

مبتدا محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود فحذف لدلالة الحال عليه وهي طالعا ومع الاضافة يعربه بعضهم لزوال علة البناء اعني الاضافة الى الجملة وان شهد بقاؤه على بنائه وفي حيث ست لغات الياء مع الحركات الثلث والواو معها وترى في البيت من الرؤية البصرية فتقتضي مفعولا واحدا وهو طالعا ونجم بدل منه ويضئ وساطعا صفات نجما وحيث ظرف ترى وبعضهم على انه مفعول به لترى وعلى رواية الرفع طالعا حال على ما مر وان استشهاد ظ **قوله** اي ظرف المكان او الوقت ظاهر كلام سيبويه ان اذا المفاجاة ظرف زمان واليه اشار الشارح بقوله او الوقت والعامل فيها الفعل المقدر وهو فاجات وقال الحديثي تقدير فاجات اولى من جعل اذا بمعنى فاجات ويمتنع اظهاره استغناء لقوة ما في اذا او في الكلام من الدلالة عليه فيكون الفاء لعطف الجملة على الجملة واذا مفعولا به لفاجات فكانك قلت خرجت ففاجات زمان زيد قايم لا ظرفا له كما يشعر به قول الحاجبي فانه قال يلزم وقوع المبتدا بعد اذا التي للمفاجاة وهي ظرف معمول لما دل عليه من معنى فاجات هذا كلامه وقال المبرد وعليه اكثر المتاخرين هي ظرف مكان ولا يجوز على هذا القول اضافتها الى الجملة الاسمية لان ظروف المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث فح لا بد من ان يذكر بعدها جملة نحو خرجت فاذا زيد قايم او اسم مفرد بعده حال نحو خرجت فاذا زيد قايما فعلى الاول اذا ظرف مكان لغو والعامل فيه وهو قايم كما تقول في الدار زيد اي خرجت فبحضرتي زيد قايم وقال الاندلسي وان شئت رفعت قايما

على انه خبر المبتداء والغيث اذا كما يلغي الظرف في نحو في الدار زيد قايم
وعلى الثاني اذا هو الخبر لان ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة وقايما
حال عن الضمير في الظرف والعامل في الحال في الظرف من معنى الفعل وفي
اذا الفعل الدال عليه اذا وهو فاجاءت وعن الاخفش وابن بري
ان اذا المفاجات حرف دال عليه المفاجات هكذا ينبغي ان تحقق هذا
المقام فانه لم آل جهدا في ترتيبه ولم اذخر فضل النصيحة في تهذيبه
قوله اعلم انه لو قال فيقع المبتداء بعدها غالبا الخ قلت لزوم المبتدا بعد
اذا المفاجاءت انما هو للفرق بينها وبين الشرطية وهذا الفرق كما يحصل
بالمبتدا الاصطلاحي يحصل بالمبتدا الاصلي وهو عمرو للنصوب فان قولك
واذا عمروا تضربه وانكان منصوبا في الحال الا انه كان في الاصل مرفوعا
فتامل قوله وعليه قول الشاعر فبينما العسر الخ اوله استقدر الله
خيرا وارضين به اي اطلب منه تقدير الخير وضمير منه للتقدير قوله
والزمان مضاف الى هذه الجملة اي لفظ الزمان المقدر مضاف الى هذه الجملة و
التقدير فبين زمان العسر موجود فحذف الزمان لقيام القرينة عليه
وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجملة دون الامكنة فتبادر الوهم في كل
مضاف الى الجملة الزمان قوله لانه ليس مضاف الى دارت فيمتنع الخ
اي كون العامل اذ دارت لان اذ ليس يضاف الى دارت هذا عند
من يجعلها للمكان لان ظروف المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث كما مر
فيجوز ان يعمل ما بعدها فيما قبلها واما عند من جعلها للزمان فلا يعمل

دارت لا في اذ ولا في بين لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا في ما
قبله بل العامل في اذ خبر الغير المحذوف والعامل في بين لان اذ ليست
مكانية حتى يلزم عمل واحد في ظرفي مكان واعلم انه لا يقع بعد اذ المكا
الا فعل الماضي بالاستقراء وقد يجيء للتعليل كقوله تعالى ولن ينفعكم اليوم
اذ ظلمتم وقيل تقديره بعد اذ فحذف المضاف وقيل يجعل زايدة في مثل
قولنا بينا زيد قايم اذ اقبل عمرو بدليل ان الاصمعي لا يرى الا طرحها في
جواب بينا وبينما **قوله** لكون المعنى مبنيا عليه وذلك لانه لا يمكن ان يخبر
عن الزمان الا بالزمان فان مذ مبتدا بمعنى اول المدة وما بعده مصدر
او في ما ويله ولا يخبر عن الزمان بالمصدر وان جاز عكسه وانما حذف الزمان
للعلم به ودلالة الفعل عليه **قوله** وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد الا جعل
مذ ومنذ مبتدا لان معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول المدة يوم الجمعة وما
رايته مذ يومان جميع المدة يومان ولا شك ان المقدم هو المبتدا مهنا فكذلك
ما كان بمعناه **قوله** لانه نكرة غير مخصصة بوجه فان قلت اليس تقديم الخبر
الظرف مصححا لوقوع النكرة مبتداء قلت نعم لان الظرف انما يكون مصححا
اذا كان ظرفا له وجميع المدة في قولك جميع المدة يومان ليس ظرفا ليومان
اذ لو كان ظرفا لكان زايدا عليه وليس كذلك اذ ليس المعنى في جميع مدة انتفاء
الرؤية يومان بل المراد انه هو هذا مذهب البصريين وللكوفيين فيه قولان آخران
احدهما انهم يجعلون منذ مركبة من من وذو الطائية التي بمعنى الذي فاذا
قلت ما رايته مذ يومان فاصله عندهم ما رايته من ذو وهو يومان اي من الزما

زبنة

ن

الذي هو يومان فحذف فوا هو وآو ذو اجتراء بالضمة وضمّ الميم اتباعا
فصار منذ والذي حملهم على ذلك كسرهم منذ في بعض اللغات فعلى هذا يكون
يومان خبر المبتداء الثاني ان تقديره ما رايته من اذ مضى يومان فحذف
الفعل وممن اذ ولا يخفى ركاكة هذين القولين قوله لانه ضعيف لان
المعنى لا يساعد ذلك وذلك لانها خرجت مخرج الجواب كانه لما قال ما رايته زيدا
قيل ما امد رؤيته فقال يومان فكما ان الجملة المسؤل بها لا موضع لها من
الاعراب فكذلك جوابها قال صاحب الهادي قال علي السيرافي لا موضع لها من الاعراب
لان الجملة اذا وقعت حالا جاز تقديمها على العامل فيها واستعمالها وحدها
ويكون فيها الواو والعايد هذه وليست كذلك وهو ظ واذا قلت ما رايته منذ
يومين كان جملة واحدة قوله ولكن نصبت العرب غدوة بلدن خاصة
الغدوة بضم الغين ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس قال المالكي النصب على التميز
او على انه خبر كان المحذوف وقال ابن الحاجب النصب ضعيف لان الغدوة مضاف اليه
لكن كانه توهم ان نونها تنوين فلم يجز الاضافة ونصب نحو رطل زيتا وهذا
يدل على انها ليس تميزا بل نصبت تشبيها به وقال الرضي اعلم ان خصوصية
غدوة بنصبها ليس من مقتضى التشبيه المذكور بل مع كثرة استعمال لدن مع غدوة
قوله واختصا بالبناء من بين ساير الظروف لعدم ظهور في فيهما لانك اذا قلت
ما رايته قط فمعناه ما رايته في الزمان الماضي وكذلك عوض وفي قوله من بين ساير
الظروف نظر قوله او لتضمنها لام الاستغراق لدلالتهما على الاستغراق زمان
الماضي والمستقبل قوله واما المعرف بلام التعريف فاللام فيه اما للتعريف اي للاشارة

انتفاء م

اي نفس الحقيقة من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد نحو اهلك الناس
الدينار والدرهم اي حقيقة الدينار والدرهم ومنه الداخلة على المعرفات
نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع مفرد لان التعريف للماهية
واما لتعريف استغراق الجنس اي للاشارة الى الحقيقة في ضمن جميع الافراد
لا الحقيقة من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في
ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى والمستثنى منه
لو سكت عن ذكره كقوله ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما للعهد
الخارجي اي للاشارة الى حصة معينة من الحقيقة معهودة بين المتكلم و
المخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته
وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية او العهد الذهني اي للاشارة الى فرد موجود
من الحقيقة غير معين باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات
تلك الحقيقة وذلك بعدم قيام قرينة على ان القصد ليس الى نفس الحقيقة
من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد
بل بعضها كقولك ادخل السوق فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه
وهذا التعريف في المعنى كالنكرة لانه ليس لشيء بعينه ولهذا شومل معاملتها
كثيرا كالوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل
الحمار يحمل اسفارا وانما حملهم على الحكم بكونه معرفة كون احكام المعارف
جارية عليه من وقوعه مبتدا او ذا حال ووصفه للمعرفة وموصوفا بها الى
غير ذلك والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة

د‍

دوصفا

من غير نظر الى ما صدقت هي عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة و
نحو علم الجنس كاسامة واما عليها مع ملاحظة الافراد كلها وهو الاستغرا
ومثله كل مضاف الى نكرة واما ع حصة معينة منها واحدا كان او اثنين
او جماعة وهو العهد الذهني ومثله النكرة واذا عرفت هذا ففي قوله اذا
كان سوق معهود بينك وبين مخاطبك نظر لانه قد يقدر في علم المعاني انه
انما يقال للعهد الذهني ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج والا لم
يبق فرق بين العهدين قوله اعلم ان فيه نظرا اي في قولنا فان انت
وضع للمخاطب مع كونه متنا ولا لغيره وهذا الاعتراض يرد على اسماء
الاشارة ايضا وحاصل الجواب ان لفظ انا وهذا مثلا وان كان مفهومها
التي وضعت هي له ليس مشخصا لكن التشخص انما هو بحسب الخارج لا بالنظر
الى مفهوم اللفظ واورد عليه الحديثي نقضا بان قال فان قلت انه فعلي
ما ذكر يكون رجل مثل انا اي يصح له هذان الاعتباران ايضا اي اعتبار
انه كلي باعتبار مفهومه واعتبار انه اخرى اذا قصد به شخص معين قوله
والمضاف الى احدها معنى بحسب المضاف اليه يعني ان المضاف الى مضمر المتكلم
اعرف من العلم والحاصل ان الترتيب هكذا المضمر ثم ما اضيف اليه ثم العلم
ثم ما اضيف اليه وهكذا الى الآخر قوله فالواحد والاثنان عدد لوقوعها
جوابا الخ قلت لفظ الاحاد يخرجها لانهما لم يبينا ولا افراد جنس بل
بينا ولا فردا او فردين منه ولذا قال المص في شرحه المفصل الواحد
والاثنان ليسا بعدد وانما ذكرا معه للاحتياج اليهما فيما بعد العشرة

قوله مع كونه موضوعًا لكمية احاد الاشياء فلا ينتقض بالذراع لان الحد لا يقصد به لفظ الذراع وان اريد مفهومه فهو خارج عن المبحث قوله الا اثنى عشر فانه معرب اي الجزء الاول وذلك لان الفاء والياء في نفسها اعراب فلم يمكن بناؤه مع قيام الاعراب وبيانه ان اثنى عشر اعرب من بين هذه العقود للدلالة على ان اصل الباب الاعراب وليس يجب ان يعلل هذا بالاعراب من بين الجميع كما لا يجب ان تعلل لتصحيحهم العقود والقصوى دون الباب والعليا وذلك لان الغرض الدلالة على الاصل يجب ان يعرب واحد من الباب ولو اعرب خمسة عشر وتسعة عشر لكان هذا السؤال قايمًا فلا يجب التعليل في امثال هذا واما الاسم الثاني فانما بني لانه عاقب النون في اثنين وقام مقامها ولم يبن على الكسرة وان كان حركة النون اياها ليكون اخوانها قوله ونحو ثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه اعلم ان ظاهر لفظ الاشياء يقتضي ان يكون جمع شيء لان فعلًا اذا كان معتل العين يجمع في القلة على افعال نحو شيخ واشياء لكنه لو كان كذلك لكان مصروفًا لما ان هذا الوزن منصرف ابدًا وقد جاء غير مصروف نحو قوله تعالى ولا تسئلوا عن اشياء ان تبد لكم تسؤكم فذهب الخليل وسيبويه الى ان الهمزة للتانيث وان الكلمة اسم مفرد يراد به الجمع قصباء والحلفاء والطرفاء في انها اسم الجمع وليس بتكسير واصله شيئاء على فعلاء نقلت الى لفعاء استثقالًا لتقارب الهمزتين في الآخر فالهمزة الاولى في اشياء لام الفعل والثانية زايدة للتانيث ولذلك لم ينصرف وذهب الاخفش الى ان الاصل

اشياء على وزن افعلاء فحذفت الهمزة المتوسطة تخفيفا ثم فتحت الياء لمجاورة الالف فوزن الكلمة افعاء وهي ايضا غير معروفة وذهب الكسائي الى ان اشياء افعال يقع مميزا لما دون العشرة لانه اما جمع او اسم جمع

قوله لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه مصير عددا مثل عدد اي لان اسم الفاعل التي بتلك الصيغة لابد له من فعل يكون مشتقا منه كما اشتق الثاني من ثنيتهم والثالث من ثلثتهم ولم يوجد بعد العشرة فعل بمعنى جعلتهم احد عشر فلذلك لا يتجاوز العشرة قوله وهو اسم فاعل من ثلثتهما بالتخفيف قال في الصحاح ثلثت القوم اثلثهم بالكسر اذا كنت ثالثهم او كملتهم ثلثة بنفسك ومضارع ثلثة من تلك الافعال يفتح عينها وهي ربع وسبع وتسع ويكسر في البواقي قوله ويقول حادي عشر احد عشر اعلم ان المركب الاول مضاف الى المركب الثاني فلم تصير اربعة اسماء اسما واحدا وكلا شطريهما ينبغي مبنيا والاضافة بهذا المعنى اي باعتبار حالة معنوية مطلقا اي سواء كان ما دون العشرة كثالث ثلثة او ما فوقها وسواء قيل حادي عشر احد عشر او حادي عشر احد عشر فان المركب الاول مضاف الى الثاني كما سمعت الآن ولفظ حادي معرب مضاف الى المركب وانما قلنا ان هذه الاضافة معنوية لان المضاف في هذا المعنى بمعنى واحد وبعض اي احد ثلثة وبعض ثلثة فلم يجز اعماله كما لا يجوز اعمال واحد لانه ليس ماخوذا من الفعل عامل بخلاف الاضافة باعتبار التصيير فان اضافته لفظية اذا كان بمعنى الحال والاستقبال كقولك هذا رابع ثلثة

* منه لم اشياء الا انهم لما جمعوها على اشياوات اشبهت بما واحده فعلاء فلم يصرف فالحاصل ان اشياء ح

الآن او غدًا كقولك رابع ثلثة امس فالاضافة فيه معنوية قوله
وان شئت حادي عشر اجاز بعضهم في حادي عشر احد عشر وجهًا اخر
غير ما ذكر وهو ان يقال حادي عشر بحذف الاسم الثاني من الاول و
الاول من الثاني فيبقى لفظه كلفظ المركب الاول لكن الاول معرب
مضاف الى الثاني قال المالكي فيعرب المضاف لذهاب التركيب المقتضي
لبنائه ولم يمتزج مع الثاني ويبقى المضاف اليه مبنيًا لبقاء علة بنائه
وهو تضمن الحرف ويجوز ان لا يضاف وقال الشيخ ابن حاجب هما مبنيان
للمزج واقامة عشرة الباقية مقام المحذوف واما اذا كان المحذوف هو
المركب الاخير كما هو عند البعض فالجزءان مبنيان كما كان بلا خلاف
هذا واعلم ان العدد موضوع على الوقف تقول واحد اثنان ثلثة كاسماء
حروف التهجي اذا عددت لان المعاني المقتضية للاعراب مفقودة بخلاف
ما اذا قلت هذا واحد وكاف والهمزة في احد واحدي منقلبة عن واو
ولا يستعمل المهموز الا في الاعداد المركبة والحادي واحد وزنه عالف
وتعريف الاعداد ما دون العشرة والماية والالف بالاضافة وما فوق
العشرة بالالف واللام كما تقول الاحد عشر درهمًا قوله وهي التاء والالف
المقصورة الخ اختلفوا في تسمية علامة التانيث تاء او هاء فالبصرية على
الاول والكوفية على الثاني وقيل ان اصطلاح البصرية اولى لانهم اعتبروا
الوصل والاصل هو الوصل لا الوقف والزمخشري اعتبر الياء في هذا من علامات
التانيث ورد بان التانيث مستفاد من الصيغة لا من الياء قوله وفعلى

مقلوب

فتح ع

بفتح الفآء والعين كاجلى بالجيم اسم موضع قال الجوهري هو مرعى لهم معروف وفعلى بضم الفآء والعين كشعبي بالشين المعجمة والعين المهملة وهو موضع قوله وفعلى بكسر الفآء وسكون العين كذفلى في الصحاح الذفلى نبت مر جدا يكون واحدا وجمعا ينونون ولا ينونون فمن جعل الالف للالحاق نونه في النكرة ومن جعلها للتانيث لم ينونه قوله بخلاف الاخيرين فانهما لا يختصا بالمونث بل قد يكون للالحاق نحو ارطى وعنقى لقولهم ارطاة وعنقاة ومعزى وذفرى فيمن صرف قوله ونفسآء وهي المراة التي وضعت حملها قوله وعاشورآء وهو اليوم العاشر من محرم قوله وغير ذلك كسيراء بكسر الفآء وفتح العين وسابياء على وزن فاعلاء بكسر العين وعقرباء واصدقاء ورمكاء وبركاء وبروكاء كلاهما بفتح الفاء وكل عضو زوج الا نادرا بالجر لكونه معطوفا على عين اعلم انهم ذكروا ان كل ما كان من اعضاء البدن زوجا فهو مونث كاليدين والعينين والرجلين الا الحاجب والجنب والخد وكل ما كان واحدا فهو مذكر الا الطحال والكبد والكرش وغير ذلك كالتصغير والحال والخبر واسقاط الفآء من عدده اذا لم يلتبس اي جواز التذكير انما هو اذا لم يلتبس المونث بالمذكر كقولك حضر القاضي اليوم امراة اما اذا التبس كما اذا امراة بن زيد فانه يقال حضرت القاضي زيد لرفع الالتباس وكقوله لقد ولد الاخيطل ام سوء البيت لجرير وتمامه على باب استها صلب وشام الاخيطل شاعر من نصارى العرب صلب جمع صليب للنصارى وشام اي خال يعني ولدت

الاخيد

الاخيطل امراة على باب بيتها علامات يعرف بذلك الموضع الاخيطل مفعول ولد وام سوء فاعله صلب مبتداء وشام معطوف عليه وخبره هو الجار والمجرور المقدم والجملة صفة ام سوء والاستشهاد على انه ترك لحاق العلامة بولد لوقوع الفصل بينه وبين فاعله بالمفعول وذكر الاندلسي ان ام سوء مفسر لفاعل ولد او هو من قبيل واسروا النجوى الذين ظلموا قوله والذي بدل مبتداء وقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي خبره وقوله المونث الذي ذكرناه خبران في قوله على ان المراد والمونث الذي ذكره هو المونث اللفظي قوله واعلم انه يلزم من قوله وهو قوله اذا اسند الفعل الى ضمير الحقيقي وجب الحاق العلامة واذا استد الى ظاهر جاز وقوله ان يجب فاعل يلزم وقوله ان يقال فاعل يجب واجاب عنه الشيخ بن الحاجب بان تانيث اسماء الاعلام كطلحة مستثنى عنه فانه لا يعتبر لفظها ولا يؤنث مسندها ولا عدد تمييزها بل يعتبر معناها لانها نقلت عن معانيها الاولى الى مدلولات آخر فاعتبر فيها مدلولاتها الثانية التي هي المقصودة منها فاعتبار تانيثها يوهم اعتبار مدلولاتها الاول فيختل المعنى قوله وانما لم يتقيد بالتانيث الحقيقي في لزوم تانيث الفعل يعني لم يعتبروا لزوم تانيث الفعل في المونث غير الحقيقي كما في المونث الحقيقي نحو زينبات مثلا فاجاب بقوله اجراء لباب الجمع المذكر السالم مجرى واحدا قوله ولم يفعل بالعكس لترجيح اعتبار التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى فان

قيل لم لم يلتزموا تانيث الفعل في المونث غير الحقيقي كما في المونث الحقيقي
اجراءً لباب الجمع مجرى واحدًا قلنا الترجيح اعتبار التانيث بحسب اللفظ
اي التانيث غير الحقيقي كرجال على اعتبار التانيث الحقيقي نحو زينبات
فحمل التانيث على غير الحقيقي يكون اولى لان حمل المرجح على المرجح عليه يكون
اولى واليق وانما قلنا ان اعتبار التانيث غير الحقيقي مرجح على اعتبار
التانيث الحقيقي لان الاول اقرب الى المذكر من الثاني وهو ظ وحكم
ظاهر التثنية حكم المفرد في الحقيقي وغيره لمماثلة بينهما وهي العدالة
والقرب الى الرسول النبي صلى الله عليه وسلم وكونهما كوكبين مضيئين قوله ولم
يذكر المص هذه الانواع وهي الاسم الصحيح والملحق به والمعتل باللام
قوله تقول ملهيان في ملهى وهو اللهو قوله تقول اعشيان في اعشى وهو
الذي لا يبصر بالليل قوله تقول في قراء قرءان القراء بضم القاف وتشديد
الراء جمع قارئ ويجوز ان يكون مبالغة له ويجوز ان يكون قراء بضم
القاف ايضا مبالغة للقارئ بمعنى العابد من تقرّاء اي تنسّك والجمع
قراؤون وفتح القاف غير مذكور في الصحاح قوله تقول في صحراء صحراوان
ذكر صاحب المظهر ان اصل حمراء بالالف المقصورة للتانيث وزيد بعدها
الف لمد الصوت ثم اخر الف التانيث عن الف مد الصوت ليكون علامة
التانيث في آخر الكلمة ثم ابدلت الف التانيث همزة بان حركت الالف
قوله مقصور بحروف مفردة اي بالحروف التي يكون في مفرد ذلك الجمع
قوله لعدم حروف مفردها اذ المفرد زيد وعمرو وبكر او رجل عند الاخرين

وليس في رهط وخمسة حروف هذه الافراد **قوله** لان صيغة المفرد لا تبقى حالة
الجمع في اكثر الا من نحو حمار وحمر والاولى ان يقول لان حروف المفرد لا تبقى لان
الصيغة لا تبقى في جميع جمع التكسير بل تتغير اما لفظا او تقديرا اللهم
الا ان يكون مراده اخراج جمع المصحح وهو بعيد عن الصواب لان مجيء جمع التكسير
كثيرا غير معلوم وايضا الظاهر ان هذا الحد غير مخصوص بجمع التكسير فلا
يصح اخراج المصحح قال الشارح النبلي وهذا التعريف يشتمل بجميع المكسر والمصحح
لان التغيير امر عام فتارة يكون بتغيير البناء وتارة يكون بزيادة
حرف من غير تغيير البناء وذلك في جمع التصحيح **قوله** ولقايل ان يقول لان
قوله مقصودة زايدة الخ قلنا هذا اذا كان بحروف مفردة متعلقا بدل اما
اذا لم يتعلق به فلا تتم زيادتها بل جيء بها ليتعلق بها قوله بحروف مفردة و
الدليل على انه متعلق بما ذكرنا كونه بالباء فانه لا يقال دل به بل عليه
فعلى هذا لا يكون قوله اعلم ان الاولى اولى او نقول قوله مقصودة احترا ز
عن نحو جمال علما كما صرح به الحديثي حيث قال انما قال مقصودة لئلا يتوهم
دخول رجال او نحوه اذا جعل علما **قوله** لان التمر ليس بجمع على ما ينبغي
لان المقصود اثبات عدم كون الحد صادقا عليه وذلك انما يكون بانتفاء
قيد من قيوده لا بانتفاء المحدود لانه من المعلوم انه اذا انتفى المحدود انتفى
الحد فالاولى ان يقول لانهما وان كان لهما احاد نحو تمرة وراكب لانهما غير
مقصودة بتغيير ما بل لانه تمرا وضع اسما للجنس وراكبا اسما للجمع والحاصل
لان دلالتهما على الاحاد ليست بتغيير كدلالة رجال عليها بل بالوضع **قوله** ويجوز

ان يقال عندي خمسة ارطال تمراً يعني لو كان جمعاً لم يقع ههنا تمييزاً اذ ليس المراد الا بيان الجنس لا بيان النوع قوله بان لا يكون بعض افراده ماشياً وبعضه ذ اتّما يعني لا يجمع الضرب نظراً الى معانيه المختلفة فان معناه المعروف الدق ويجيء بمعنى السير فلا يقال ضاربون بان يكون بعض افراده ماشياً وبعضها غير ماش قوله اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه هذا الجمع اما اسم او صفة الاولى ان يقول ان اللفظ الذي يراد جمعه الخ لئلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره قوله وكذلك القول في مفعال او مفعيل كمكثار لكثير الكلام ومنطيق للبليغ ومنه فعال بفتح الفاء نحو حصان ورزان ومفعل بكسر الميم نحو مدعس ومطعن فان المذكر والمؤنث فيهما مستويا وذلك لانها امثلة عدلت بها عن اسم الفاعل للمبالغة والكثرة فلم يجر على افعالها في الحروف فصارت كالمنسوب نحو دارع ولابن وتامر فكما ان المنسوب لم يلحقه الهاء لعدم كونه جارياً على الفعل فكذا هذا قوله وفروقة وضحكة قال في الصحاح والفرق بالتحريك الخوف وقد فرق بالكسر تقول فرقت منك ولا تقول فرقتك وامراة فروقة ورجل فروقة ايضاً ولا جمع له ورجل ضحكة على وزن همزة اي كثير الضحك والضحكة بالتسكين الذي يضحك منه وكذلك المراة قوله وهو ان يقال ان الارض والسنة والاوزة الخ السنة واحدة السنين واذا جمعت بالواو والنون كسرت السين وبعضهم يقولون بالضم والاوزون جمع الاوز وهو الطير المائي والحرة هي ارض فيها حجارة سود وقد يقال احرّون ايضاً كانه جمع احرّة وقلون بضم القاف جمع

جمع القلة

قُلة ايضا بضم القاف وهي خشبة بقدر اصبع يضرب بخشبة اخرى فتثب
عن موضعها وهو لعب الصبيان ويروى لغون بالغين وهو جمع لغة
وثبون جمع ثبة بضم الثاء وتخفيف الباء وهي الجماعة قوله بل عوض
عن تاء التانيث المقدرة كما في ارض وذلك لان الارض اسم مونث والاصل
ان يدخل للمونث علم التانيث للفرق بينه وبين المذكر فكان تاء التانيث
فيها مرادة محذوفة فعوض عنها هذا الجمع وفتحوا راءه ليدخله ضرب
من التغيير تنبيها على ان جمعه التكسير وليعلموا به ان سبيله لو جمع با لتاء
ان يفتح راءه قوله اوعن الاعلال والادغام كما في سنة وحرة اما
الاعلال ففي سنة لان الاصل سنوة او سنهة وكذلك قلون لان الاصل
قلو وثبون لان الاصل ثبي واما الادغام ففي حرة لانه لما كان مضا عفا
اشبه عينه ولامه حرفا واحدا فصار كالمحذوف لامه وقيل انه لم يجمع
جمع السلامة بل غير عن حاله بان زيد في اوله همزة وقيل احرة وكذا في
اوزون وفي قوله او عن الاعلال والادغام تسامح لان الادغام ايضا
عندهم اعلال قوله وهو في غاية السماجة من سمج بالضم والجيم اذا قبح
قوله نحو حمامات وسرادقات اعلم انه لايجوز جمع المذكر الخالي من التانيث
بالالف والتاء لانه ان قصد تانيثه فجمع التكسير يحصله وقد شذ من ذلك اسم
مفرد مذكر يستعمل جمع تكسيره الا نادرا فانه يجمع بالالف والتاء نحو حمامات
بالتخفيف قال الجوهري الحمام عند العرب ذوات الاطواق من نحو الفواخت
والقماري وساق حر والقطا والوراشين واشباه ذلك يقع على المذكر

[illegible marginal note]

وَالانثى لان التاء انما دخلت على الذكر والانثى لانه واحد من جنس لا
للتانيث وعند العامة انها دواجن وكان الكسائي يقول الحمام هو البري
وَاليمام نالف البيوت ويدجن فيها وجمع الحمامة حمام وحمامات
وحمائم وربما قالوا حمام للواحد ويحتمل ان يُراد بالتشديد لان
الجوهري قال والحمام بالتشديد واحد الحمامات المبنية والسرادقات
جمع سرادق وهو الذي يمد فوق صحن الدار وكل بيت من كرسف فهو
سرادق كذا في الصحاح ومن ذلك سجلات وسبطرات وشعبانات و
رمضانات وشوالات وذوات القعدة وذوات الحجة والمحرمات
ورجبيات قوله ومن فعل تفعيل الخ وقد يجيء على مُفعَّل مثل مزقنا
كل ممزق وعلى فِعَّال مثل سلام وكلام وهو اسم مصدر كسبحان قوله

المصدر

شعر امن رسم دار مربع ومصيف البيت للحطية وآخره لعينيك من ماء
الشؤن وكيف رسم الدار اثرها والمراد من المربع والمصيف مطر
الربيع والصيف والشؤن جمع شان وهي مواصل قبائل الراس
وملتقاها ومنها تجيء الدموع قال ابن السكيت الشانان عرقان
يتحدران من الراس الى الحاجبين ثم الى العينين كذا في الصحاح والوكيف
من وكف البيت وكفا اي قطر يعني المعنى امن ان رسم دار مربع ومصيف
ذلك الماء الذي يقطر من عينيك فرسم مصدر ودار مفعول به ومربع
ومصيف فاعل وهو المستشهد وقوله من رسم دار متعلق بلعينيك
وهو متعلق بمحذوف في محل الرفع خبر وكف ومن ماء الشؤن متعلق

لمحذوف في محل النصب حال من وكيف ويحتمل ان يكون متعلقا بو كيف قوله
وقد جاء في الشعر: ضعيف النكاية اعداءه النكاية ايصال القتل والجراحة
الى الاعداء يخال الفرار يراخي الاجل اي يؤخر الاجل ويطول العمر قوله
ضعيف خبر مبتدا محذوف اي هو ضعيف النكاية والنكاية مصدر واعدا
منصوب به وهو المستشهد والفرار يراخي الاجل مفعولا يخال قوله
الا ما شذ نحو اشهب فهو مشهب الخ السهب الرجل بالسين المهملة اذا
اكثر من الكلام واحصن الرجل تزوج الفج الرجل اي افلس اعشب المكان
اي صار ذا عشب اي كلاء او وبس المكان اي اصفر وورقه بعد الادراك
ايفع الغلام اذا ارتفع قوله اعني الاعتماد على المبتدا الخ وزاد بعضهم
المدخول نحو مررت بالضارب زيدا قوله كتبت الكتاب لحافظو عورة
العشيرة الخ العشيرة القبيلة النطف بفتح النون التلطخ بالعيب
يقال هم اهل الريب وقد نطف الرجل بالكسر اذا اتهم بريبه ويروى
وكف مكان نطف وهو العيب ليس عليك في هذا وكف اي منقصة وعيب
الجوهري اورد البيت في باب الفاء في فصل الواو وتركيبه ظ والاستشهاد
حذف النون من لحافظو مع انه لم يضف قوله ولقايل ان يقول لا نم انه
يخرج بهذا القيد افعل التفضيل الخ قال الحديثي وينبغي ان يذكر قيد يخرج
اسم التفضيل المشتق من الفعل اللازم فيزاد في آخر حد الصفة المشبهة
بلا زيادة على غير لكن لا حاجة الى ذكره لانه ظ معلوم لكل احد فكانه مذكور
قوله فقال قوم انها لا تصح لاستلزامها اضافة الشيء الى نفسه اعلم ان

يخال اي يظن
اي يخيل
اللام [illegible]

اسم الفاعل

اسم المفعول

٧

المانع هو باب شاذ وسنده كونه اضافة الشيء الى نفسه وذكر ان
مراده منه ان اصله حسن وجهه بالرفع لان المعنى عليه والاصل في عمله
الرفع لان فعله يرفع واضافة الشيء الى نفسه وما في بعض الشروح من ان
الحسن هو الوجه فاضافة الحسن الى الوجه اضافة الوصف الى الموصوف واجيب
عنه بان الاصل فيها الخفض لانها للثبوت كما مر فيكون من اضافة عام الى الخاص
لان الحسن ولئن سلم ان اصله الرفع فانما اضيف بعد ان اخرج الوصف عن
كونه فاعلاً بان نصب تشبيهاً بغلامه في زيد ضارب غلامه ثم اضيف فلا يكون
من اضافة الشيء الى نفسه وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن هو الشخص
الذي له الوجه قوله لان جواز هذه المسائل في الصفة المشبهة انما هو تشبيهها
باسم الفاعل والمفعول فجوازها بالطريق الاول اعلم ان صفة المشبهة
مشابهة لمطلق اسم الفاعل لازماً كان او غيره ومشابهة العام لا تستلزم
مشابهة الخاص حتى يحكم بجواز المسائل في اللازم منها بالاولوية وان اريد
بالجواز فيهما الجواز في المطلق فممنوع كما يجيء قوله انما قيد اسم الفاعل
والمفعول بغير المتعديين اعلم ان اسم الفاعل المتعدي واسم المفعول المتعدي
الى اكثر من واحد لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل هذا ضارب زيد ومعطى
زيد لم يكن زيد الا مفعولاً لان الاضافة الى الفاعل على خلاف الاصل لان المضاف
ينبغي ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل نفس فاعله فهو هو ولانه يشتبه
باضافته الى مفعوله واما اسم الفاعل من الفعل اللازم واسم المفعول
من الفعل اللازم وهو مشتق من المتعدي الى واحد لما اريد نصبهما المتعلق وهو

الى

الفاعل حقيقة توسعًا ولتصح اضافتها اليه شبّهتموهما بالمتعدي منها
ونصبوا فاعلها على التشبيه بالمفعول او التمييز ثم اضيف اليه والصفة
لما كانت شبيهة باسم الفاعل من حيث المعنى لقيامهما بالفاعل شبهت
به في جميع انواع عمله تكميلاً للتشبيه وتوسعًا ولما يكن لها مفعول يضاف
اليه او ينصبه جواز اضافتها الى الفاعل ونصبها اياه تشبيهًا بالمفعول
او تمييزًا على ما مرّ وان اشبهت الصفة به فتشبيهه وتشبيه اسم المفعول
لازمين بهما متعديين اولى او نقول لما شبهت به في العمل شبه هو واسم
المفعول بها فيما اختص بها عاع التعارض قوله اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل
احنك الشاتين وآبل الخاتم الخ واجيب عنه بانه شاذ وقيل ان معنى احنك
الشاتين اشدهما اكلاً فيجوز ان يكون مشتقا من قولهم احنك الجراد الارض
اذا اكل ما عليها وكذا آبل من حنيف الخاتم معناه اشد الناس تأنقا في رعي
الابل واعلمهم بها فيجوز ان يكون من ابل الرجل بالكسر ابالة فهو آبل اي
حاذق في مصلحة الابل وقيل انه شاذ لكن لا من هذا الوجه بل من وجه انه
بني من المزيد خلافًا للزمخشري ومن الشاذ اقل وآخر فانه لا فعل لهما
واما قولهم هذا اخصر من ذلك ففيه شذوذان لانه بني من المزيد مبنيًّا
للمفعول وهو اختصر واصل المثل آبل من حنيف الحناتم وحنيف على صيغة
التصغير اسم رجل حسن الديانة لرعي الابل والحناتم قبيلة قوله
فاذا لو قال و شرطه غالبًا لكان اصوب اعلم ان سيبويه يجري المزيد مجرى
المجرد لان همزته اذا احذفت رجع الى الفعل فليس فيه كثير عمل فيكون مراد

اسم التفضيل

٣

المصنف انه يجيء من الثلاثي غالبا وان لم يذكر **قوله** ولا يشكل بمثل قوله شعر ولست بالاكثر منهم حصى البيت للاعشى وآخره وانما العزة للكاثر المراد من الحصى العدد والكاثر الغالب اي لست بالاكثر منهم عددا وانما العزة للغالب وقيل المراد بالحصى الذهب والفضة ونصب حصى بالتمييز ولما تقرر انه لا يجمع بين من التفضيلية والالف واللام وجب ان يتاول امثال هذا وتاويله في هذا البيت ان منهم لا يتعلق بافعل التفضيل بل بلست وقيل هي للتبيين ومن التي يستعمل مع الاسم التفضيل لابتداء الغاية وقيل انها متعلق بمحذوف يكون في موضع الحال من التاء في لست كما في قولك انت من بني فلان الشجاع تريد انت كائنا من بني فلان الشجاع وقيل انها بمعنى في كما ذكره الشارح **قوله** كقوله تعالى يعلم السر واخفى ذكر ان المراد من الاخفى حديث النفس وقيل السر ما اسررته في قلبك وانت تعلم به واخفى من السر ما هو مستور في قلبك وانت لا تعلمه ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما انت اعلم به مني ومما حذف منه لفظة من على سبيل اللزوم آخر تقول جاءني زيد ورجل آخر ويكون مطابقا مع استعماله بمن **قوله** ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه التناقض جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال انك قلت زيد افضل الناس فانت مفضل زيد على من اضيف اليه افضل ومن جملتهم زيد فيكون مفضلا زيدا على نفسه فاجاب بقوله ولا يلزم الخ **قوله** ونحو نصيب اشعر اهل جلدته نصيب علم

لفظ التصغير اسم شاعر والمراد من اهل جلدته اهل لونه وهم السودان
وانشد نصيب شعرا للوليد بن عبد الملك وقيل للفرزدق فاستحسنه
فقال له انت اشعر اهل جلدتك وقيل انه لما قال للفرزدق ذلك انف
منه وقال جعلني من اشعر السودان والمراد نصيب شاعر اهل جلدته
لا ان اهل جلدته شعراء نصيب اشعر منهم قوله ولا يعمل في مظهر الخ
اي لا يعمل اسم التفضيل في الفاعل والمفعول به الا عند تحقق شرايط التي
سنذكر لان كل ما عمل عمل الفعل لابد وان يكون له فعل بمعناه كما في
اسم الفاعل وغيره ولما لم يكن لافعل التفضيل فعل بمعناها في الزيادة لم يعمل
الا عند وجود الشرايط فانما يعمل لانه ح يكون بمعنى الفعل كما سنذكر ان
شاء الله تعالى فان قيل ما ذكرتم منقوض باسم الفاعل الذي ليس للمبالغة
اذ ليس له فعل للمبالغة وبالصفة المشبهة ايضا بمعناها في الثبوت اجيب عن
من الاول بانه محمول على اسم الفاعل الذي للمبالغة بخلاف افعل التفضيل فانه
ليس ما يعمل في الظاهر لتحمل عليه غيره في العمل وعن الثاني بانها وان لم يكن
لها فعل بمعناها ولكنها مشابهة باسم الفاعل في انها تثنى وتجمع وتؤنث
فحملت عليه بخلاف افعل التفضيل لانه ليس جاريا على الفعل ولا مشابها بالجاري
على الفعل من المشتقات العاملة حتى يعمل في الظاهر اذ لم يشبه اسم الفاعل
في التثنية والجمع والتذكير والتانيث في قولك زيد افضل من عمرو وهو الاصل
والحاصل ان افعل التفضيل الذي يستعمل عن اصل وهو ليس بمعنى الفعل
ولا مشابها بالذي يجري على الفعل كالصفة المشبهة فانها وان لم تجر على الفعل

لكنها تشبه بما يجري على الفعل كما مرّ ذكره وان كان ما هو الاصل لا يعمل في الظاهر
فلأن لا يعمل في غيره اولى واحرى وانما قلنا ان المستعمل بمن اصل
لانهم اجروا افعل التفضيل مجرى فعل التعجب لقربه منه في المعنى ولذا قال
فلم يبن الا ما بني منه فعل التعجب وما استعمل من افعل التفضيل بمن نوا
فعل التعجب في لزوم الافراد بخلاف غيره ولا شك ان ما وافق الاصل
في اكثر احكامه اصل بالنسبة الى ما خالفه فيه وفي قوله في المظهر اشارة
الى ان عمله في المضمر لا يتوقف على تحقق الشرائط وكذا لا يتوقف عمله في
غير الفاعل والمفعول من الظروف والحال وغيرهما اذ رايحة الفعل اعني
الدلالة على الحدث كما فيه في العمل فيها **قوله** الا اذا كان لشيء استثناء
من قوله ولا يعمل في مظهر اي لا يعمل افعل التفضيل في الفاعل والمفعول
الظاهرين الا اذا تحققت الشروط وهي ان يكون افعل التفضيل صفة
لشيء من حيث اللفظ وهو في المعنى بمسبب لذلك الشيء ويكون ذلك المسبب
مفضلاً اي ثابتاً له زيادة الفضل باعتبار الاول اي باعتبار ما اجري عليه
اسم التفضيل من حيث اللفظ على نفسه باعتبار غير الاول معنى يكون المسبب
مفضلاً على نفسه اي ثابتاً لغيره زيادة التفضل عليه باعتبار الاول وهو غير
زيد والحاصل ان المسبب مفضل ومفضل عليه باعتبار المحالين ويكون اسم
التفضيل في سياق النفي هذا تقديره ما في الكتاب وتوضيحه انما يكون
لجملة منقول قوله باعتبار الاول حال من الضمير المستكن في مفضل الراجع
الى المسبب وقوله على نفسه متعلق بمفضل المقدر وقوله باعتبار غيره حال

من المجرور في نفسه وهو مفعول بواسطة الحرف فيصح مجيء الحال عنه و
تقدير الكلام فضل المسبب حال كونه مصاحبا وملابسا اعتبار الاول
وفضل على نفسه حال كونه مصاحبا وملابسا باعتبار غيره وقوله منفيا
حال من المستكن في كان مثاله ما ذكره المص رحمه الله ما رايت رجلا احسن
في عينيه الكحل منه في عين زيد فاحسن جار على الرجل من حيث اللفظ
لانه صفة لكن ما هو احسن من حيث المعنى هو سببه وهو الكحل والكحل
مفضل باعتبار انه في عين الرجل مفضل على نفسه باعتبار انه في عين
زيد وهو اعنى قوله في عين زيد حال من المجرور في منه اي كائنا في عين
زيد وقوله في عينيه حال من الكحل مقدم عليه وذكر صاحب الهاكب ان
في عينيه ومنه وفي عين زيد متعلقات باحسن فان قلت بين كون
الكحل مسببا للرجل قلت المراد بالمسبب المتعلق وانما كان الكحل متعلقا
له لانه مظروف عين الرجل التي هي جزءه ومرتبط به بالضمير وقيل الكحل
جعل سببا لحسن العين فالكحل مسبب اي مجعول سببا فالمراد من المسبب
المعنى اللغوي وقيل يمكن ان يحمل المسبب على معناه المتعارف لا على المتعلق
وذلك لان التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل واذا كان كذلك فيكون العين
سببا للكحل في التفضيل والكحل مسببا فان قلت فالسبب على ما ذكرتم
يكون سببا للعين لا للرجل وقد صرح بخلافه قلت اذا كان التفضيل
بالحقيقة لعين الرجل يكون ايضا للرجل فيصح ان يقال الرجل سبب
الكحل كما يصح ان يقال عينه سبب له فلا منافات هذا ما تيسر لي جمعه

بعد تصفح الكتب المشهورة والعجب انهم اثبتوا للمسبب زيادة الفضل على
غيره باعتبار انه في عين الرجل ولغيره عليه باعتبار انه في عين زيد وظاهر
ان المراد من هذا التركيب تفضيل الكحل الذي في عين زيد على الكحل الذي
في عين كل رجل ولم ازل اديم قداح نظري في شروح المفصل والكافية
حتى رايت في بعض شروحها ما يعتد به وهو ان المعنى ان الكحل فاضل في عين
زيد مفضول في عين غيره وليس المعنى ان الكحل في عين زيد مفضول و
في عين غيره من الرجال فاضل فثبت ان ما بعد من هو المفضل وما قبلها هو
المفضل عليه لان النفي يقتضي ذلك واظن ان هذا القول بالنظر الى صورة الاثبات
وفيه تسامح لان البحث في النفي وقال الامام المحقق ركن الدين الحديثي انما
سمي مفضلا عليه ابقاء لحكمه قبل دخول النفي ومراده من الحكم ظاهر
لانه بمعنى حسن استدل على عمل اسم التفضيل في الظاهر عند وجود الشرايط
بوجهين احدهما انه عندها صار بمعنى الفعل الذي اشتق هو منه فعمل
بذلك وانما صار بمعناه عند تحققها لان قوله ما رايت رجلا احسن في عينيه
الكحل منه في عين زيد مع قوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
حسنه في عين زيد مثلا زمان طردا وعكسا على معنى انه كلما صدق التركيب
الاول صدق التركيب الثاني وعلى العكس والتساوي بين الشيئين في
الصدق ان كون كل واحد منهما بمعنى الاخر وانما قلنا ان المثالين مثلا
زمان لان معنى الثاني نفي مساوات حسن كحل عين الرجل لحسن كحل عين
زيد وهو مستلزم اثبات زيادة حسن كحل عين زيد لان النفي يتوجه

الى ما اريد اثباته ولما كان المراد فى الموجب اثبات المماثلة بين حسن كحل
عين الرجل ليس زايدا على حسن كحل عين زيد لان تشبيه الشيء بالشيء
يقتضى ان لا يكون المشبه زايدا على المشبه به فثبت المرام وهو تفضيل
حسن كحل عين زيد على حسن كحل عينا الرجل وكذلك معنى المثال الاول
تفضيل حسن الكحل الذي فى عين زيد لان المتكلم اذا زعم زيادة حسن كحل عين
الرجل على حسن كحل عين زيد استعمل اسم التفضيل الواقع فى الموجب مبالغة
لحسن كحل عين الرجل على حسن كحل عينى زيد لانه لم يرض لمساواته فاذا اراد
المخاطب نفي قول المتكلم ينبغى ان يحمل معنى كلامه فى المنفى ايضا على المبالغة
ومتى لا يكون الا اذا حمل على زيادة حسن كحل عين رجل لان نفي زيادة
حسن كحل عين الرجل على حسن كحل عين زيد يحتمل مساواته لما فى عين زيد فلا
يكون فيه مبالغة لكن المقصود حصول المبالغة فى المعنى فينبغي ان يحمل على
زيادة حسن كحل عين زيد على حسن كحل عين الرجل لينفع زيادة حسن كحل
عين رجل وكذا مساواته فيحصل حينئذ ما قصد من المبالغة فاذا كان
معنى المثال الاول كالثاني فى تفضيل حسن كحل عين زيد فحصل المطلوب وهو
كون اسم التفضيل فى معنى اسم التفضيل فى معنى الفعل فعمل ح لانتفاء مانع
العمل واذا ثبت ان للشروط المذكورة تاثيرا فى جعلها اسم التفضيل فى معنى
الفعل علم انه ان فقد شيء منها يلزم ان لا يكون فى معناه فلا يعمل فى الظاهر
ح واما اشتراط النفي فلانه لو كان مثبتا لم يكن فى معنى الفعل الا يرى ان
قولنا رايت رجلا احسن فى عينيه الكحل حسنه فى عين زيد معناه التشبيه

ومساوات الكحلين في الحسن بخلاف قولنا ما رايت رجلاً احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد والوجه الثاني من الوجهين ان الكحل في مثال لو لم يكن مرفوعاً
بالفاعلية لكان مبتدا لانتفاء احتمال شيء آخر لان احسن لا يصلح لان
يكون مبتدا والا لكان المبتدا قبل حلوله للابتداء يستوي في الخبر لان
الكحل ح خبر مقدم على المصحح كون احسن مبتدا وهو منه على ان كون المبتدا
نكرة والخبر معرفة ممتنع لكن التالي اعني كون الكحل مرفوعاً بالابتداء بط
اذ يلزم ح الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو متمم لمعناه وبمنزلة
جزئه وهو منه باجنبي وهو الكحل لانه على تقدير ان يكون مبتدا لا يكون
معمولاً لاحسن فيكون اجنبياً واما انه متمم لمعناه بمنزلة جزئه لان احسن
ومنه بمنزلة المضاف والمضاف اليه ومما ككلمة واحدة فكما لا يجوز الفصل بين
اجزاء الكلمة كذلك لا يجوز بين ما هو ككلمة واحدة فيمتنع الفصل بينهما بالكحل
على تقدير ان يكون مبتدا واما اذا كان مرفوعاً بالفاعلية فلا يلزم الفصل
بالاجنبي لانه ح يكون معمولاً له والمعمول لا يكون اجنبياً فان قلت على
تقدير كون الكحل مبتدا يقدم منه عليه لئلا يلزم الفصل باجنبي ولا استيفا
الخبر قبل المصحح على تقدير جعل احسن مبتدا اجيب بانه انما ادعينا
وجوب ارتفاع الكحل بالفاعلية وعدم جواز حمله على خلافه في مثل هذا التر
فاذا قدم لا يمتنع حمله على خلافه لتغير التركيب وما اجاب المص في شرحه
بقوله ولو قدمت لرجع الضمير الى غير مذكور يعني يلزم اضمار قبل الذكر غير سديد
لانه يكون من تتمة الخبر في نية التاخير وهو جائز نحو في داره زيد قوله ولكان

قوله

تقول الخ اي لك في هذا المعنى عبارة اخرى اخصر من الاولى وهي ما رايت احسن
في عينه الكحل من عين زيد فحذف الضمير من منه وفي من في عين زيد وادخل
من في عين زيد فبقي ما ذكرناه واعلم انه لا بد من تقدير ذلك المتعلق وهو
الكحل مضافا الى غير زيد ليصح المعنى فالتقدير من كحل غير زيد قوله
فان قدمت ذكر العين انما اورد هذه العبارة بحرف الشرط لقلة استعمالها
وكثرة التغير ولذا احتاج الى نظير لها من كلام الفصحاء قال الحاجبي في كل
ان تقدم المفضل عليه يعني على فعل وهو عين زيد وتسمية عين زيد مفضلا
عليه انما هو على رايه وتاويله قد مر وقال يعني لان التفضيل بالحقيقة
للعين لا للكحل فيكون باقي الكلمات محذوفا مستغنى عنه للعلم به فيقول
ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل تقديره ما رايت عينا كعين زيد احسن
فيها الكحل منه فيها الكحل الضمير المجرورات والعائد الى عينا والثاني الى
الكحل والثالث الى عين زيد فهذه العبارة كما يرى اخصر لفظا من العبار
تين
المذكورتين مع ان معناها معناهما اذ المراد تفضيل احسن كحل عين زيد
على حسن كحل عين غير زيد مثله في العبارتين فان قلت المانع من الكحل
ارتفاع الكحل بالابتداء وهو الفصل بالاجنبي منتف في هذه العبارة
فينبغي ان يجوز رفع احسن قلت اجاب عنه المص بوجهين احدهما ان
هذه العبارة فرع العبارة الاولى فكما لا يجوز في الاصل لا يجوز في الفرع
وثانيهما ان الفصل فيها مقدر ايضا على تقدير رفع احسن قوله
وهو مثل ما انشده سيبويه مررت الخ البيت لسحيم بن وثيل الرياحي قوله

ولا ارى كوادي السباع اقل به ركب مثل قوله ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل حيث تقدم المفضل عليه على اسم التفضيل متقديره ولا ارى
واديا كوادي السباع حين يظلم اقل به ركب منهم به الضمير في به المذكور
للواد الموصوف بالكاف وبه المقدر لواد السباع ولو عبرت بالعبارة
الاولى قلت ولا ارى واديا ما اقل به ركب اتوه تانية منه في وادي
السباع فاقل جرى من حيث اللفظ على واديا وهو في المعنى لمسببه وهو الر
مفضل باعتبار من هوله وهو قوله به مفضل على نفسه باعتبار وادي
السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل
به ركب من وادي السباع اي من ركب وادي السباع قوله واديا مفعول
لا ارى والجار والمجرور اعني كوادي السباع حال منه او مفعول ثان وقوله
حين يظلم حال من وادي السباع والعامل فيه معنى التشبيه اقل صفة
لواديا وقوله ركب فاعل لاقل وهو المراد بالاستشهاد والجملة الفعلية
اعني قوله اتوه صفة ركب والتانية التوقف والتلبث وهو نصب
على انه تمييز من اقل اي توقفا او مفعول مطلق من اتوه لانه نوع
من الاتيان وقيل انه حال اي متلبثين لشدة تخوفه وقوله اخوف
عطف على اقل او على تانية ان جعلت حالا وقوله الا ما وقى الله ساري
استثناء مفرغ وما مصدرية اي في كل وقت وقاية الله الساري
وقوله ساريا منصوب بوقى الله وقيل حال من ضمير اخوف وقيل
تمييز منه قوله واعرابه رفع ونصب وجزم اعلم ان الاعراب وضع لكل

الاسم

واحد من وجوهه فالرفع للفاعلية والنصب للمفعولية والجر للاضافة لان
المطلوب من الاسماء هذه المعاني واما الفعل فاعرابه لا يدل على معنى لان
المطلوب من الفعل بيان صدور الفعل من الشخص في زمان من الازمنة
الثلثة وهذا المعنى لا يتغير بتغير حركة الاخر الا يرى ان قولك هو يضرب
الان يدل على صدور الفعل في الزمان الحاضر لا يتغير هذا المعنى برفع الباء
ونصبها وجزمها بخلاف قولك ما احسن زيدا فان كل واحد من رفع زيد ونصبه
وجره مخالف للاخر كما مر قوله اي لام الجحود لانه زائدة لتاكيد النفي الخ وانما
سميت هذه اللام لام الجحود لمجيئها بعد النفي لان الجحد عبارة عن نفي ما سبق
ذكره قوله كقوله شعر سأترك منزلي لبني تميم الخ منزلي مفعول سأترك
ولبني تميم متعلق به والحق من لحق يلحق اي ادرك معطوف عليه واستريحا
منصوب بان المقدر بعد الفاء والاستشهاد انه نصب الفعل بعد الفاء في
البيت والبيت بعد الاشياء الستة والجواب انه شاذ مع الرواية المشهورة
لانحق بالحجاز فعلى هذا يكون الفاء عاطفة واستريح منصوب لعطفه على
الحق وقد يقال انه لم يكن من اللحوق بالحجاز على ثقة فاجراه مجرى ما كان غير
واجب وقدر الشرط في المعنى والى هذا اشار بقوله واراد به ان الحق استريح
اي اراد به ان الاول سبب للثاني قوله شعر لا تنه عن خلق وتاتي مثله
الخ البيت لابي الاسود الدئلي الخلق الطبيعة وحركة اللام للوزن والا كان
ايضا جايز على ان يكون مضمرا لا يقال لا تنه احدا عن خلق وتفعل انت مثله
فانك اذا فعلت ذلك يكون عارا عظيما قوله عار خبر مبتدا محذوف اي النهي عن

عن شيءٍ وَاَلّا تأتيانِ مِثلَهُ عارٌ عليك وعظيم صفةُ عارٍ والاستشهاد نصب تأتيَ بعدَ الواو في وجوب النهي وروي تأتي بسكون الياءِ وجعله مرفوعا على الحال اي وانت تأتي مثله اي لا تنه عن شيءٍ في حالِ اتيانِك مثلَهُ قوله
للبس عَبَاءةٍ الخ البيتُ لبنتِ بحدلٍ الكلابي والمعنى ان لبسَ الخشنِ مِنَ الملبوسِ مع قرّة العَينِ احبُّ اليَّ من لبس الشفوفِ يقال قرَّتْ عَينُهُ تقَرّ بالفتح في الماضي والكسرِ في الغابر نقيض سخنتْ الشفّ بالفتح سِترٌ رقيق مع قال ابو نصر ستر احمرُ رقيقٌ مِن صوفٍ يستشِفُ ما وراءه وتركيبه ظاهرٌ والاستشهاد انهُ نُصِبَ تقرَّ بانِ المقدّرةِ بعدَ وَاوِ العاطفةِ قوله فهذه الحروف التي تضمر بعدَها على ثلثة اقسامٍ فقسمٌ يمتنع اظهارها بعده وهو حتّى والواو والفاء واوْ ولامُ الجحودِ وقسم يجب وَهو اللام اذا دخلت على النافية نحو قوله تع لئلا يعلم وَقسمٌ يجوز وَهو اللامُ اذا لم يقع بعدها لا والواو العاطفة. فان قلت مَا موضع ان المضمرة مَعَ الفعل بعدها من الاعراب قلت ذكر عبد القاهر انه يجيء على ثلثة اقسام احدها ان يكون موضعها الرفع بالابتداءِ والخبر محذوف كما اشار اليه الشارح في تقدير الا مثله الثاني ان يكون موضعها النصب كقولك ليت لي مالاً فانفقَهُ وكانك قلت ليت ان يستقرّ لي مالٌ فان انفقه اي ليت لي استقرارًا فانفاقا الثالث ان يجوز فيه الرفع وَالنصب كقولك اذهبْ فتدرك زيدًا ان شئت كان التقدير ليكن منك ذهابٌ فادراك وان شئت كان التقدير اذهب فتدرك قوله وكقوله شعر أنْ تقرِف بنا العُداة نجدنا البيتُ لابن همامٍ السلولي العُداة جمع عدوٍّ قال في الصحاح قال ثعلب

يقال قوم اعداء وعدي بكسر العين فان ادخلت الهاء قلت غداة بالضم والعيس الابل البيض الباء في بنا زايدة لانه يقال صرفت الرجل والغداة فاعل تصرف وتجدنا جزاء الشرط وتصرف الجملة في محل النصب مفعول ثان لتجدنا والاستشهاد ان اين جزم تصرف وتجدنا **قوله** وكقوله شعر متيما تلقني فردين ترجف البيت لعشرة تلقني من اللقاء فردين اي منفردين ترجف اي تضطرب وتتحرك روانف جمع رانفة وهي طرف الالية الاستطارة التفرق والانتشار والمراد به هنا التحريك من قولهم استطير الشيء اذا حرك واصله تستطارن بنون مخففة فقلبت الفا للوقف يعني اذا القيتني في حال كوننا فردين لا يعينني احد ولا يعينك احد يتحرك اطراف اليتك من خوفي قالوا من يخاف من واحد يتحرك طرفا اليتيه تلقني فعل شرط وفردين حال من الفاعل والمفعول وترجف جزاء الشرط وروانف اليتك فاعل ترجف وتستطارن معطوف عليه والاستشهاد ان متيما جزم فعلين **قوله** وكقوله شعر متى تاته تعشو الى البيت لحطيئة يمدح بغيض بن شماس وهو من بني سعد بن زيد بن مناة عشوت الى النار اعشو اليها عشوا اذا استدللت عليها ببصر ضعيف متى كلمة شرط وتاته مجزوم بها وتعشو فعل وفاعل تخلل بين الشرط والجزاء وهو في محل النصب بالحال اي عاشيا لان المضارع اذا تخلل بينهما ان شئت رفعته على الحال وان شئت جزمته على البدل وتجد جزاء

علاج

٧٧

الشرط وخير نار مفعوله وعندها ظرف وخير موقد فاعله والجملة صفة نارٍ وتجد ههنا يقتضي مفعولاً واحداً الا انه من وجدت الضالة واله
ان متى جزم فعلين كما رايت قوله كقوله شعر فاصبحت انّى تاتها تلتبس بها البيت للبيد بن ربيعة بن مالك وسبب انشاء هذا الشعر
ان عمّاً للبيد اسمه عامر أتلف حمامة لجار لبيد فغضب لبيد وانشد قصيدة من جملتها هذا البيت وقيل كان عمه قد ضرب جاره
بالسيف الضمير في تاتها وبها للداهية اي قدامها وخلفها شاجر اي مضطرب ومتحرك تحت رجليك تقول فعلت فعلاً لا تخلص بشؤمه
من داهية تهلكك من قدامك وخلفك وتحت رجلك شبّه الداهية بالدابة الشموس متى ركبها الراكب اسقطته تاتها جملة فعلية و
فعلها مجزوم بانّى وتلتبس ايضا مجزوم بها وهو المستشهد كلا مركبها مبتداء وشاجر خبره وتحت رجلك ظرف شاجر والجملة في محل النصب
على الحالية بالضمير فقط ويحتمل ان يكون خبراً بعد خبر وان مع معمولها خبر اصبحت قوله واملته قوله شعر اري العمر كنزاً ناقصاً
الى آخر البيت لطرفة اري فعل من افعال القلوب والعمر مفعوله الاول وكنزاً مفعوله الثاني وناقصاً صفة كنز وكل ليلة ظرف ناقصا
وما شرطية وتنقص مجزوم من نقص ينقص والايام فاعله والدهر معطوف عليه وينفد ايضا مجزوم من باب علم قال في الصحاح نفد الشيء
بالكسر نفاداً فني الاستشهاد ان ما الشرطية جزم الفعلين كما رايت

أتلف

[margin note, illegible]

قول

قوله كقول الشيخ واذا تصبك من الحوادث نكبة الخ النكبة واحدة نكبات الدهر تقول اصابته نكبة اي مضرة ونكب فلان فهو منكوب وغيابة الجب قعره وكذا غيابة الوادي والمراد هنا الغم فستنجلي اي فستزول وينكشف تصبك مجزوم باذا والمستشهد نكبة فاعله فاصبر الفاء جزائية واصبر جزاء اذا فكل غيابة الفاء تعليلية وكل غيابة مبتداء فستنجلي خبره ودخول الفاء على خبر المبتداء اذ لم يوصف بما يشتقه الضعف ويحتمل ان يكون التقدير وكل غيابة تصبك او يكون الفاء زائدة

قوله كقول الشيخ فاصبحت مغانيها قفارا رسومها المغاني جمع مغنى وهو المنزل وقفارا من القفر وهو المكان الخالي من الماء والنبات والرسوم جمع الرسم وهو الاثر يقال رسم الدار اثرها اي صارت منازل العشقة خالية واثرها مندرسة كان لم تؤهل وتونس سوى اهل من الوحش مغانيها اسم اصبحت وقفارا خبرها ورسومها مبتداء وتؤهل فعل وفاعله ضمير عايد الى الرسوم وظرف وسوى ظرف تؤهل قدم عليه والجملة خبر رسومها ورسومها مع الخبر خبر بعد خبر لاصبحت ويحتمل ان يكون رسومها بدل اشتمال من مغانيها وكان لم الى الاخر خبر لاصبحت والاستشهاد انه فصل بين لم ومعموله وهو تؤهل قوله اعلم ان المراد بالشيء هو السبب في العقل يعني بحكم العقل ان الثاني يوجد عند وجود الاول يعني يكون وجوده معلقا عليه فان طلوع الشمس في المثال وان كان سببا لوجود النهار لكن بالنظر الى الخارج واما عند العقل فبخلافه

قوله ومثال الرفع قول زهير شعر وان اتاه خليل يوم مسغبة الخليل
الفقير المحيل الحال المسغبة الجوع من سغب بالكسر يسغب سغبا اي جاع
الحرم بكسر الراء الحرمان ويروى بفتحها يقول ان اتى الممدوح فقير
يوم جوع يقول مالي ليس بغايب وليس بممنوع خليل فاعل اتاه يوم
مسغبة ظرف يقول جزاء الشرط لا بمعنى ليس غايب اسمها ومالي خبرها
والاحسن ان يجعل لا لنفي الجنس ومالي مبتداء وغايب خبره ولا حرم
معطوف على لا غايب وتقدم الخبر ابطل عمل لا والاستشهاد على انه رفع
تقول قال الجوهري وانما رفع تقول وهو جواب الشرط على معنى التقديم
عند سيبويه كانه يقول ان اتاه خليل وعند الكوفيين على اضمار الفاء
اي فتقول اعلم انه اذا تقدم الجزاء نحو انت طالق ان دخلت الدار ذكر فمنك
ان يكون منى فعند البصريين الجملة المتقدمة دالة على الجزاء وليست هي الجزاء
وتقدير انت طالق ان دخلت الدار فانت طالق وعند الكوفيين الجملة المتقدمة
هي الجزاء من غير تقدير جزاء آخر قوله كانه قال اكتف ينم الناس
اي اكتف عن الحديث ينم الناس قوله مثال الامر قيل انما قال مثال
الامر ولم يقل الامر لان الامر حقيقة طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
وههنا ليس الغرض بيان ذلك بل القصد الى تعريف نوع من الصيغة التي
يدل على طلب الفعل واليه اشار الشارح بقوله هذا تعريف الامر المخاطب الخ
وقال الزوزني في شرح اللباب انما قال مثال الامر دون ان يقول
الامر لان الامر كما استشهر في هذا النوع المخصوص من الفعل انتهى

المفرح

انتهى ش ح

في اعد

في المصدر فاذا اراد ان يعين ان المقصود اللفظ لا المصدر قوله وانما قال وعلم آخره حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا خلافا للكوفيين فانه عندهم معرب واصله باللام ثم حذفت لكثرة ثم حذف المضارعة للمذهب من الالتباس وجوابه مسطور في المطولات قوله فان فهمه يتوقف على شيء يتعلق به ضرب الضارب قال الامام الاندلسي في المحصل شرح المفصل واورد على تعريف المتعدي ان غير المتعدي يتوقف تعقله على الفاعل ولذلك يحده بانه اللفظ الدال على معنى موضوع غير متعين يتوقف على تعقل الفاعل في الجملة وان لم يكن معينا واجيب عنه بان الفعل لا يتوقف تعقله من حيث كونه فعلا على من يقوم به لانا نعقل العلم ولا يخطر ببالنا من يقوم به ولذلك تقول في رسمه صفة يتعلق بالشيء على ما هو به من غير ان يتعرض الذكر الفاعل ولو كان الفاعل ماخوذا في تعقله لوجب التعرض له في حده كما وجب التعرض لمتعلقه وقيل ان الزمان والمكان يتوقف عليهما تعقله وهو غير صحيح فانا نعقل الفعل مع الذهول عن ذلك نعم قد لا يوجد الا بذلك لكن لا يلزم من ذلك ان يتوقف تعقله عليهما كما ان الجسم لا يوجد الا في مكان او زمان وان لم يكن ذلك داخلا في حقيقته فلا يتوقف تعقله على تعقلها هذا ما افاده ذلك الامام في التحقيق نحو الامام في التدقيق قوله وغير المتعدي يصير متعديا باصل ثلثة اشياء اعلم انهم بلغوا اسباب التعدية الى ستة الثلثة التي ذكرت وسين استفعل مع ما زيد عليه من التاء والهمزة نحو خرج الشيء واستخرجه والف المفاعلة نحو جلس زيد وجالسته

للتضمين

والسادس ان يتضمن الفعل معنى فعل آخر متعد كتضمنهم رحب معنى وسع
فهذه الستة يصير الفعل في المعنى بحيث يتوقف تعقله على امر لم يكن قبل
ذلك فيلتحق بما اصله كذلك وليس نعني ان التعدي بهذه الحروف يكون من
غير تغيير حصل بها للفعل لان الفعل يكون باصل معناه متعديا وليس
المراد ايضا ان هذه الالفاظ باعتبار لفظها يوجب ان يكون الفعل متعد
بل لا بد من اعتبار معنى التصيير بها لان الفاظها يكون للتصيير وغيره فالتي
للتصيير هي التي تكون المتعدية الا يرى انك تقول الكبت زيد وموت
المال ولا يكون ذلك تعدية ونحرت بالقدوم ولا توجب الباء تعديته
وانما يكون للتعدية اذا كان بمعناها التصيير فاذا قلت في ذهب زيد
اذهب زيدا صار متعديا بالهمزة بعد ان لم يكن لانها افادت التصيير مع
بقاء المعنى الاول في اصله واعلم ان الزمخشري مثل للتعدي بالحرف
قوله عصت عليه الضيعة ورده الاندلسي بانه غير مستقيم اذ معنى التصيير
فيه مفقود الا يرى انك اذا قلت عصت الضيعة وعصت عليه الضيعة
صح ولا يوجد افادت تصييرا فبطل ان يكون من قبيل ما نحن فيه نعم يصح
ان يقال في كل جار ومجرور ان الفعل متعد اليه لكن لا باعتبار هذا التعدي
الذي نحن فيه كما تقول الفعل اللازم متعدي الى الظرف وغيره ولسنا نعني
هذا التعدي والفرق بين التعدي الذي نحن بصدده وبين غيره قد حققناه
في الحواشي المعمولة على شرح التصريف للعلامة التفتازاني واعلم ان الفعل
الواحد يتعدى بعدة حروف على قدر المعنى المراد منه قال بعضهم كان المعاني

مكمنة فيه وحروف الجر واذا اردت ان تبين ابتداء الغاية قلت خرجت
من الدار واذا اردت ان تبين حاله قلت خرجت على الدابة واذا اردت
المجاوزة قلت خرجت عن الدار واذا اردت المصاحبة قلت خرجت بسلاحي
قوله و قوله يتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري الخ وقد اجاز الاخفش
أظننت واحسبت واخلت وازعمت قوله اعلم ان افعال القلوب ما
ذكر فيه نظر لانه كان معلوما من المتن فلا حاجة الى ايراد قوله اعلم وقد يستعمل
اريت استعمال ظننت فيقال أريت زيدا منطلقا وكذلك اري ونري
وكذلك القول اذا دخل عليه همزة الاستفهام لانه بالهمزة يصير مشكوكا فيه
فشبه الظن كقولهم متى تقول زيدا منطلقا اي متى تظن زيدا منطلقا
قوله وفيه نظر بجواز كل واحد من المبتدا والخبر لما ذكر الله تعالى انه يجوز
الاقتصار والحذف في افعال القلوب عند دلالة الدليل كما يجوز في المبتدا والخبر
ولكن لا يسمى هذا الحذف اقتصارا لان المحذوف مراد منوي وانما حذف
لفظا وهو مراد معنى بخلاف المفعول الثاني من باب كسوت ان الحذف لا يجوز
فيها الا بدليل وفي باب كسوت سواء كان هناك قرينة يدل على المحذوف
اولم يكن فحصل الجواب عن النظر المذكور وقد اجاب عنه الشارح الغجدواني
نقلا من الكشاف فليطالع ثمة وعن الآية الكريمة تبخلون دال على البخل
فيجوز الحذف قوله اي ومن خصايص هذه الافعال الغاؤها اذا توسطت
بين مفعوليها قال الامام الحديثي اعمال الملغى في المفعول المطلق بين الحسن
والقبيح اذا كان ضميرا او اسم اشارة وقبيح اذا كان مظهرا مضافا الى

ياءِ المتكلم وان يكن مضافاً فهو اقبح نحو زيد ظننته او ظننت ذاك او ظني
او ظننا منطلق اذ العامل لا يلغى عن بعض معمولاته دون بعض فعلى هذا
سقط ما قيل انه اذا الغي بالتوسط مثل زيد ظننت مقيم مثلاً فكيف يعمل
في الضمير قوله اعلم اني لم اعرف غاية الحكم في قوله حكم معناها قلت يمكن
ان يقال ان معنى صار مثلاً الانتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل يكون
منتقلاً اليه فهو حكمه الانتقال فقد اعطي صار خبر حكم معناه وكذا كل معنى
كان في قولك كان الله عليما استمرار الفاعل على العلم فيكون الخبر صفة مستمرا
عليها فقد اعطي كان خبر حكم معناه فافهمه فانه لطيف وذكر الحديثي ان معنى
اعطاء الخبر حكم معناه اي اثره من اثبات ونفي وصيرورة واستمرار الى
غيره لك قوله كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن الخ البيت
لابن احمر والتيهاء البادية التي يتيه فيها الماشي والقفر الخالي والقطاء
نوع من الطيور والحزن الارض الصلبة فراخا جمع فرخ بيوض جمع
بيض يعني كنا بمغازة تسرع بنا المطي كما يسرع هذه الطيور الى بيوضه
بعد ان صارت فراخا يعني سراعة الى الافراخ اشد من اسراعه الى
البيض والتقدير كانت بيوضها فراخا اي صارت وهو المستشهد وكانت
هذه هي الناقصة ولكن الاختلاف عنها في المعنى قفر صفة تيهاء والمطي
مبتدا وقطا الحزن خبر كان واسمها الضمير وكان مع اسمها وخبرها
خبر المبتدا بيوضها اسم كان وخبرها مقدم عليها وهو قوله فراخا
والجملة حالية قال صاحب الهادي لو حملنا كان على معناها من غير نظر

الى

الحار لكان قد اخبر بان البيوض فيما مضى كانت فراخا ومذامح قوله

شعر اذا مت كان الناس صنفان الخ شامت من شمت بالكسر يشمت

شماتة اذا فرح ببلية العدو والمثني من يمدح الناس والناس مبتدا

وصنفان خبره وشامت بدل من صنفان او خبر محذوف المبتدا و

التقدير احدهما شامت وآخر مثن معطوف عليه وقوله بالذي يتعلق

بمثن وكنت اصنع صلة الذي والاستشهاد ان كان فيها ضمير الشان

والجملة بعدها خبرها قوله فان قيل اذا كان الامر كذلك اي اذا كانت

الناقصة ثلثة كما قررنا كان الواجب الخ قوله لامتناع كون اقسام الشيء

قسيمة له ثم اعلم ان قسم الشيء هو ما كان مندرجا تحته واخص منه وقسيمه

هو ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت شيء آخر مثلا اذا قسمت

الحيوان الى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان كل واحد منهما قسما

من الحيوان وقسيما للآخر ومعنى كون قسم الشيء قسيما له ان يكون ذلك

قسما منه في الواقع وقد جعلت انت قسيما له ومعنى كون القسيم قسيما

منه عكس ذلك واذا عرفت هذا فالجواب عنه بقوله قلنا انما عدل عن ذلك

لئلا يطول ليس بصواب لان تجويز كون اقسام الشيء قسيمة له للترك

الاطالة ممنوع مع انه لا فرق بين العبارتين في الاطالة غير ان

المص قدم اقسام الناقصة على الانواع الآخر والشارح عكس ذلك

فالصواب ان يقال انه جعل اقسام الناقصة قسيمة لها وانما يلزم

ذلك ان لو كانت الاقسام معطوفة على ناقصة وليس كذلك بل قوله

وبمعنى صار معطوف على قوله لثبوت وقوله ويكون فيهما ضمير الشان ايضا
كذلك كما هو ايضا معتقد به **قوله** وانما خصص الاول بالنا قصة مع أن
الاخيرين كذلك اعلم ان بعضهم طعن في هذا الجواب بانه لم يشعر بالنا قصة الى
شيء من الاقسام الثلثة وجوابه انه لو سلم كون كل من الثلثة اقساما للنا
فقدم تسليم اطلاق النا قصة عليها يكون أبرد من الثلج **قوله** ولكون كل
واحد منها للطمع لحصول والاشفاق قال سيبويه معنى عسى الطمع والاشفاق
اي طمع فيما يستقبل واليه اشار بقوله لطمع لحصول واشفاق ان لا يكون **قوله**
كقوله عسى الغوير ابؤسا الغوير تصغير الغار قال الاصمعي اصل هذا المثل
انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم واتاهم فيه عدو فقتلهم فصار مثلا لكل
شيء يخاف ان ياتي منه شر وقال ابن الكلبي والغوير ماء لكلب معروف
وهذا المثل تكلمت به الزباء لما تنكب قصير اللخمي بالاجمال الطريق المنهج واخذ
الغوير **قوله** كقوله عسى الهم الذي امسيت فيه الخ الكرب الغم والفرج الفرج والبيت
لهدبة بن الخشرم وكان من فصحاء بادية الحجاز ويجوز ضم الباء وفتحها فالضم
له والفتح لابن عمرو وكان هدبة قد قتل ابن عم زايدة بن زيد الحارثي فحمل الى
معاوية فتقدم عبد الرحمن اخو المقتول الى معاوية فادعى عليه قبل الخية فقال
معاوية ما تقول يا هدبة فقال اتريد ان يكون الجواب شعرا او نثرا فقال
شعرا فهو ما منه الا قرار فقال معاوية اراك اقررت فقال هدبة هو
ذاك فطلب منه عبد الرحمن ان يقيده منه فكره معاوية قتله ووجه به
الى المدينة ليحبس بها حتى يبلغ ابن زايدة فقال الشعر الذي منه الاستشهاد

فانهدم

قال شعرا

في السجن فبلغ ابن زايدة فعرضت عليه عشر ديات فأبى الا القود
فدفعه اليه فقتله وتاهله في البيت حذف ان من خبر عسى وهو
قليل والكرب اسم عسى والذي نعت للكرب وفرج اسم كان ووراءه
خبر ويجوز ان يكون تامة وفرج فاعل لها قوله كقوله شعر قد كاد
من طول البلى ان يمصحا البيت لرؤبة واوله ربع عفاه الدهر
طولاً فامحى الربع بفتح الراء المنزل وعفاه درسه وامحى من محاه
يمحوه محواً ويمصح بمعنا. قوله ربع مبتداء وعفاه خبر وطولاً تميز
والفاء عاطفة وامحى معطوف على عفاه واسم كاد ضمير الربع
وان يمصحا خبر كاد والالف للاطلاق والا ستشهاد على استعمال
كاد مثل استعمال عسى في ان الخبر فعل مضارع مع ان قوله شعر
اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
وفي بعض النسخ اذا غير النائي والنائي البعد والهجر بفتح الهاء
الفراق والرسيس اثر الشيء وبقيته يعني اذا غير الهجران
الاحباء المحبين وزال محبتهم عن قلوبهم لم يقرب زوال حب مية
وهي اسم معشوقته يعني اذا لم يقرب زوال حبها فكيف يزول
وتركيبه ظا والاستشهاد مذكور في الشرح قوله والا لم يكن
لتخطئتهم وجه قال الامام الاندلسي روي عن عنبسة انه قال قدم
ذو الرمة الكوفة فوقف ينشد الناس بالكناسة قصيدة الحائية
فلما وصل الى قوله اذا غير الخ فناداه القاضي ابن شبرمة اراه

قد برح فنسيت باقيه وجعل يتأخر ويفكر ثم قال اذا غيّر الهجر
لم اجد الخ قال عنبسة فلما انصرفت الى ابي اخبرته فقال اخطأ ابن
شبرمة حين انكر على ذي الرمة ما انشد واخطأ ذو الرمة حين
غير شعره انما هو كقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها فعلم من هذا جواب
تخطئتهم اياه قوله فما مبتدأ نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل
وتخصيص المبتدأ اما بالعموم كما مر في بحث المخصصات واما
بكونه في المعنى فاعلا واليه مال الزمخشري حيث شبهه بقولهم امرٌ ا
قعده عن الخروج وانكر بعض الناس كون ما نكرة بمعنى شيء لانه
ان يكون قولنا ما اعظم الله بمنزلة شيء اعظم الله وهذا كفر
واجاب عنه السيرافي من اوجه ثلثة احدها ان يكون بمعنى قولنا شيء
اعظم الله اي عباده يعظمونه الثاني انهم يعنون بذلك الشيء ما نبه
المعتبرين من عجايب السموات والارض انه تعالى عظيم الثالث ان يرجع ذلك
الشيء اليه فيكون بنفسه عظيما لا ان شيئا جعله عظيما فرقا بينه
وبين خلقه قوله الا انها لازمة ههنا ليدل على الانشاء قال
الزمخشري في حواشي المفصل هذا الباب علم للتعجب لانه لو قيل اكرم
زيدا لم يدر اهو متعجب ام آمر فزادوا الباء لهذا كما ان ضم الميم
في من ربي علامة للقسم ولا يجوز في غيره قوله كانه قال يا حسن
احسن بزيد اي دم به والزمه قوله ثم اجري مجرى الامثال فلم
يغير عن لفظ الواحد كما لم يغير الامثال وانما لم يعتبر المثل لان

المقصود من ضربه تشبيه حال الواقع بحال من ضرب به المثل قوله وذلك
المضمر ابهامية بنكرة منصوبة اعلم انه قد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين
التميز تاكيدا فيقال نعم الرجل رجلا زيد وان وقع الاستغناء عنه
كما في قوله تو ذرعها سبعون ذراعا وانما اضمار قبل الذكر في نحو قولنا
نعم رجلا زيد لوجهين احدهما على سبيطة التفسير والثاني ان المظهر
ههنا ليس يراد به واحد بعينه ففيه ابهام والمضمر قبل الذكر كذلك وهو
مثل قولهم ربه رجلا ومعناه رب رجل قوله وهو مركب من حبّ الشيء
وحبّ اذا صار محبوبا اعلم ان الاصل حبب على وزن حسن فحذف حركة
الباء الاولى وادغمت في الثانية فصار حبّ وبعضهم ينقل حركة الباء
الى الاول الى الحاء بعد اسقاط حركة الحاء والية اشار بقوله وحبّ والاول
اشهر هذا انما هو قبل التركيب اما بعده فالفتح لا غير قوله ولهذا
قال بعضهم حبذا مبتداء وما بعده خبر قال الجوهري اصله حبب
على ما قال الفراء وذا فاعله وهو اسم مبهم من اسماء الاشارة جعلا شيئا
واحدا فصارا بمنزلة اسم واحد يرفع ما بعده وموضعه رفع بالابتداء
وزيد خبر قوله ولا يجوز ان يكون بدلا من ذا لانك تقول حبذا
امراة ولو كان بدلا لقلت حبذه المراة قوله ولانهم عاملوه معاملة
المضمر في نعم بمعنى عدم تغييره ذا عن هذا اللفظ انما لما قلنا وامالا
عاملوه معاملة المضمر في نعم عن كونه مفردا مذكرا سواء كان الممدوح
مثنى او مجموعا او مؤنثا استغناء بذكر الاسم المخبر للضماير اذ هو هو

التميز حسـ

ز

نهم

في المعنى فكذلك لا يتغير ذا عن هذا اللفظ اعلم انه كما لا يتغير ذا عن
هذا اللفظ لما ذكرنا لا يجوز تصغيره ولا وصفه ولا تاكيده ولا العطف
عليه اما لانه جرى مجرى الامثال وهو لا يتغير واما لانه لما امتزج بها
بالفعل سرى اليه حكمه ونزل منزلة بعض حروفه وكذا لا يبدل منه
لان المبدل منه في حكم المطروح وذا ههنا لا يجوز اطراحه واذا قلت حبذا
الرجل زيد فالرجل هو المخصوص وزيد بدل منه او عطف بيان ويمتنع الفا
الملفوظ على الفاعل غير الملفوظ ولانه يلتبس الفاعل بالمقصود بالمدح في
مثل نعم السلطان وانت تريد نعم الرجل السلطان فلو وجد المخبر لا يدري
ان السلطان فاعله او مخصوص والفاعل مضمر بخلاف حبذا فانه يعلم ان
فاعله ذا واذا ذكر بعده الاسم المخصوص تعين لذلك قوله ومن اعلم
ان حروف الجر على ثلثة اضرب ضرب لازم للحرفية وهو من قوله من الى قوله
وتاءه وضرب يكون اسما وحرفا وهو من قوله وعن الى مذ وضرب يكون
فعلا وحرفا وهو من حاشا الى آخره قوله وثانيها التبيين الخ اعلم ان
كونها للتبيين والتبعيض والزيادة كلها راجع الى المعنى الاول وكذلك كو
للابتداء أرضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة وللتجريد في لقيت من زيد اسدا
وللاستغراق في ما جاءني من رجل والفرق بين قولك ما جاءني من احد
وبين قولك ما جاءني من رجل ان زيادتها في قولك ما جاءني من احد لان
احدا لا يستعمل الا في العموم وكذلك لا يستعمل الا في النفي واما قولهم
ما جاءني من رجل فمن زائدة من وجه لاستقامة اصل الكلام بعد حذفها

ومن حيث انها تفيد الاستغراق ليست زائدة الا يرى انك لو حذفتها
لكان نفيًا لرجل واحد كما جاءني رجل بل جاءني رجلان فينبغي ان
لا يحكم على هذه بالزيادة بل يجعل للاستغراق قال الجوهري ويكون
بمعنى على كقوله تعالى ونصرناه من القوم اي على القوم وقد يكون للقسم
مكسورة الميم ومضمومها نحو من ربي لافعلن وذكر الحديثي انها تكون
للانتهاء نحو قربت منه لانه مساو للقريب اليه ويجيء للفصل اذا
دخلت على ثاني المتضادين نحو قوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح و
يجيء بمعنى في كقوله من اليوم اي في اليوم قوله والثاني ان يكون
بمعنى مع وهو ايضا راجع الى الاول وحكى صاحب الهادي انها تجيء بمعنى
في وذكر الحديثي انها للتبيين في قوله تعالى رب السجن احب الي مما
يدعونني اليه اي تبين فاعلية مصحوبها في تفضيل لحب او بغض و
يجيء بمعنى اللام كقوله تعالى والامر اليك لما يجيء اللام بمعناها كقوله تعالى الحمد
لله الذي هدانا لهذا وقد يجيء بمعنى في كقوله كانني الى الناس اي
في الناس ومنه قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة ويجيء بمعنى من كقوله
فلا يروى الي اي مني وقد يجيء لفظه الى واحد الآلاء وهي النعم
قوله مبتدا لا بمثل قوله فلا والله لا تلقى اناس فتى حتاك
يا ابن ابي يزيد رد الاستشهاد انه ادخل حتى المضمر والباقي ظ
قوله وثانيها ان يكون بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم
في جذوع النخل قال الزمخشري انها على اصلها لان الجذع ظرف للمصلوب لاستقراره

فيه و

موضع على وكل ما فيه معناها فهو موضع حرفين نظرا الى المعنيين نحو
جلست على الارض وفي الارض وقد يجيء للمصاحبة كقوله تعالى ادخلوا في امم
وللتعليل كقوله تعالى لمسكم فيما افضتم عذاب عظيم وكقوله صلى الله عليه وسلم
عذبت امراة في هرة حبستها وللمقايسة وهي الداخلة على ما يقصد
تعظيمه وتحقير متلوه كقوله تعالى فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل
وبمعنى الباء كقوله تعالى ومن الانعام ازواجا يذرؤكم اي يكثركم به
وسابعها الزيادة فيما سانح وقد يجيء للبدل نحو اعتضت بهذا الثوب
خيرا منه وللتجريد نحو لقيت بزيد بحرا وللتعليل نحو قوله تعالى انكم ظلمتم
انفسكم باتخاذكم العجل وبمعنى عن كقوله تعالى يوم تشقق السماء بالغمام
وبمعنى على كقوله تعالى ومنهم من ان تامنه بقنطار يؤده اليك وجعل
الاخفش مررت به منه وبمعنى من التبعيضية كقوله شربنا بماء
البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج ذكر الفارسي قوله
واما في المنصوب نحو التي بيلك واما في المجرور نحو فاصبحن لا يسالن
عن بمائه قوله كقول الهذلي شعر لله يبقى على الايام ذو حيد
لخ لله متعلق باقسم ولا محذوفة من يبقى للامن من الالتباس
اي لا يبقى ذو حيد فاعل يبقى بمشمخر متعلق بيبقى وقوله
به الظيان والاس جملة اسمية صفة بمشمخر وهو الجبل
العالي وروي ذو حيد بفتح الحاء والاول اجود والاستشهاد
على اللام للقسم بمعنى الواو ولام يجيء للتبيين اذا تعلقت باسم

فصل

فعل او بحث في تعجب او تفضيل نحو هيت لك واحب زيدًا لعمرو
والذين امنوا اشد حبا لله ونجي للصابرون كقوله تع فالتقطه
آل فرعون ليكون لهم عدوا ويسمى لام العاقبة وبمعنى في كقوله تع
ونضع الموازين القسط ليوم القيمة وبمعنى عند كهذه الاية لانه قيل
المعنى عند يوم القيمة وبمعنى الى كقوله تع كل يجري لاجل مسمى وبمعنى
بعد كقوله تع اقم الصلوة لدلوك الشمس اي بعد زوالها وبمعنى على
كقوله تع فلما اسلما وتله للجبين وبمعنى من كقول جرير ونحن لكم يوم القيمة
افضل اي افضل منكم وبمعنى الفاء كقوله تع اءذا مت لسوف اخرج حيا
اي فسوف وبمعنى ان كقوله تع وما امروا الا ليعبدوا الله وبمعنى مع
كقولهم كن لي ولا تكن علي **قوله** والثالث ان فعلها فعلا ماضيا فلا
يقال رب كريم سالقى او سوف القى ومن احكامها ان عاملها يجب تاخيره
عنها وفيها لغات رب الراء مضمومة والباء مفتوحة وربت بالتاء
والباء مشددة او مخففة مع فتح الراء ومنها وضم الراء وفتح الباء
المشددة وهي المشهورة قال الجوهري وقد تدخل عليها التاء فيقال ربت
دلالة على تانيثها لكونها كلمة وكذلك تاء زيدت على الحرف ومنهم من يقف
عليها بالتاء ليفرق بين الحرف والاسم ومنهم من يقلبها هاء لتحركها كالتاء
التي في الاسم المؤنث قال الاندلسي ودخول التاء لا يدل على ان رب اسم
ولا الحذف ايضا **قوله** والله ما زيد قايم او قايما على اللغتين الاول
على لغة بني تميم والثاني على لغة اهل الحجاز كما مر **قوله** كقوله شعر فلقد

أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً الخ البيت من الحماسة وهو للقطري من النحاة
الدَّرِيئَة حَلَقَةٌ يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي هي مهموزة والجوهري
ايضًا اوردها مفعوله الثاني من عن يميني متعلق بمحذوف في محل
النصب على انه حال من الرماح ومرة ينصب على الظرفية والعامل ما قبله و
امامي معطوف على يميني قوله كقوله شعر: غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُهَا
البيت لكعب ابن زهير وقيل لمزاحم بن الحارث العقيلي وآخره: تَصِلُّ
وعن قيضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ: غدت من الغدو وهو ما بين طلوع الشمس الى الصلوة
الغداة ونقيضه الرواح وهو من زوال الشمس الى الليل قيل للاصمعي كيف قال
غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ والقطا انما يذهب ليلاً فقال لم يرد الغدو وانما ذكره
للتعجيب الظِّمْءُ بكسر الظاء المعجمة غاية العطش تَصِلُّ بالصاد المهملة اي
تسمع لافراخها صليلاً اي صوتًا والقيض ما تشقق من قشور البيض
والبيداء القفر الذي يبيد من سلكه والمجهل المفازة التي يجهل الماشي
الطريق فيها ويروى بزيزاء بكسر الزاء المعجمة وهو موضع تقول غدت
القطا من فوق ذلك الفرخ لان الفوقية ثابتة ما دام صغيرًا تجد ما
اشتد عطشها تصوت من شدته وعن قشور البيض بذلك المفازة
قوله غدت فعل من افعال الناقصة واسمها ضمير القطا ومن عليه متعلق به
وبعد ظرف مضاف الى ما وهي مصدرية اي بعد تمام ظمئها تصل جملة في
محل النصب خبر غدت وعن قيض ان عطف على عليه كانت عن اسمية ايضًا
وكان في البيت شاهدان وان جعلته متعلقا بغدت جاز ويجوز ان يكون

زهير

لافراخها

شمالية قريبة منه وام او غال مبتداء وقوله كها خبره او اقرباً معطوف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ويجوز ان يكون ام او غال منصوباً عطفاً على الذنابات وقوله كها عطفاً على المفعول الثاني وقوله او اقرباء والآ عطفاً على محل الجار والمجرور على معنى وجعل ام او غال كالذنابات او اقرباء والآ ستشهاد على دخول كاف التشبيه على المضمر في قوله كها وذلك قليل **قوله** ويجيئان للظرفية في الزمان الحاضر اذا كانا بمعنى في اي يجيء منذ ومذ جاريين للظرفية اذا اريد بهما الزمان الحاضر قال الحديثي الّا ان اريد بمدخو اي مدخول مذ ومنذ الجاريين ابتداء الزمان الماضي الذي انتهاؤ لما انت فيه يكونان للابتداء وان اريد بمدخولها الزمان الحاضر من غير تعرض الزمان الحاضر من غير تعرض للابتداء والانتهاء يكونان للظرفية اي بمعنى في نحو ما رايته مذ يومنا اي في جميع يومنا **قوله** واذا انتصبت ما بعدها يكون افعالاً وهو مذهب المبرد والكوفيين ودليلهم انها تتصرف والحذف يدخلها نحو حاش لله وحرف الجر يتعلق بها واجيب بان التصرف ههنا ليس على حد تصرف الافعال والحذف يطرأ في بعض الحروف نحو لكن واللام في الآية لا يتعلق بشيء لانه زائدة وقد مر هذا البحث ثم اعلم انه بقي من حروف الجر ميم القسم وكي وكيمه ولولا اذا دخل الضمير المجرور المتصل عند سيبويه ومع اذا اسكنت على احد الوجهين وبله عند الاخفش ومتى في لغة هذيل فهذه سبعة ذكرها الشراح رحمهم الله من حروف الجر ولم يعتبرها المص لقلتها **قوله** لخروجها عن مشابهة الفعل لفظا فيه نظر لانه لا يخفى ان

ستشهاد

لها

دخول ما الكافة لا تزيل فتح اوآخرها **قوله** وقد جاء قول النابغة

شعر الا ليتما الخ بالوجهين اي بالرفع والنصب وقبله احكم كحكم فتاة

الحي اذ نظرت الى حمام سراع الوارد الثمد قالت الا ليتما هذا الحمام

لنا الى حمامتنا ونصفه فقد في السراع جمع سارع والثمد الماء القليل

قال النابغة الذبياني للنعمان بن منذر احكم حكيما عدلا او كن حكيما

كما حكمت لفتاة وهي زرقاء اليمامة المشهورة بحدة البصر وقوة النظر

اي تثبت يا نعمان في امر من سعي اليك حتى تصيب في الحكم كما اصابت

الزرقاء اذ نظرت الى حمام تطير بين جبلين فقالت ليت الحمام

ليه الى حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام مئة فاتبع الحمام الى ان وردت الماء

فعدت فاذا هي ستة وستون ولا شك انه اذا ضم اليها نصفها ثم واحد

بلغت مائة ولفظ قالت من البيت فعل وفاعله ضمير الزرقاء والا للتنبيه

وما في ليتما كافة وهذا الحمام بالنصب اسم ليت على جعل ما زائدة ولنا خبر

والى حمامتنا اي مع حمامتنا ويجوز ان يكون هذا الحمام بالرفع وهو مبتداء

وما كافة ح ولنا خبر المبتداء ونصفه عطف على هذا الحمام على كلا الوجهين

وقوله فقد في اصله البناء على السكون وكسرها للشعر وهو في محل الرفع خبر

مبتداء محذوف اي فذلك قد وان ستشهاد على جواز ان يكون ما في ليتما

كافة اوغيرها **قوله** لان مقول القول جملة اعلم ان مقول القول يكون

جملة محكية ولا يكون لفظه منصوبا الا اذا كان مصدرا كقولك قلت

قولا حقا وربما يحذف المصدر ويذكر صفته منصوبة كقولك قلت حقا مثال

الحكاية قال زيد عمرو منطلق فعمرو منطلق حكاية موضعها نصب على المفعولية
وكذلك قال زيد جاء عمرو فجاء عمرو حكاية محلها النصب ولا يكون مقول
القول مفردا الا اذا كان قولا مصدرا كما قلنا لان القول مصدر بمعنى الحكاية
فاذا قال احد الله اكبر ويقول احد في جوابه قلت قولا حقا فان معناه
قلت الله اكبر وهذا الكلام حق فقولك قولا يدل على هذا المجموع فلهذا
جاز ان يكون مفردا فاذا وقع في مفعول القول مفرد فاعلم انه مرفوع
بانه مبتداء خبره محذوف او خبر مبتداء محذوف واذا كان كذلك فيجب الكسر
مع القول لان مقول القول جملة قوله واذا وقعت جواب القسم نحو والله ان
زيدا قايم اعلم ان المص ذكر خمسة مواضع وليس الكسر مخصوصا فيها بل تكسر
اذا وقعت بعد حتى الابتدائية وكذا اذا وقعت بعد الا للتنبيه وكذا
اذا وقعت في محل القطع عن الكلام السابق كقوله تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم
ما يسرون وما يعلنون وكذا بعد اذ قال صاحب الهادي وبعد حيث لانها
يضاف الى الجملة ثم قال ولا يبعد فتحها عند من اضاف حيث الى المفرد وستعرف
انها يفتح عند من اضافها الى الجملة ايضا بدليله وكذا تكسر بعد الامر وكذا
بعد النهي وكذا بعد ثم وكذا بعد كلا وكذا بعد الدعاء كقوله تعالى ربنا اننا سمعنا
مناديا ينادي وكذا بعد الذي قوله وفتحت ايضا اذا كان مع ما بعدها
مضافا اليها وكذا اذا كانت معطوفة على اسم ان كقوله تعالى ان لك ان لا
تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظماء فيها وكذا بعد حتى الجارة وكذا بعد العاطفة
وكذا اذا وقعت خبر المبتداء وكذا بعد مذ وكذا اذا ابدلت من اسم كقوله تعالى

واذ يعدكم الله احدى الطايفتين انها لكم فانها لكم في موضع النصب بدل من
احدى الطايفتين وكذا بعد القول اذا كان بمعنى الظن نحو اتقول ان
زيدا منطلق كما تقول اتظن وكذا اذا وقعت بعد علمت واخواتها قوله وكنت
ارى زيدا كما قيل سيدا الخ البيت للفرزدق وارى مبنيا للمفعول بمعنى
اظن القفا خلف الراس واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام فان في الصحاح
لهزمتان عظيمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين والمراد بقوله عند
القفاء اللهازم انه ليئم ويستعمل العبد بمعنى الليئم بعني هو ليئم القفا
لان الناس يضربون قفاه لمذلته ولئيم الفم اما بمعنى انه عبد البطن اي
كثير الاكل واما بانه لا يتكلم الا بالفحش قوله ارى فعل مجهول مفعوله
الاول اقيم مقام فاعله وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث و
الكاف في كما للتشبيه وما مصدرية اي كقولهم ذلك وان المفاجات والباقي
ظ والاستشهاد مذكور في الشرح قوله لكونها قايمة مقام المفعولين هذا
مذهب سيبويه قال الاخفش ان وما بعدها في موضع المفعول الاول والثاني
محذوف والتقدير علمت قيامك كاينا قوله شعر ولكنني من حبها لعميد
العميد المكسور الضعيف من العشق قوله ثم حذفت النون الاولى
اي بحركتها قوله ثم ادغمت النون في النون فيه تسامح لانه قبل حذف النون
كانت النون مدغمة فالاولى ان يقول ثم حذفت النون الاولى كراهة
اجتماع النونات فصار ولكنني والصواب ان يقال مراده بالنون
الاولى النون المدغمة من ان لا نون لكن وح لا يرد عليه شيء لان

حركة الهمزة لما نقلت الى نون لكن وحذفت ثم حذفت النون الاولى
من انتي يجتمع حرفان متجانسان متحركان وهما نون لكن والنون الثانية
من انى فحذفت حركة النون الاولى وهي الكسرة ثم ادغمت في الثانية
فصار انني واجاب عنه الحديثي بانه شاذ ضعيف لانه لا يعرف قائله ولا تتمته
او يجعل لام التمهيد زايدة كما في خبر المبتدا في قوله ام الحليس لعجوز شهر
به **قوله** وانشدوا شعر بالله ربك ان قتلت لمسلما الى البيت لعاتكة بنت
زيد بن نفيل وروي صاحب الهادي شلت يمينك ان قتلت لمسلما الخ شلت
يمينه اذا كانت بحيث لا تقدر على الاخذ يعني انك قتلت مسلما فوجبت
عليك عقوبة القاتل المتعمد قوله ربك صفة المجرور وان مخففة لمسلما مفعول
قتلت والتاء فيه خطاب للمذكر والباقي ظ والاستشهاد ان ان المخففة
دخلت على قتلت وليس من دواخل المبتدا والجواب مذكور في الشرح **قوله**
كقوله شعر فلو انك في يوم الرخا سالتني قال صاحب المظهر ان الكاف والتاء
مكسورة على انه خطاب امراة يعني فراقك على اشد من كل شديد ووصلك
الي احب من كل محبوب ومعنى ذلك لا ابخل مما سالتني حتى لو سالتني
فراقك لاجبت وذلك مبالغة في ارضائه اياها وقال الشارح اثبات
المفصل الرواية بتذكير الضماير في البيت والمعنى يصف نفسه بالجود
حتى لو سالته الطبيب الفراق مع افراط محبته لاجابه الى ذلك كراهة
رد السايل انك الكاف اسم ان المخففة سالتني خبرها فراقك مفعوله
ومفعولا البخل محذوفان وانت صديق جملة حالية والاستشهاد

على ان المخففة عملت في ضمير الشان المقدر وهو الكاف **قوله**
في فتية كسيوف الهند قد علموا الخ قد مر شرح هذا البيت والمراد بالاستشهاد
ههنا ان ان دخلت على الاسم ولهذا لم يذكر بعدها احد الحروف الاربعة ذكر
صاحب الهادي والذي وجدته في ديوان الاعشى في فتية كسيوف الهند قد
علموا ان ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل **قوله** وقد جاء ونحر مشرق اللون
الخ النحر الصدر والحقان تثنية حقة والقياس ان يقول حقتان لان
تاء التانيث لا تحذف من التثنية الا في خصيان والبان الا انه حذفها
ههنا للضرورة اي صدر مليح لونه وثدياه كحقتين في الاستدارة و
الضيق واعرابه ظاهر والاستشهاد على كان ملغا حيث لم يقل كانه **قوله**
يا ليت ايام الصبا رواجعا البيت لرؤبة وتمامه وكنت في واد العقيق
رانعا او الراتع من قولهم خرجنا نلعب ونرتع اي ننعم ونلهو نقول يا قوم ليت
ايام الشباب تعود وكنت في ذلك الوادي اتنعم قوله يا حرف نداء
والمنادى محذوف كقوله تعالى الا يا اسجدوا والباقي ظاهر والاستشهاد على
ان الاسمين وقعا منصوبين بعد ليت والجواب مذكور في الشرح **قوله**
اي ولعل للترجي في وقوع امر اعلم ان لعل اما للتوقع مرجو كقولك
لعل الامير يكرمني او للتوقع مخوف ويسمى اشفاقا كقولك لعل زيدا يؤذيك
وفيها لغات لعل وعل ولعن وعن وجاء لغن بالغين المعجمة ولان وان
كانهم ابدلوا من الغين همزة كما ابدلوا الهمزة عينا في قولهم اشهد عن
محمدا رسول الله ولا يفعلون ذلك الا في الهمزة المفتوحة **قوله** شعر

أنْ ع

[illegible]

وداعٍ دعا يا من يجيب الخ الندى بفتح النون الجود ورجل ندٍ اي
جواد والمراد منه ههنا العطاء ورجل مغوار اي مقاتل الواو
في وداعٍ بمعنى رب ويا حرف نداء والمحذوف المنادى محذوف والتقدير
يا قوم من يجيب وقوله دعوة تمييز لقوله وارفع الصوت ويحتمل ان
يكون مصدرا لادعُ والاستشهاد على ان لعل ههنا حرف جر ولذا لم
يقل ابا المغوار لان نصب اسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم
انما يكون بالالف **قوله** وهذا تاويل جيد لولم يكن الجر بها لغة قبيلة
قلت تاويل المص انما هو على تقدير لغة تلك القبيلة فافهم وقيل ابي المغوار
مجرور بلا اعادة الجر المحذوفة لاجتماع اللامات وقيل المحذوف احد
لامي لعل فانه لما حذف لامها ادغمت الباقية في لام الجر بعد فتح لام
الجر مع المظهر وتقويه رواية بعضهم بكسر اللام واسمها ضمير الشان المحذوف
وقريب مبتدأ اي جواب قريب ولابي المغوار خبره والجملة خبر لعل وهذا
وهذا التاويل وان كان بعيدا اولى من جعلها حرف جر لانه اخراج لها عن
اصل وضعها والتاويل تغيرة **قوله** من غير مهلة عرفا اي من غير تعقيب
قال الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل المراد بالتعقيب ما يعد في العادة
تعقيبا الا على سبيل المضايقة فرب فعلين يعد الثاني عقيب الاول
في العادة وان كان بينهما زمان كثير نحو قوله قوله تعالى ثم خلقنا النطفة
علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام
لحما وقيل معنى قوله بغير مهلة ان لا يتخلل بين الاول والثاني عمل كقولك

دخلت البصرة فالكوفة اي لم يوجد بعد دخول البصرة اعمال آخر غير دخول الكوفة وأكثر العطف بالفاء ان يكون المعطوف عليه مسببا نحو اقمته فقام وقد لا يكون كذلك كقوله تعـ وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وقد يكون التعقيب في مجرد اللفظ كقوله توضاء رسول الله عم فغسل وجهه وقد يكون العطف بها لمجرد التشريك فيحسن في موضعها الواو كقوله سقط اللوى بين الدخول فحومل ويكون زايدة عند الاخفش

قوله فههنا مروران يعني قلت مررت بزيد ثم عمرو ويلزم ان يكون ههنا مروران يعني يكون مروران يعني يكون المرور بعمرو متاخرا ومنقطعا عن المرور بزيد **قوله** فان ام اما متصله واما منقطعة اعلم ان ام على ضربين متصلة ومنقطعة ولا الا على الاستفهام لان الواضع وضعها عليه وكذا قيل انها والهمزة بمنزلة اي والمنقطعة تدخل على الاستفهام والخبر دون الامر والنهي قال الاندلسي ام المتصلة لعطف اسم على اسم او فعل على فعل وتمام من جملة واحدة والمنقطعة لعطف جملة على جملة لان الثاني منقطع عن الاول وقال صاحب المظهر شرط ام المتصلة ان يقع احد المشتركين بعد همزة الاستفهام والاخر بعد ام وان يكون الواقع بعد ام مفردا لا جملة كقولك ازيد عندك ام عمرو ولا يجوز تكرير عندك هنا لانه لا شك في لفظ عندك حتى تكررها فان كان الواقع بعد ام جملة متصلة تقول اقام زيد ام قعد عمرو ولم يكن الاستفهام عن شيء واحد بل عن شيئين مختلفين وقال صاحب الهادي تشترط في

فالمتصل لا تدخل

كونها

كونها متصلة ثلث شرايط ان تعادل ملمزة الاستفهام اي تتصل بها وان
يكون السايل عنده علم احدهما وبجهل تعيينه وان لا يكون بعدها جملة ابتدائية
وانما كررت النقل عن الايمة الثلث ليكون على بصيرة في الفرق بين ام
المتصلة والمنقطعة قوله ليعلم في اول الامر كون الكلام مبنيا على الشك
اعلم ان الشيخ ابا علي الفارسي لم يجعل اما المكسورة من حروف العطف
لوجهين احدهما دخول العاطف عليها وهو الواو ولا يجوز اجتماع حرفي
العطف والثانية ان حروف العطف يكون بعد المعطوف عليه وهذه وقعت قبله
وبعد قلنا دخول الواو لجمع اما الثانية واما الاولى ودخلت اما لجمع
الاسم الذي بعدها الى الاسم الذي بعد اما الاولى واما اما الاولى فليست
حرف عطف بل انما دخلت لمجرد الشك والعاطفة هي اما الثانية واليه اشار
الشارح بقوله ليعلم في اول الامر كون الكلام الخ قوله وبل للاضراب عن
الاول منفيا كان او موجبا اي للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع
ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه
الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو ويحتمل مجيء زيد وعدم مجيء
عمرو واما المنفي فالجمهور على انه يفيد بثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن
ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو
مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع
حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة ومذهب المبرد انه
في المنفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت

فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم عن المتبوع الى التابع في صورة الاثبات ظ وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو المنفي ولم يصرف الى التابع على مذهبهم فعلى هذا يكون في قوله وهي تح للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو وتسامح فان معنى الصرف مفقود على ما عرفت الان ويمكن ان يؤول مذهب الجمهور ويقال الحكم هو المجيء من حيث يعتبر نسبته اعم من ان يكون اثباتا او نفيا فهنا نسب الاول نفيا ثم عنه الى الثاني اثباتا وجعل الاول في حكم المسكوت عنه قوله وهو ان يقال انها اما ان يعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة اعلم انه اذا وقع بعد لكن مفرد فهي عاطفة ويمتنع ان يجامعها الواو فان وجد معها الواو او لا فلا يكون عاطفة الا اذا كان بعدها مفرد نص عليه الجزولي واعلم ايضا ان الكوفيين جعلوا ليس عاطفة وانه يمتنع عطف الاسم على الفعل او بالعكس وان اعطف الاسم على الاسم يجب اتحاد عاملها بحيث يستقيم المعنى فيمتنع مات زيد والشمس واذا اعطف الفعل على الفعل ان يجب اتحاد زمانهما فيصح قام زيد يقعد ويمتنع قام زيد ويقعد صرح به ابن يعيش قال الاندلسي قد شذت انتفاء العطف منها قولهم مررت برجل قايم ابوه لا قاعد فقاعد معطوف على قايم وليست في قاعد ضمير عايد الى رجل كما كان في قايم فجاز هذا في المعطوف على غير القياس والقياس لا قاعد ابوه ومنها رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث وامثاله قوله وكقول الشاعر

المجيء الى

[illegible]



(٢٤٥)

اما والذي ابكى واضحك والذي الخ قائله ابو الصخر الهذلي يُقسم بالله الذي ابكى واخوك الخ اما للتنبيه والذي الواو للقسم والبواقي كلها صِلات لموصولاتها وان استشهادها ما دخلت على غير المركب لان التقدير اقسم بالذي قوله كقوله شعر ها ان تا عِذرة ان لم يكن الخ البيت للنابغة
العِذرة بكسر العين المهملة بمعنى العذر قاله تحيرًا مما النابغة النعمان فاعتذر اليه بهذه القصيدة يعني هذه عِذرة قد صدرت مني اليك فان قبلت فهو المراد وان لم تقبل فقد تحيرت في بلادك لا افارق بلادك حتى ترضى عني ها حرف تنبيه تا اسم إنّ عِذرة خبرها قلت خبر كان واسمها مستتر يعود الى العِذرة وقد تا خبران وان مع جملتها جزاء الشرط وانه استشهاد على ان ها دخلت على المركب وهو ان مع ما بعدها وقد يحذف الالف من اما فيقال ام والله وقد جاء هم والله وعم والله قوله لانها يستعمل في القرب والبعد والمتوسط فان قلت فينبغي الايقاع بالله ويا رب لانه هو اقرب الينا من حبل الوريد قلت ذلك استقصار من القايل واستعاذة عن مظان القبول لعله يستجاب قوله فنعم مصدقة ومقررة الخ وعن امير المؤمنين عمر رضي الله عنه انه سال عن قوم شيئا فقالوا نعم انما النعم الابل فقولوا نعِم بكسر العين وعن بعض العرب نحم بالحاء المهملة قوله تقول لمن قال اقام زيد اي والله ويحذف الواو فيقال اي الله لانه التقاء الساكنين على حده وقد تحرك الياء بالفتحة فيقال ايَ الله وقد يحذف الياء فيقال الله وقد يبدل واو القسم

كما فيقال ايها الله قوله وكقول ابن الزبير لمن قال لعن الله
ناقة الخ حكي ان فضالة اتى الى ابن الزبير قال يا امير المؤمنين ان
ناقتي دبرت ونقبت حتى وصلت اليك فقال ارقعها بسبت و
اخصفها بهلب وسر بها البردين فقال اني جئتك متوصلا
ولم اتك متوصفا فلعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير
ان وراكبها قوله المراد بالمخبر في قوله تصديق للمخبر الخ اي المراد
بالمخبر هو المتكلم اعم من ان يتكلم بخبر او انشاء ليشمل الاستفهام
والدعاء وغيرهما للذي يتكلم بالخبر فقط قوله كقوله كأن ظبية
تعطو الى ناخير السلم اوله ويوما توافينا بوجه مقسم وقايله
ارقم ابن العليا الشكري وقال الاندلسي هو ابن احرم ويروى ويوم
بالجر ويروى الى وارق السلم توفينا اي تتصل الينا من الموافات
وهو الاتيان المقسم على صيغة اسم المفعول الجميل كان كل موضع منه
اعطي قسمة من الحسن والملاحة تعطو اي تاخذ الناضر بالضاد المعجمة
الطري والسلم اسم شجر في البادية اي رب يوم تاتينا فيه تلك المراة
بوجه حسن كظبية تاتي الى هذه الشجرة فتتناول اوراقها الطرية
قوله فيوما الفاء عاطفة وعلى رواية الجر يكون بواو رب وفاعل توافي
ضمير المراة وبوجه متعلق به كان الكاف حرف الجر وظبية مجرور
بها وتعطو الجملة صفة ظبية والاستشهاد على زيادة ان بعد الكاف
قوله على تقدير خبر ظبية اي زيادة ان انما هو على رواية الجر اما

رواية

رواية الرفع فعلى الغاء كان المخففة واما رواية النصب فعلى اعمالها
قوله كقوله في بئرِ لا حُورٍ سَرىٰ وما شَعَر وهو للعجاج اي في بئر
الهلاك سرى وما علم وقيل انها كانت مسكن الجن وذهب بعضهم الى ان
لا قد يكون اسمًا بمعنى غير وذلك اذا دخل عليها حرف جر كقولك خرجت
بلا زادٍ وغضبت بلا شيءٍ قوله حرفا التفسير اعلم ان اعراب ما بعد
حرف التفسير يكون تابعًا للاعراب ما قبله قال الحديثي ويعرب المفسر
باعراب المفسر لانه بيان له وقال المالكي اي عطفة وفيه نظر لان ما بعدها
على قبلها يقتضي المغايرة قوله أَفِدَ الترحل غير ان ركابنا البيت
للنابغة قال الجوهري أَفِدَ الترحل بالكسر اي دنا ويروى أَزِفَ
ومعناهما واحد قوله وكان يجوز ان يقرا بكسر الدال من الضرب الاول
من الكامل وسكون الدال فيكون من الضرب الثاني منه والباقي ظ قوله
وقد يكون بمعنى أن الناصبة قال صاحب الهادي ان لمّا قد تستعمل بمعنى
ان للاستقبال فيحصل فيها معنى التمني قوله فمن نحن نؤمنه الخ
نجره من اجارة فلان اذ خلصه وهو هنا خلاف الامن مفرغا من
من الفزع وهو الخوف اي من لا نؤمنه بيت خايفًا وتركيبه ظ واله
على ان نحن فاعل فعل محذوف والتقدير فمن نؤمنه نحن قال الاندلسي
نحن فيه مرفوع بفعل مضمر يفسره الظاهر فلما لم يظهر الفعل برز
الضمير وليس مبتدا الجزم نؤمنه ولا يجوز في غير من من الاسماء
التي جوزي بها ان يقع بعدها الاسم المرفوع باضمار فعل كما جاز

استشهاد

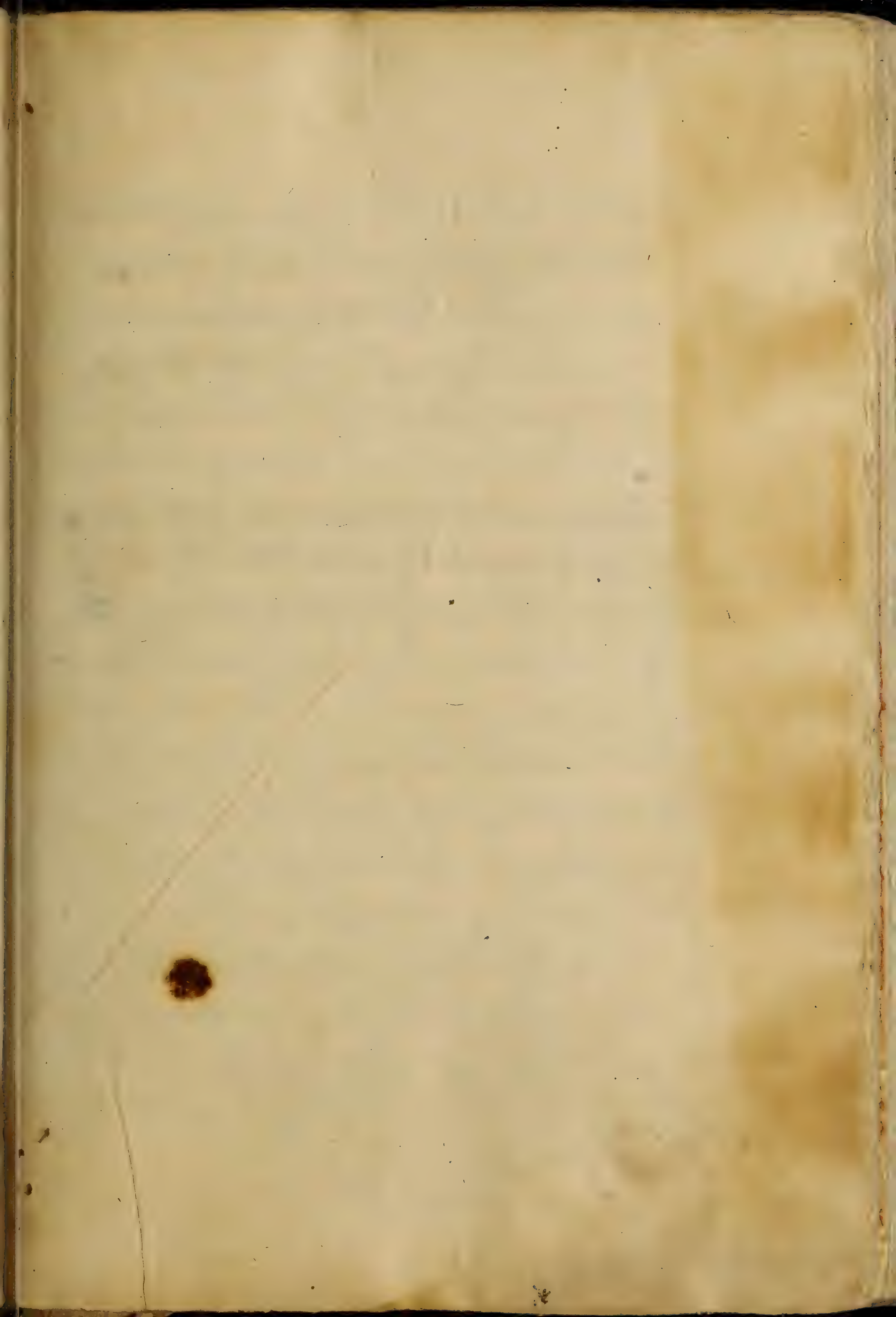
في ان الا في ضرورة الشعر قوله الا يرى ان معنى قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء اي حاصل انه الانطلاق على كل تقدير وهذا بيان انها في معنى الشرط لولا ذلك من لولها الحقيقي ان ما يليها يستلزم ما يلي الفاء قوله والايجاب النصب في الاول بتقدير يذكر والرفع في الثاني بتقدير حصل لانه لا مانع من هذين التقديرين قوله كقوله يا ابتا علك او عساكا البيت لرؤبة واوله تقول بنتا قد اني اناكا يا ابتا علك او عساكا اي اناكا اي حان حين ارتحالك اي سفرك لطلب الرزق فسافر تجد رزقا قوله بنتا فاعل تقول والاصل بنتي قلبت ياء المتكلم الفا واناكا فاعل اني وهو في الاصل ممدود فقصر للوزن والجملة مقولة القول وقوله يا ابتا منادى مضاف الى ياء المتكلم والتاء والالف عوض عن يائه علك بمعنى لعلك او عساك عطف عليه وخبر لعل وعسى محذوف والتقدير علك تجد رزقا او عساك تجد والاستشهاد على دخول تنوين الترنم في الفعل وهو عساكا قوله تقول في اضربوا اضربن بحذف الواو فان قلت لم لم يقولوا اضربون مع التقاء الساكنين على حده قلت لا نسلم انه على حده لان الذي على حده ينبغي ان يكون في كلمة وههنا ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة فان قلت فيلزم حذف الالف في اضربان بعين ما ذكرتم قلت تجويزهم له لا لالتقاء الساكنين على حده بل لدفع الالتباس بالمفرد فان قلت فينبغي ان يحذف اضربنان لانه لا التباس قلت لو حذف لزال الغرض الذي اثبت الالف لاجله قوله كقوله لا تهين الفقير

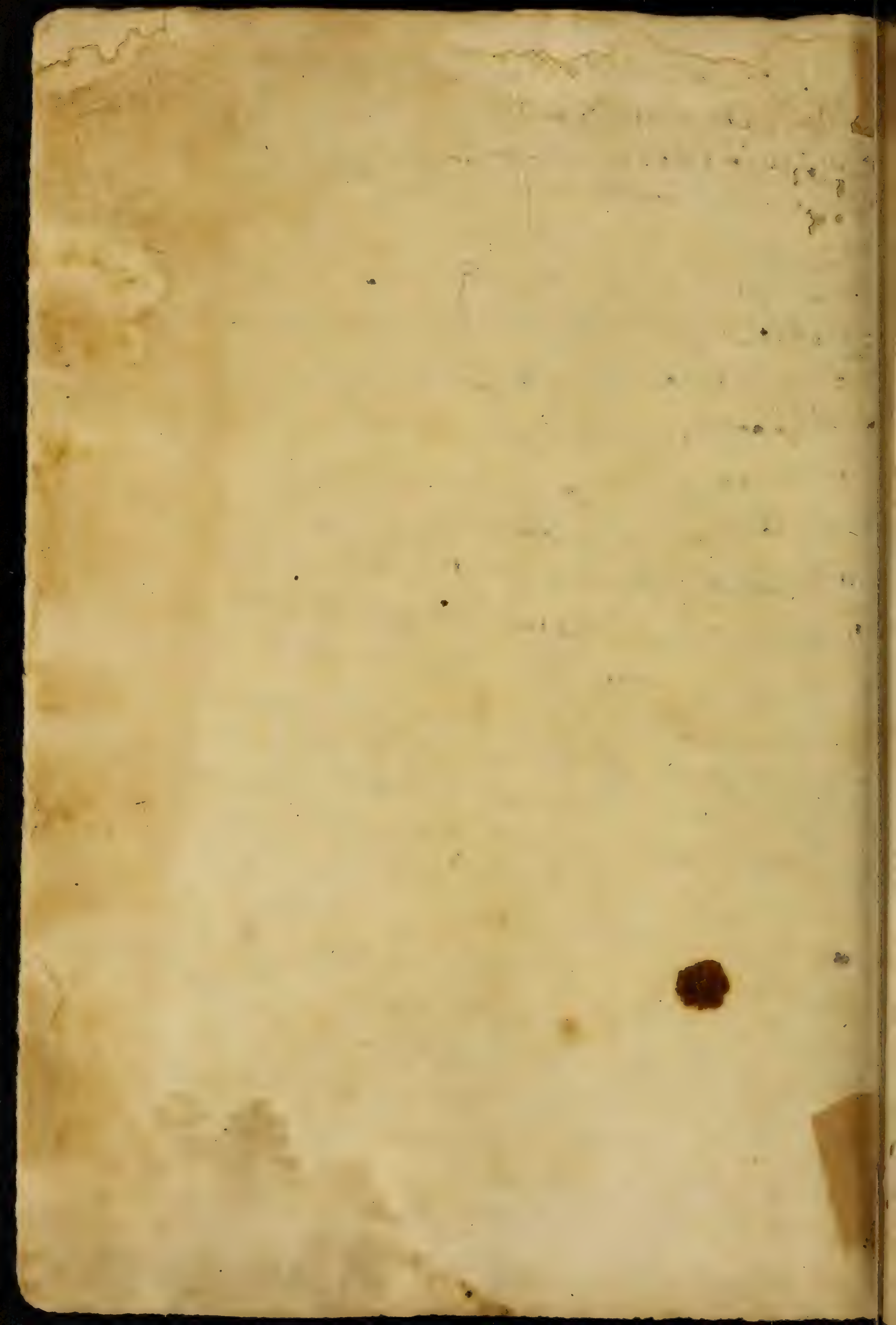
الالتباس ع

منحيا خ

علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه علك لغة في لعلك اي لا تهينه لعلك
تصير محتاجا ذليلا مهينا والدهر قد رفعه ونجاه من الفقر والاستشهاد
على ان الواو المخففة حذفت لالتقاء الساكنين والياء في تهين الفقير
هي التي كانت محذوفة لالتقاء الساكنين ولم يحذف التنوين فلما دخلت
النون اعيدت فان قلت لم حذفت النون الخفيفة عند التقاء الساكنين
ولم يحذف التنوين في الاكثر بل حرك قلت الاسم في الرتبة قبل الفعل فما
يدخل عليه وما يختص به ايضا مقدم على ما يختص بالفعل ففضل التنوين على النون
بان حرك التنوين عند لقائه ساكنا وحذف النون عند ذلك فتقول زيد العاقل
ولا تقول اضربن العاقل ليظهر شرف الاسم بتشريف ما يختص به على ما يختص بالفعل
الذي هو دونه وقد قرئ قل هو الله احد الله الصمد ولنختم الكلام بهذه
الاية الشريفة ونحمد الله اولا واخرا على ما شرفنا بالوصول الى الاتمام وتفضل
علينا بتيسير الاختتام انه ولي الانعام والموصل الى المرام تمت الحاشية الحلبية
بعون الله تعالى وحسن توفيقه وقت الضحى يوم الجمعة ثاني عشر رمضان المعظم في سنة ١٩٥
هجرية على يد الفقير الحقير الضعيف قليل العمل كثير العصيان محمد محمد ... عفا الله عنه
وغفر له ولوالديه ولكل المسلمين اجمعين امين اللهم صل على نبينا وحبيبنا ومولانا
محمد واله وصحبه وسلم امين امين امين والحمد لله رب العالمين

وجاء مرض الدور والايام والذنب حاصل
وجاء رسول الموت والقلب غافل
نعيمك في الدنيا غرور وحسرة
وعيشك في الدنيا محال وباطل
فيا ويلنا قد ضاع في الجهل عمرنا
ليس لنا ... من العلم حاصل
فمن مات في التحصيل قد مات ناجيا
ومن مات في التعطيل قد مات جاهلا





لا يذهب عليك ثم ما قال بعض الافاضل من ان الجملة المصدرة بان الواقعة مقولة القول ينبغي ان يكون ان فيها مفتوحة بناء على ما تقرر في محله الفروق بين ان وان المكسورة والمفتوحة هو ان المكسورة مستقلة الكلام وان المفتوحة وسطه مدفوع بانها لو كانت مفتوحة لكان ما بعدها في تاويل المفرد فلا يكون مقول القول جملة محكية فالكلام تام والكريم مثله لا يقال ان يكون الخ في تاويل المفرد لا يلزم منه ان يكون مفردا حقيقيا الا يكون مقول القول جملة محكية لانا نقول لا معنى لكون الخ في تاويل المفرد الا انه يصح التعبير به عنه في الاحتياج الى ذكر المعبر عنه فيه ومقول القول وان كان معبرا عنه بالمفرد على ما صرح به بعض الشراح حيث قال الصحيح ان الجملة المقولة وقعت موقع مفعول القول والمفعول لا يكون الا مفردا وعزاه الى جمال الدين شارح الكافية لكن لا يلزم فيه من الاحتياج الى ذكر المعبر عنه لافادة المعنى على التفصيل فلا يكون في الواقع تعبيرا بالمفرد اذ المراد بالمعبر وهو ما لا يحتاج فيه الى ذكر المعبر عنه لا قلنا الحاصل نحو زيد قائم ابوه فان قائم ابوه جملة معبر عنها بالمفرد وهو قائم ابوه والاحتياج الى ذكر المعبر عنه الا لافادة المعنى على التفصيل والمقول لا يصح التعبير عنه بهذا المعنى لانا لا نسلم ان مقول القول لا يعبر عنه بالمفرد كما رايته بعض الشراح حيث صرح بمعناه ان المقول واقع موقع مفعول القول والمفعول لا يكون الا مفردا ولا معنى لوقوع الخ موقع الخ الا التعبير عنه به الا ان القول المراد من التعبير ما مر انفا وهو ما لا يحتاج فيه الى ذكر المعبر عنه لافادة المعنى على التفصيل كقولنا زيد قال ابوه فان قام ابوه جملة معبر عنها بالمفرد وهو قائم ابوه ولا يحتاج الى ذكر المعبر عنه لافادة المعنى على التفصيل والمقول في الواقع لكن يحتاج في التعبير عنه بالمفرد على ما رايته بعض الشراح لكن لا بالمعنى المذكور فلا يكون هذا التعبير بعيدا الا انه العاملة عامله العلمية الكلية والكلية من حيث مطلقة العاملة الامرية بكل فرد من افرادها وما قال بعض الافاضل بقوله في جوابه الصحيح ان تلك الجملة وقعت موقع مفعول قال والمفعول لا يكون الا مفردا الخ ليس فيه الكلام حصل المراد وكذا ما قيل جمال الدين المكافي انما تم لو كانت صحة وقوع الجمل موقع المفرد شرطا لتعدد مرادا فيه حكم وقيح عبارة بعض المحققين ان الجمل التي تقع موقع المفرد لا يكون لها محل من الاعراب واما اذا صح حكم بوقوع المفرد موقع الجمل شرطا للقول بان الاعراب لها محلا وانما يكون البعض الامر اذ الجمل انما يكون لها الاعراب اذا صح وقوع المفرد موقعها فلا يتم هذا الجواب للفرق بين صحة وقوع الجمل موقع المفرد وذلك انه كلما صح وقوع المفرد صح وقوع الجمل بغير العكس والمراد ما قلناه ان الجمل صح وقوع المفرد محله والمعقول والواقعة جوابا لشرط غير جازم وغير ذلك من المواضع المنصوص عليها في كتب العربية نحو قال بان اول فالجواب ما اجاب به بعض الشراح ومن قال بالكل فالجواب انا نقول الله اعلم بحقائقه

لمصنفه ... ١٢٩٣ ...

تصدر للتدريس كل مهوس بليد تسمى بالفقيه المدرس

فحق لاهل العلم ان يتمثلوا ببيت قديم شاع في كل مجلس

[illegible] مسعه من يكت ومحه سع الارض اذا ضربه
وصنع المعدات تخصه
[illegible] شرحها وتمثيث المسله الدقيقة
ووسع المركبات بوعمه
[illegible] لخواطر استنباطها
لكنه سع لها الدقه
للامام حجة الاسلام الغزالي

وما زلت مذ لم العذار يوجنتي ... افتش عن اهل الهوى واكشف
فما سالني الا الذين عرفتهم ... جزا الله خيرا كلمن لست اعرف

قال [illegible] ستة عشر شيئا
البول عريانا والاكل جنبا وتحريك عنقات الخبز وتحويق
قشر البصل والبصل والتعليم على المتاخ ودا عو الوالدين
باسمهما والتحليل بكل خشبة وغسل اليدين بالطين
والقعود على العتبة والتوضي عند المستنجى ومسح الوجه
بالذيل واكل البصل نيا وترك العنكبوت في البيت والخروج
بعد الصلاة سريعا ودخول السوق بالبكرة والرواح من السوق
بالاخرة واتباع الخبز من الفقير والاصطلاح عريانا وترك
عن اوقات نعوذ بمجمرة واطفاء السراج بالنفخ وترك التسمية

للقاضي عبد العزيز الجرجاني الشافعي رحمه الله
يقولون لي فيك انقباض وانما ... رأوا رجلا عن موقف الذل احجما
ارى الناس من داناهم هان عندهم ... ومن اكرمته عزة النفس اكرما
ولم اقض حق العلم ان كان كلما ... بدا طمع صيرته لي سلما
وما زلت منحازا بعرضي جانبا ... من الذل اعتد الصيانة مغنما
وما كل برق لاح يستفزني ... ولا كل من في الارض ارضاه منعما
اذا قيل هذا منهل قلت قد ارى ... ولكن نفس الحر تحتمل الظما
انزهها عن بعض ما لا يشينها ... مخافة اقوال العدى فيم او لما
فاصبح عن عيب اللئيم مسلما ... وقد رحت في نفس الكريم معظما
واني اذا ما فاتني الامر لم ابت ... اقلب كفي اثره متندما
ولكنه ان جاء عفوا قبلته ... وان مال لم اتبعه هلا وليتما
واقبض خطوي عن حظوظ كثيرة ... اذا لم انلها وافر العرض مكرما
واكرم نفسي ان اضاحك عابسا ... وان اتلقى بالمديح مذمما
وكم طالب يرقى بنعماي لم يصل ... اليه وان كان الرئيس المعظما
فهم [illegible]
ولم ابتذل في خدمة العلم مهجتي ... لاخدم من لاقيت لكن لاخدما
أأشقى به غرسا واجنيه ذلة ... اذا فاتباع الجهل قد كان احزما
ولو ان اهل العلم صانوه صانهم ... ولو عظموه في النفوس لعظما
ولكن اهانوه فهانوا ودنسوا ... محياه بالاطماع حتى تجهما

اعلم أن الجار والمجرور يقع مبتدأ وما بعدها خبر
كما في قوله ومنهم ما وقع تفصيلا الخ وهو
من الجار والمجرور مبتدأ بالتأويل وما بعدها خبر
وتأويله وبعضها ما وقع تفصيلا الخ كذا ذكره
صاحب الرضي ومنه قول الشاعر فقلت ادع
اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك
قريب ولعل هنا جارة وما بعدها مجرور بها فالجار مع
المجرور مبتدأ وما بعده وهو قريب خبره تقديره
رجاء ابي المغوار منك قريب وكذلك لولا كما جار
ومجرور في بعض اللغة وهو مبتدأ وما بعده
خبره وكذلك كل ما يصح بالتأويل وقوعه مبتدأ
بالتأويل ٢
عمن سمعها الخوارزمي

اعلم أن الفرق بين الحصر والاطلاق عموم وخصوص مطلق
وهو أن الحصر من جهة المتكلم والمخاطب والاطلاق من جهة
المتكلم فقط ٢ عمن سمعها الخوارزمي

اعلم أن الاسم الأعجمي قسمان جنس وعلم
ان الاسم ... بين انه حقيقة
واحيانا ... في الاستعمال
في ومجاز في لان اللفظ الدال
وبالعكس ... مجازا
على معناه ... قرينة وعلى معناه
الى ... المجازي
... والمجاز قرينة

واللفظ الدال على معنيين
بالحقيقة مجاز في دلالته
على كل واحد منهما ...
... بعينه ... احتاج
ان اللفظ ...
الى ... واحد ...
اولى ... واحد ...
مجاز ... والله
اعلم بالصواب



